القسم الأول

تصحيح بعض القواعد

١ - تبادل اللزوم والتعدى
فى الفعل الثلاثى

الفعل اللازم

هو ما وليه فاعل مرفوع فقط، إمَّا على أنه قائم به مثل: حَسُنَ زيد - قَبُحَ عَمرو، وإما على أنه واقع منه مثل: قعد زيد - جلس عمرو. وسمى ابن هشام هذا الفعل قاصرًا.

الفعل المتعدى

هو ما وليه فاعل مرفوع، ومفعول به منصوب أو جار ومجرور، وهو بذلك قسمان: قسم يلى الفاعل المرفوع بعده مفعول به منصوب مثل: «كتب زيد رسالة، ظننت زيدًا مسافرًا». وقسم يلى الفاعل المرفوع بعده جار ومجرور مثل: «مر زيد بالدار - أذنت له - عكف على القراءة». وسمى بعض النحاة الفعل المتعدى واقعًا لوقوعه على ما بعد الفاعل من مفعول أو مجرور، وسماه آخرون مجاوزًا لتجاوزه الفاعل إلى ما بعده.

واختلف النحاة فى القسم الثانى من الفعل المتعدى، فبعضهم جعله قسمًا ثانيًا له كما صنعت، وبعضهم ضمه إلى اللازم، وقال إنه إما أن يكتفى بفاعل، وإما أن يُضَمَّ إلى الفاعل جار ومجرور. ورجحت الرأى الأول، لأن الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع على المفعول به، فإذا قلت مثلا: «لفظَ زيد بالكلام - لفظ زيد الكلام» كان اللفظ - أى النطق فى الجملتين - واقعًا على الكلام. فمن التحكم أن نسمى الفعل فى الجملة الأولى لازمًا وفى الثانية متعديًا، والفعلان متساويان فى المعنى. وهو ما جعلنى أضم الفعل مع الجار والمجرور إلى الفعل المتعدى، ويؤكد ذلك أنه يجوز العطف على الجار والمجرور مع الفعل بالنصب، كما قال ابن جنى، فيقال: مررت بزيد وعَمْرًا، ورغبت فيه وجعفرا، ونظرت إليه وسعيدا. وبذلك يكون الفعل المتعدى قسمين: قسمًا يتعدى بنفسه أومباشرة، وقسم يتعدى بواسطةٍ أى بحرف الجر. ويتضح ذلك فى فعل، «ذهب زيد» اللازم، فإنك إذا أردت أن تحوِّله من باب اللزوم إلى باب التعدى كنت بالخيار، إما أن تقول: «أذهب زيد عمرًا» وإما أن تقول: «ذهب زيد بعمرٍو». وقد يقال إن الباء فى الجملة الثانية تفيد معنى «مع» أو معنى المصاحبة، وهو ما لا تفيده الجملة الأولى.

وينقض هذا الفهم قوله عز شأنه فى سورة البقرة: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾. وهى قاعدة لا تتخلف أن الفعل المتعدى كما يقع على المفعول به يقع على المجرور دائمًا أبدًا.

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته

يكثر فى العربية كثرة مفرطة أن يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد له مفعول به بنفس صيغته، وسمى ذلك ابن جنى فى كتابه الخصائص «تسوية بين المتعدى وغير المتعدى» وساق منه سبعة وعشرين فعلاً، وهذا بيانها كما جاءت عنده:

«غاض الماء وغِضْته - وجبرتْ يدُه وجَبرتها - وعمر المنزلُ وعَمرتهُ - وسارت الدابةُ وسرتها - ودان الرجلُ ودِنْته - وهلك وهلكته - وهبط وهبطته - ورَجَنَتْ الدابة بالمكان (إذا أقامت فيه) ورَجَنْتُها - وعاب الشيءُ وعبته - وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم - وعفا الشيءُ (كثُر) وعفوته كثَّرته - وفغَر فوه وفغر فاه - وشَحا (فتح) فوه وشحاه - وعَثمتْ يده وعثمتها أى جبرتها على غير استواء - ومدَّ النهرُ ومددته - وسَرَحَت (رعت) الماشيةُ وسرحتها - وزاد الشيءُ وزدته - وذرا الشيءُ وذَرَوْته (طيَّرته) - وخسف المكانُ وخسفه الله - ودلع لسانَهُ ودلعه زيد (أى أخرجه) - وهاج القوم وهاجهم زيد - وطاخ الرجلُ وطِخْته أى لطخته بالقبيح - ووفَر الشيءُ ووفرته - ورفع البعيرُ فى السير (بالغ) ورفعته - ونفى الشيءُ أى بَعُد ونفيته - ونَكزتِ البئرُ ونكزتها أى أقللت ماءها - ونَزفتِ الدماءُ ونزفتها.

ونسوق بجانب هذه الأفعال التى ذكرها ابن جنى أفعالا مماثلة ليتضح مدى صنيع العربية فى التحول بالفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته. فمن ذلك: «أتى القومُ وأتاهم - أكرَ البئرُ وأكرها أى حفرها - بتَّ الحبلُ وبته أى قطعه - برد الماءُ وبرده - وبرع زيدٌ وبرعه عمرو - وبلغ الأمرُ وبلغه - وثَمِل الماءُ فى الحوض وثمله أى أبقاه - وحذر زيدٌ وحذره عمرو - وحرَّ الماءُ وحره أى سخنه - وحَسر الكمُّ وحسره أى كشفه - وحشَد القومُ وحشدهم - وحاش زيدٌ وحاشه أى أفزعه - وخضب الشعرُ وخضبه - وخاس زيدٌ وخاسه أى أذله - ورعت الماشيةُ ورعاها - ورَغِم زيدٌ ورغمه أى أذله - ورفتَ الإناءُ ورفته أى كسره - وسفح الدمُ وسفحه - وفطر الشيءُ وفطره أى شقه - وقطر الماءُ وقطره - ولزم العملُ ولزمه - ونبط الماءُ ونبطه أى أظهره - ونشف الشيءُ ونشفه - ونضرَ الشيء ونضره أى حسَّنه - ونقص الماءُ ونقصه - وهزل الفرسُ وهزله أى أضعفه - ووقف العملُ ووقفه - ووهجت النارُ ووهجها أى أوقدها - ووهن زيدٌ ووهنه».

ولم يقف النحاة من قديم فى تعدية الفعل الثلاثى اللازم عند هذه الصورة والنظر فى قياسها اكتفاء بأن تعديه ينقاس - كما هو معروف - بزيادة همزة أفعل عليه مثل: «خرج زيد وأخرجه» وبتضعيف وسطه مثل: «فرح زيد وفرَّحه» وبزيادة ألف المفاعلة مثل: «جلس زيد وجالسه، وبصوغه على استفعل للطلب وللصيرورة مثل: «نبط الماءُ واستنبطه». وأرى أن تضم إلى هذه الصور الأربع القياسية فى تعدى الفعل الثلاثى اللازم جواز تعديه بنفس صيغه التى أوضحناها مع تقييد ذلك بأن تتطلبه - أو تستلزمه - حاجة علمية أو بلاغية. وقد عدَّى شوقى فعل فاه بمعنى نطق - وهو فعل لازم ويتعدى بالباء - فى قوله مقدسا وطنه:

أديرُ إليك قبل البيت وَجْهى إذا فُهْتُ الشهـادةَ والمتـابـا

التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة

ذكرنا آنفًا أن الأفعال المتعدية قسمان: قسم يتعدى بواسطة حرف جر، وقسم يتعدى بنفسه مباشرة. ويكثر فى العربية أن يجتمع فى الفعل الثلاثى الواحد القسمان معًا، كأن يقال مثلا: «نزل زيد المكان - نزل زيد بالمكان» فمدلول الجملتين واحد، والفعل فيهما واقع على «المكان» ولا فرق بين الجملتين فى شىء ، مما جعل بعض النحاة يسمى كلمة «بالمكان» المكونة من جار ومجرور فى الجملة الثانية: «نزل زيد بالمكان» مفعولاً به بالحرف أو بحرف الجر. وكأن هذه التعدية بحرف الجر تماثل تعدية اللازم بالهمز أو التضعيف، فما تقوله فى تعدية الفعل اللازم فى مثل: «خرج زيد وأخرجه عمرو» تقوله فى التعدية بحرف الجر: «خرج زيد وخرج عمرو به» فالفعل يتجاوز فى الصورتين فاعله إلى ما وراءه من مفعول به منصوب ومفعول به مجرور بحرف الجر. وهذا إنما يقال فى تحليل صيغة «خرج زيد بعمرو» أما فى إعرابها للناشئة فتعرب كلمة «بعمرو» جارًّا ومجرورًا متعلقين بالفعل «خرج» تيسيرًا عليهم وتخفيفًا. ونحن نسوق طائفة من الأمثلة لتعدى الفعل الثلاثى بواسطة حرف الجر تارة، وبنفسه مباشرة تارة ثانية، لتتضح هذه الظاهرة فى العربية وضوحًا بيِّنًا.

«بحث فى الموضوع وبحثه - جَحد بالدين وجحده - حَفل بالشىء وحفله - حَلُم بالشىء وحلمه - خشى من زيد وخشيه - خفَر بالعهد وخفره - درى بالشىء ودراه - دان له ودانه - رضى به وعليه وعنه ورضيه - رقم على الصفحة ورقمها أى كتبها - سلك بالطريق وسلكه - شكر له وشكره - شكا من الداء وشكاه - صدف عن الشىء وصدفه - صعد فى

السلم وصعده - ضلَّ عن الطريق وفيه وضله - ضم من ماله وضمه - عدَّ له وعده - عاد إليه وعاده - غض من بصره وغضه - غفر له وغفره - غفل عن الشيء وغفله - قبض على النقد وقبضه - قدح بالزند وقدحه - قذف بالحجر وقذفه - لغز فى أبياته ولغزها - كال له وكاله - مد فى سيره ومده - ملَّ عن الشيء وملّه - مكر به ومكره - نصح له ونصحه - نظر إليه ونظره - نصَّ على الشيء ونصه - نقط على الحرف ونقطه - نأتْ عنك ونأتك - هد فى الحائط وهده - هرج فى النوم وهرجه أى كثره - هزَّ بالشيء وهزه - همز فى الكلام وهمزه أى أكثر منه - وشى بالكلام ووشاه أى افتراه - وصل إلى المكان ووصله».

ومعاجم اللغة تكتظ بكثير من نظائر هذه الأمثلة للفعل الثلاثى المتعدى بصيغة واحدة، تارة بواسطة حرف الجر، وتارة مباشرة بدون واسطة.

وإنما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضح مدى التواصل بين هاتين الصورتين للفعل الثلاثى المتعدى، وأن اللغة لم تضع بينهما أسوارًا حادة، كما تبادر إلى بعض النحاة من القدماء والمحدثين. ومعروف أن النحاة البصريين توقفوا إزاء أفعال يكثر دورانها فى العربية متعدية بنفسها، وإذا وجدوا لها أمثلة قرآنية أوغير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجر، قالوا إن ذلك حادث فى استخدامها، وسوَّغه أن الأفعال فى تلك الأمثلة ضُمِّنَتْ - فى رأيهم - معانى أفعال أخرى تتعدى بنفس الحروف، وخالفهم الكوفيون فقالوا إن تلك الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة.

وتوقف النحاة البصريون أيضًا إزاء أفعال يكثر دورانها فى العربية متعدية بواسطة حرف الجر، إذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بنفسها مباشرة بدون واسطة، فقالوا إن ذلك أيضًا حادث فى استعمالها، ولم يستطيعوا النفوذ إلى تعليل لهذا النوع أو ما يشبه التعليل، فقالوا: إن المجرور نصب بإسقاط الجار توسعًا، إما على المفعولية، وإما على التشبيه بالمفعول به، وإما بنزع الخافض. وَحَقًّا ذكروا التضمين هنا، ولكن مع أمثلة قليلة - كما سنرى - ولم يعمموه على نحو ما عمموه مع الأفعال المتعدية بنفسها حين تتعدى بواسطة حرف الجر. ونحن نتوقف قليلًا بإزاء التضمين وإسقاط الجار، والنصب على نزع الخافض لعله يتضح لنا استخدام العربية لصيغ البابين اتضاحًا دقيقًا.

التضمين فى الفعل الثلاثى المتعدى مباشرة

التضمين هنا هو أن يؤدى فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيأخذ حكمه فى التعدية غير المباشرة. ونسوق شواهد لأفعال ثلاثية متعدية بنفسها استحالت متعدية بواسطة الحروف الجارة.

شـواهد

أولًا: فى القرآن الكريم

١ - قال تعالى فى سورة الأعراف: ﴿أَوَلَمْ نَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأرضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أن لَوْ نَشاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾. وفعل: «يهدى» متعدٍّ بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمِّن فى الآية معنى «يتبين» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو : «اللام».

٢ - قال عز شأنه فى سورة إبراهيم فى إحدى القراءات: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِم﴾. وفعل «تَهْوَى» بفتح الواو متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمِّن فى هذه القراءة معنى «تَميل» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر، هو: «إلى».

٣ - قال تعالى فى سورة الكهف: ﴿ولا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ وفعل «تعدو» فى الآية بمعنى تتجاوز، وهو متعد بنفسه، فقال النحاة إنهُ ضمن فى الآية معنى «تنبو» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو: «عن».

٤ - قال عز شأنه فى سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فيهِ بِإِلْحَادٍ﴾. وفعل «يريد» متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن فى الآية معنى «يَهُمّ» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «الباء».

٥ - قال تعالى فى سورة النمل: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ وفعل «رَدِفَ» متعد بنفسه، فقال النُّحاة إنه ضُمن فى الآية معنى «اقترب» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «اللام».

٦ - قال تعالى فى سورة الإنسان: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ الله﴾ وفعل «يشرب» متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضمن فى الآية معنى «يَرْوى» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «الباء».

ثانيًا: فى النثر والشعر

ساق النحاة لتحول الأفعال الثلاثية المتعدية مباشرة إلى أفعال متعدية بواسطة الحروف الجارة أمثلة محدودة من النثر فى دعاء الصلاة والحديث النبوى، وأيضًا أمثلة محدودة من الشعر.

(أ) فى النثر

١ – دعاء الصلاة فى القيام: «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهَ»: قال النحاة: إن «سمع» فعل يتعدى بنفسه، وقد ضُمِّن فى الدعاء معنى «استجاب» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «اللام».

٢ – جاء فى حديث نبوى روى عن الرسول ﷺ: «مَنْ حلفَ على يمينٍ» وفعل «حلف يتعدى بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمن فى الحديث معنى «جسر» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو: (على).

(ب) فى الشعر

١ – قال أبو ذُؤَيب الهُذَلى فى وصف سحب:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

فقال النَّحاة إن «شربن» فعل متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «روين» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو «الباء» ومتى فى البيت بمعنى من. والنئيج: مَرُّ السحاب السريع مع ما فيه من ضجيج الرعد.

٢ – قال الراعى

هُنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أحْمِرَةٍ سودُ المحاجر لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

ويروى: أخمرة جمع خمار. وأحمرة جمع حمار أى أنهن بدويات راعيات. المحاجر جمع محجر: العين.وقال النحاة إن فعل «يقرأ» متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «يتبرك» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو «الباء».

٣ – قال ذو الرُّمَّةِ فى وصف ناقة:

وإن تعتذرْ بالمَحْلِ من ذى ضُرُوعِها إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فى عراقيبها نَصْلِى

قال النحاة إن فعل «يجرح» متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «يعيث» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو: «فى».والْمَحْلُ: الجدب. ذى ضروعها: لبنها.

٤ – قال راجز من بنى ضبةَ

نحن – بنى ضَبَّة – أصحابُ الفَلَجْ نضربُ بالسَّيف ونرجو بالفرَجْ

قال النحاة إن فعل «نرجو» متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «نطمع» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر، هو «الباء». والفلج = النصر.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد التضمين السابقة ما يلى:

أولًا: فى الآيات القرآنية

نبدأ بالآيتين: الأولى والخامسة، لأن الحرف الذى حول الفعلين فيهما من التعدى المباشر إلى التعدى غير المباشر هو «اللام» وذكر المبرد فى كتابه المقتضب أن اللام فى الآية رقم (٥) زائدة، وحرىٌ أن تحمل فى الآية الأولى على الزيادة أيضًا، بل لعل ذلك فيها أولى وأوضح. ونقل ابن هشام فى «المغنى» عن الفراء أن «إلى» فى الآية الثانية زائدة فى قراءة من قرأ: ﴿تَهْوَى إليهم﴾ بفتح الواو. والآية الثالثة يقرنها النحاة بآية سورة النور ﴿فَلْيَحْذَرِ الذين يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ إذ يقولون إن فعل «يخالف» متعد بنفسه وضمن فى الآية معنى «يخرجون» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر، هو «عن». وذكر السيوطى فى عرضه لحرف الجر «عن» ومعانيه واستعمالاته بكتابه «الهَمْع» أن أبا عبيد اللغوى المعروف ذهب إلى جواز زيادة حرف الجر «عن» فى الاختيار مستدلا على ذلك بمجيئها زائدة فى آية سورة النور السالفة، وأوضحُ أن تحمل فى الآية الثالثة المذكورة مع الفعل «تعدو» على الزيادة لا على أن الفعل ضُمِّنَ معنى «تنبو». والآية الرابعة استشهد بها ابن هشام فى كتابه «المُغْنى» على زيادة حرف الجر: «الباء» بين الفعل ومفعوله، ثم أضاف أنه: قيل إن الفعل فى الآية ضمن معنى «يَهُمّ» وتعبيره إزاء عرضه لهذا الرأى بكلمة قيل تضعيف له، وأنه يرجح عليه القول بأن الباء زائدة فى كلمة «بإلحاد». وذكرنا مع الآية السادسة الرأى القائل بأن دخول الباء على مفعول «يشرب جعله يتضمن معنى «يروى» وذهب ابن هشام فى كتابه «المغنى» إلى أن الباء فى الآية للتبعيض وبذلك تخلو من التضمين.

ثانيًا: فى النثر والشعر

إذا تركنا الآيات القرآنية إلى أمثلة النثر والشعر لاحظنا أن فعل «سَمِعَ» فى دعاء الصلاة، كما يأتى متعديًا بنفسه فى مثل قوله تعالى: ﴿إنا سَمِعْنَا قُرآنًا عجبًا﴾ يأتى متعديًا بواسطة اللام الجارة كما فى قوله جل شأنه: ﴿وقَالَ الذين كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقَرآنِ﴾ وهو ما فات

القائلين بأن دعاء الصلاة: «سمع الله لمن حمده» فيه تضمين.

والمثال النثرى الثانى وهو الحديث النبوى «من حلف على يمين» مثَلُ «على» فيه مثلُ «اللام» فى دعاء الصلاة، إذ ذكر السيوطى فى كتابه «الهمع» أن ابن مالك جوز زيادة «على» بين الفعل ومفعوله مستشهدا على ذلك بالحديث النبوى المذكور. وحملُها على الزيادة فى الحديث أولى وأوضح من حمل «حلف» على معنى «جسر» الذى لا يتبادر إلى الذهن.

والباء الواقعة فى البيت الأول بين كلمتى «شربن» و «بماء البحر» التى جعلت بعض النحاة يقولون إن الفعل ضمن معنى «روين» ذكر ابن هشام فى كتابه «المغنى» أنها للتبعيض مثلها مثل أختها فى الآية رقم (٦) السالفة أى أنه لا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين.

وذكر ابن هشام أيضًا فى مبحث الباء الجارة بكتابه «المغنى» أن الباء الواقعة بين الفعل ومفعوله فى البيتين: الثانى والرابع زائدة مثل الباء فى الآية رقم (٤). وبقى البيت الثالث بيت ذى الرُّمَّة، وقول ابن هشام فيه إن فعل «يَجْرَح» ضمن معنى «يعيث» لا يتضح، وأولى منه وأكثر وضوحًا الأخذ برأى أبى عبيد القائل بأن «فى» قد تأتى زائدة مستدلا على ذلك بمجيئها زائدة فى قوله تعالى على لسان نوح عن السفينة فى سورة هود: ﴿وقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللهِ﴾ أى اركبوها.

وواضح أن جميع الأمثلة القرآنية وغير القرآنية التى ساقها بعض النحاة للدلالة على تضمين الفعل المتعدى بنفسه فعلًا متعديًا بواسطة حرف من حروف الجر ليس شىء منها قاطعًا فى هذه الدلالة بشهادة نُحاة آخرين، ذهبوا إلى أن تلك الحروف الواقعة بين تلك الأفعال المتعدية مباشرة ومفاعيلها حروف زيادة، وقد رأينا أنها شملت عندهم حروف الباء واللام وإلى وعن وعلى وفى.

ومثل هذه الحروف فى الزيادة بين الأفعال والمفاعيل «من» الجارة، وتطرد زيادتها مع المفعول به إذا كان نكرة وتقدمها نفى أو استفهام، مثل قولك: «لا تؤذ من أحد» وقوله سبحانه: ﴿فارْجِعِ البصرَ هل تَرَى مِنْ فُطُور﴾.

ومعنى ذلك أن حروف الجر قد تأتى زائدة بين الفعل ومفعوله، وليس المعوَّل فى ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر، سواء الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، إنما المعول على الظاهرة اللغوية الكبرى فى العربية، ظاهرة مجىء الفعل المتعدى مباشرة متعديًا بواسطة حرف من حروف الجر. ومن المؤكد أن النحاة الكوفيين الذين تنبهوا إلى أن حروف الجر الداخلة على المفاعيل مع الأفعال الثلاثية المارة حروف زائدة كانوا أدق فقهًا وإحساسًا بطبيعة العربية.

وليس معنى زيادتها أنها لا تفيد معنى، فهى دائمًا تفيد تأكيد الفعل، وقد تقوى عمله كما لاحظ النحاة، وأيضًا قد تضيف إليه شيئًا من معناها وهو عادة معنى لا يكاد ينضبط فى استخدامه مع الأفعال المتعدية بنفسها، ولذلك عدَّد النحاة الكوفيون ومن تابعهم معانى تلك الحروف، ونضرب لذلك مثلا الباء التى قد تضاف إلى المفاعيل، فإن سيبويه لم يذكر لها إلا معنى واحدًا، هو الإلصاق، ويقول ابن هشام إنه المعنى الأساسى الذى لا يفارقها، بينما النحاة الكوفيون ومن تابعهم أضافوا إلى هذا المعنى ثلاثة عشر معنى ذكرها ابن هشام من مثل الاستعانة والسببية والمصاحبة، وكلها ترد إلى معنى الإلصاق الأساسى بصورة أو بأخرى.

ومثل الباء حرف الجر «عن» فمعناه الأساسى المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه، وأضاف ابن هشام إليه تسعة معان أخرى. ومثل عن والباء حرف الجر «على» فأصل معناه الاستعلاء وأضاف إليه ثمانية معانٍ.

وإذا أخذنا الحرف الأخير وأضفناه إلى فعل «حمل» وجدنا المعاجم تثبت له حينئذ طائفة من المعانى المختلفة بجانب معناه الحسى الأصلى فى مثل: «حمل كتابًا معه» إذ قد يفيد الجهد الشاق فى مثل: «حمل على نفسه» وقد يفيد الكرَّ فى الحرب فى مثل: «حمل عليه فى ساحة القتال» وقد يفيد الذم فى مثل: «حمل عليه ولم يذكره بخير» وقد يفيد النقد العنيف فى مثل: «حمل على شعره فى مقاله». وارجع إلى الفعل نفسه بدون استخدام حرف الجر «على» مع مفعوله، فإنك ترى المعاجم تثبت له معانى متعددة بجانب معناه الحسى الأصلى فى مثل: «حمل حقيبته» إذ قد يفيد ستر الشىء مثل: «حمل الضغينة لخصمه» وقد يفيد الكفالة والضمان فى مثل: «حمل عنه دينه» وقد يفيد الحمل على ظهر دابة فى مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ وقد يفيد الحفظ فى مثل: «حمل القرآن الكريم» وقد يفيد الفهم فى مثل: «حمل العلم». وكل فعل متعد بنفسه وبحرف من حروف الجر – على هذا النحو – له ظلال تمدُّ فى معناه بصور مختلفة فى جميع اللغات.

ومن التحكم ما ذهب إليه بعض النحاة إذن فى بعض أمثلة الفعل المتعدى بنفسه زاعمين أنه ضمن معنى فعل آخر، وأخذ حكمه فى التعدية غير المباشرة، فإن فكرتهم إذا طبقناها بدقة شملت استعمالات جميع الأفعال المتعدية مباشرة وبواسطة حروف الجر، وأصبحنا إزاء تضمين فى الأفعال المتعدية لا حدود له ولا ضفاف، وهو ما يدفع إلى القول بإلغاء فكرة التضمين وما ترتب عليه من أخذ المجمع بقياسيته مع ما اشترط له من تحقق المناسبة بين الفعل فى معناه قبل التضمين ومعناه مضمنًا شرحًا لمعناه الجديد، إذ الحقيقة أن لكل فعل فى اللغة استخدامات

مختلفة، سواء كان متعديًا بنفسه أو بواسطة حرف الجر، بل سواء كان متعديًا أو لازمًا، ولذلك كان ينبغى قبول هذه الاستخدامات مع الانصراف عن قاعدة التضمين وقياسيتها، إلى قاعدة تحويل الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعدٍّ بواسطة حرف من حروف الجر، وقياسية هذا التحويل، ما دام يلائم الذوق العربى، ويؤدى حاجة علمية أو بلاغية، وسنعود إلى بيان ذلك بيانا مفصلا فى مبحث تال عن التضمين.

إسقاط الجار للمفاعيل

عرضنا - فيما أسلفنا - مجموعة غير قليلة من أفعال ثلاثية تتعدى تارة مباشرة، وتارة بواسطة أحد الحروف الجارة، وهى أكثر من أن يُحاط بها فى العربية، مما يؤكد أن سليقة العرب اللغوية اعتدَّت - من قديم - بصيغة الفعل الثلاثى المتعدى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ثانية، وأنها أكثرت من استخدام هذا الفعل. ويلاحظ فى استخدام العربية له أنها آثرت أحيانًا - فى التداول على الألسنة - إحدى الصورتين من التعدى مع عدم الإهمال نهائيًا للصورة الثانية.

وقد رأينا آنفًا أن بعض النحاة - حين رأوا بعض الأفعال الثلاثية التى يشيع تداولها متعدية مباشرة إلى مفاعيلها قد تعدت بواسطة حرف من حروف الجر - قالوا إنها تضمنت معانى أفعال مماثلة، ولذلك أخذت حكمها فى التعدى بتلك الحروف. وناقشنا الرأى فى تصور هذا التضمين ذاهبين إلى أن تحول الفعل المتعدى مباشرة إلى التعدى بحرف جر صورة أصيلة فى العربية، ولا تصور تضمينًا ولا ما يشبه التضمين. ويقابل هؤلاء النحاة من أصحاب قاعدة التضمين نحاة توقفوا إزاء الصورة المقابلة للفعل الثلاثى المتعدى بواسطة حرف الجر الذى يدور كثيرًا فى الألسنة حين رأوا حرف الجر يسقط معه أو يحذف من المجرور، ويتحول منصوبًا مثل: «رضى عن الأمر - رضى الأمر» وقالوا: كيف نعرب كلمة «الأمر» التى كانت مجرورة بحرف الجر «عن» فى المثال الأول، وتحولت منصوبة بعد فعل «رضى» فى المثال الثانى؟ فقيل تعرب منصوبة على المفعولية أو على التشبيه بالمفعول به، وقيل تعرب منصوبة بنزع الخافض أى الجار. وواضح أن فعل «رضى» واقع فى المثال الثانى على كلمة «الأمر» المنصوبة بالضبط كما يقع الفعل المتعدى مباشرة على المفعول به فى مثل: «فَقِهَ الدَّرْسَ - حَفِظَ الْقَصِيدَةَ». ولذلك كنا نرد الرأيين المذكورين: فى نصب الاسم الذى سقط عنه الجار بنزع الخافض، أو على التشبيه بالمفعول، إذ هو مفعول به على الحقيقة كما ذكر ذلك سيبويه فى تعليقه على بيت

عمرو بن معد يكرب الذى سنذكره بعد قليل، وعلى آية سورة الأعراف: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ أى من قومه. وتبعه المُبَرِّدُ فى هذا الرأى قائلا: إنه لما حُذف حرف الإضافة، أى الجر فى الآية، وصل الفعل إلى الاسم المنصوب فعمل فيه النصب.

شـواهد

نتوقف قليلا لعرض أمثلة ذكرها النحاة سقط فيها الجار للمفاعيل مع أفعال ثلاثية فى القرآن الكريم وفى الشعر وفى أفعال مسموعة.

أولًا: فى القرآن الكريم

١ - قال تعالى فى سورة البقرة: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ فقال النحاة إن فعل «يمدهم» فى الآية متعد بنفسه وهو يتعدى باللام الجارة، يقال: «يمد لهم» وسقطت «اللام» فى تقدير النحاة كما سقطت فى آية سورة الأعراف: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى الْغَيِّ﴾ أى يمدون لهم.

٢ - قال عز شأنه أيضا فى سورة البقرة: ﴿ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أى الزواج فقال النحاة إن فعل «تعزموا» فى الآية متعد بنفسه وهو يتعدى بعلى الجارة، أى على عقدة النكاح، وسقطت «على» الجارة.

٣ - قال تعالى فى سورة آل عِمْران: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ أى تطلبون لسبيل الله العوج والميل عن الحق. وقال النحاة إن فعل «تبغون» متعد بنفسه فى الآية إلى مفعولين، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثانى باللام الجارة فيقال مثلا: «تبغون لإخوانكم الخير» وفى تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير فى «تبغونها». ومثل هذه الآية فى سقوط اللام الجارة مع الفعل «بغى» سقوطها فى آية سورة الأعراف: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ وهى تطابق الآية السالفة، ومثلها آية سورة التوبة: ﴿يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ﴾ أى يبغون لكم الفتنة.

٤ - قال جل شأنه أيضًا فى سورة آل عمران: ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ أى لا يمنعونكم فسادًا يقدرون عليه، فقال النحاة: إن فعل «يَألُونَكُم» فى الآية لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين، إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثانى باللام الجارة مثل فعل «بغى»

واستعمالاته فى الآيات السالفة، وفى تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير فى الفعل «يألونكم» أى لا يألون لكم خبالا.

٥ – قال تعالى فى سورة الأعراف: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فقال النحاة إن فعل «أقعد» فى الآية متعد بنفسه إلى مفعول به، وهو يتعدى إليه بحرف الجر: «على» أى لأقعدن لهم على صراطك المستقيم، وسقطت «على» الجارة. ومثل هذه الآية فى سقوط «على» الجارة آية سورة التوبة: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ أى على كل مرصد.

٦ – قال عز شأنه فى سورة الأعراف أيضًا: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ أى أسبقتموه، وقال النحاة إن فعل «أعجلتم» فى الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بحرف الجر «عن» يقال: «أعجلت عن الأمر» وسقطت من الآية: عن الجارة.

٧ – قال تعالى فى سورة سبأ: ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ بدون تضعيف الدال فى «صدق» كما جاء فى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر من السبعة، وقال النحاة إن فعل «صدق» فى الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بحرف الجر: «فى» أى فى ظنه وفى تقديرهم أن «فى» «سقطت» من الآية.

٨ – قال عز شأنه فى سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ فقال النحاة إن فعل «هدى» فى الآية متعد بنفسه، وهو يتعدى بإلى الجارة، أى هديناه إلى السبيل فسقطت من الآية «إلى».

ثانيًا: فى الشعر

١ – قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فقال سيبويه والنحاة: إن فعل «أمر» فى البيت تعدى بنفسه إلى مفعولين، هما الضمير و «الخير»، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد، ويتعدى إلى الثانى بواسطة الباء الجارة، فيقال «أمرتك بالخير» وسقطت من البيت «الباء».

٢ – قال ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَلىّ فى وصف رمح:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَل الطريقَ الثَّعْلَبُ

لدن: لين. يعسل: يهتز. وقال النحاة: إن فعل «عسل» فى البيت متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بواسطة «فى» الجارة. يقال: «عسل فى الطريق» أى اهتز، وسقطت من البيت: «فى».

٣ - قال عروة بن حِزام العُذْرى:

تحنُّ فتُبْدِى ما بها من صَبابةٍ وأُخْفى الذى لولا الأسى لقَضَانى

وقال النحاة ان فعل «قضى» فى البيت متعد بنفسه. وهو إنما يتعدى بحرف الجر: «على» أى: «لقضى على» فسقطت من البيت «على» الجارة.

ثالثًا: فى أفعال مسموعة

ذكر السيوطى بكتابه «همع الهوامع» فى حديثه عن العوامل طائفة من الأفعالُ سُمع فيها حذف الجار من المفعول الثانى، ومما ذكره من الأفعال الثلاثية فعل «أمر» الذى مر بنا فى بيت عمرو بن معديكرب وفعل «كنى» تقول: «كنيته بأبى الحسن - كنيته أبا الحسن «وفعل» «دعا» تقول: «دعوته بأحمد - دعوته أحمد » وفعل «هدى» ومثل له بآية سورة الإنسان التى مرت بنا. وسنعود إلى هذا المثال عما قليل.

وبجانب ذلك ذكر السيوطى طائفة من الأفعال المتعدية بحرف جر إلى مفعول به واحد قائلا: إنه سُمع فيها حذف الجار، وبدأها بفعل صدق «بتخفيف الدال عند من قرأها مخففة فى الآية الكريمة التى مرت بنا: ﴿صدق عليهم إبليس ظنه﴾ أى فى ظنه. وأضاف السيوطى إلى هذا الفعل الثلاثى الذى سقط حرف الجر من مفعوله فى تقدير النحاة ثمانية أفعال ثلاثية مماثلة له فى سقوط الجار من مفعولها، وهى: «فرق» يقال: «فرق منه - فرقه» أى خافه خوفًا شديدًا، «وفزع» يقال: فزع إليه - فزعه «أى أغاثه»، و جاز يقال: «جاز بالطريق - جاز الطريق» أى قطع ، «وشاقَ» يقال: «شاق إليه - شاقه» أى اشتاقه، و «راح» يقال: «راح إلى القوم - راح القوم» أى ذهب إليهم، ونأى «يقال: «نأى عن زيد - نأى زيدًا» أى بعد عنه، و«مل» يقال: «مللت من الشىء - مللت الشىء» وخشى يقال «خشى من زيد - خشى زيدًا» أى خافه.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد إسقاط الجار السابقة من مفعول الأفعال الثلاثية ما يلى:

أولًا: فى الآيات القرآنية

نبدأ بالآية الأولى وما قاله النحاة فيها من أن فعل «يمدهم» فيها متعد بنفسه وهو يتعدى

باللام، وسقطت معه من المفعول به، وهو قول غير دقيق، لأن المعاجم نصت على أن هذا الفعل يتعدّى بنفسه حينًا، وبحرف الجر: اللام حينًا آخر فيقال: «مده فى الغى والضلال - مدَّ له». فمن التحكم أن يقال فى المثال الأول أن اللام الجارة سقطت منه، لأن هذا هو الاستعمال اللغوى للفعل بشهادة القرآن، إذ تارة تحذف اللام الجارة مع المفعول الثانى له، وتارة تذكر كما فى قوله تعالى: ﴿وَنَمُدُّ له مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾. وبذلك مضى القرآن ومضت العربية. ومثل فعل «مد» فى التعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر فعل: «تعزموا» فى الآية الثانية، إذ فى المعاجم أنه يقال: «عزمت على الأمر وعزمته».

وقال الأسود بن عمارة:

وقولا لها هذا الفراقُ عَزَمْتِهِ فهل موعدٌ قبلَ الفراق فيُعْلما

وبذلك تخرج الآية مثل سابقتها من القول بأن الفعل فيها متعد بنفسه وهو يتعدى بعلى، إذ يتعدى بالصورتين جميعًا.

ومثل الفعلين فى الخروج من تصور سقوط الجار مع المفعول به فعل. «بغى - تبغون - يبغون» فى الآية الثالثة فقد ذكر النحاة أنه يتعدى إلى مفعوله الثانى بواسطة اللام الجارة وأنه حذف من الآية المذكورة فى رقم ٣، وفى المعاجم يقال. «بغى له الخير - بغاه الخير» وقال كعب بن زهير يشكو حظَّه، وأنه إذا نتج له أربعُ نُوقٍ فى عام بغى لها حظُّه خناسيرَ - أى دواهى - فأهلكتهن:

إذا مـانَتَجْنَا أربعًـا عـام كُفْـأَةٍ بَغَـاها خَنَـاسِيرًا فـأهلكَ أربعَـا

والكفأة: نتاج العام الواحد. وكما أن بغى مثل أخويه السابقين يتعدى بنفسه وبالجار كذلك فعل «يألونكم» فى الآية الرابعة، إذ تذكر المعاجم أنه كما يقال: «لا يألون لكم جهدًا» يقال: «لا يألونكم جهدا».

وفعل «قعد» فى الآية الخامسة لا يتعدى بنفسه، وإنما يتعدى بحرف جر كما ذكر النحاة غير أنه فى الآية: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وكذلك فى الآية الثانية: ﴿واقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ليس متعديًا كما ظن النحاة، إذ المنصوب بعد هما، وهو «صِراطك - كُلَّ مرصد» ليس مفعولاً به، وإنما هو ظرف مكان فى رأى الزَّجَّاج وابن الطّراوة الأندلسى، ولذلك حذفت معهما «فى» إذ تحذف مع الظروف كثيرًا.

ومثل الأفعال السابقة فى التعدى بنفسها وبواسطة حرف الجر فعل «عجل» فى الآية

السادسة: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُم﴾ فقد ذكرت المعاجم أنه يتعدى بحرف الجر فيقال «عجل عن الأمر» ويتعدى بنفسه فيقال «عجل الأمرَ» أى سبقه. وذكر ابن جنِّى فى الآية السَّابعة أن الفراء ذهب إلى أن كلمة «ظنه» على معنى «فى ظنه» وقال هذا تحمل للإعراب وتحريف للمعنى، وبذلك رفض ابن جنى ما ذهب إليه الفراء وبعض النحاة فى الآية من أنه حذف من مفعولها: «ظنه» حرف فى وقال إن قراءة «صَدَقَ» فى الآية بالتخفيف مثل قراءة «صَدَّقَ» بتشديد الدال أى أنه تحقق لإبليس ما كان ظنه فيهم من طاعتهم له وعصيانهم لربه. والآية الثامنة فعلها: «هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ» كالأفعال السابقة يأتى فى اللغة متعديًا بنفسه وبحرف جر، ومعنى ذلك أنه لا يبقى للنحاة مثال قرآنىّ من أمثلة الأفعال الثلاثية التى ذكروها يتعين فيه أن الفعل كان حقه أن يتعدى بحرف جر وتعدى بدونه، إذ الحق الصحيح فى العربية لجميع الأفعال القرآنية فى الأمثلة المذكورة أنها تتعدى تارة تعديًا مباشرًا، وتارة تتعدى بواسطة حرف من حروف الجر.

ثانيًا: فى الشعر

فعل «أمر» المتعدى إلى مفعوله الثانى فى البيت الأول، وهو الخير «ذكر النحاة أنه لا يتعدى إليه إلا بواسطة حرف الجر الباء» وأنه سقط منه أو حُذف، غير أن المعاجم ذكرت أنه يأتى متعديًا إلى المفعول الثانى بنفسه وبحرف جر، فيقال: «أمره بالصدقة»كما يقال «أمره الصدقة». وبيت ساعدة بن جؤية نصب فيه «الطريق» وتبادر إلى بعض النحاة أنه مفعول به، وهو ظرف مكان كما فى الآية رقم ٥. وفعل «قضى» فى بيت عروة مثل فعل «أمر» ذكرت المعاجم أنه يتعدى بنفسه وبحرف الجر: «على» فيقال: «قضانى – قضى علىَّ». وإذن لا يبقى فى أيدى النحاة شاهد شعرى مما تمثلوا به لسقوط الجار من مفعول الفعل الثلاثى.

ثالثًا: الأفعال المسموعة عند السيوطى

رأينا السيوطى يذكر طائفة من الأفعال، ويقول إنه سُمع فيها حذف الجار، وذكر من بينها فعل «هَدَى» فى آية سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ التى مرت بنا، ومن يرجع إلى هذا الفعل ووصله بالمفعول فى آى الذكر الحكيم مباشرة وبواسطة حرف الجر مهتديًا بالمعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقى، يجد أن – الفعل ماضيًا ومضارعًا – جاء نحو عشرين مرة متعديًا بنفسه، ونحو ثلاثين مرة متعديًا بحرف جر، ويكثر أن تأتى الصيغة الواحدة مرة مع هذا الفعل ومرة مع ذاك، ففى سورة النساء: ﴿وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾، وفى سورة الأنعام

﴿وَهَدَيْنَاهُم إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾ وفى سورة الصافات: ﴿وَهَدَيْنَاهُم الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم﴾. وفى رأيى أن النحاة لو تنبهوا فى هذا الفعل إلى استخدام القرآن الواسع له بصورتيه فى التعدى بنفسه وبحرف الجر لما قالوا إن حرف الجر «إلى» حذف من آية الإنسان: ﴿إنا هديناه السبيل﴾، بل لتنبهوا أكثر من ذلك إلى أن بقية الأفعال التى لاحظوا أنها تأتى فى القرآن وفى الشعر مرة متعدية مباشرة ومرة بواسطة الجار أن ذلك جزء لا يتجزأ من طبيعتها اللغوية، وبذلك تُلغَى فكرة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية التى كان يظن النحاة أن أفعالها لا تتعدى إلا بجار، لتحل محلها فكرة أن تلك الأفعال جميعًا تدخل فى الدائرة الكبرى للأفعال التى جاءت متعدية بنفسها تارة وبحروف الجر تارة ثانية.

وكما ألغينا قاعدة التضمين وقياسيتها وأثبتنا مكانها قاعدة استعمال الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعد بواسطة حرف من حروف الجر وقياسيتها، مادام هذا الاستعمال يستوفى حاجة علمية أو بلاغية، كذلك نلغى هنا قاعدة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية بواسطته، ونثبت مكانها قاعدة تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف من حروف الجر، إلى فعل متعدٍّ بنفسه، وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفى غرضًا علميًّا أو بلاغيًّا. ولا يعرب الاسم المنصوب بعد هذا الفعل منصوبًا بإسقاط الجار أو حذفه، ولا منصوبًا بنزع الخافض ولا منصوبًا على الاتساع بالمفعولية، كما قال بعض النحاة، وإنما يعرب مفعولاً به منصوبًا، كما أعربه سيبويه والمبرد.

النتائج

نستطيع أن نلخِّص نتائج كل ما قدمناه فى ثلاث صور:

صورة تضاف إلى الوجوه التى أثبتها النحاة لتعدى الفعل الثلاثى اللازم، وصورة ثانية لقياسية تحويل الفعل الثلاثى المتعدى مباشرة إلى متعدٍّ بحرف من حروف الجر، وصورة ثالثة لقياسية تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف جر إلى متعد بنفسه، وفيما يلى بيانها:

١ - يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثى اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

٢ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثى المتعدى بنفسه إلى متعد بحرف من حروف الجر إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

٣ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثى المتعدى بحرف من حروف الجر إلى متعد مباشرة بنفسه إلى مفعول به إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

المراجـع:

١ - كتاب سيبويه ١/١٥ وما بعدها.
٢ - المقتضب للمبرد ٢/٣٦ و ٢/٣٢١ و ٤/٣٣٠.
٣ - المحتسب لابن جنى (فى أكثر الآيات القرآنية المذكورة).
٤ - الخصائص لابن جنى ١/١٠٢، ٣٤١، ٢/٢١٠.
٥ - ابن يعيش على المفصل ٧/٦٢.
٦ - الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٢/٢٧٣.
٧ - المغنى لابن هشام (فى أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه).
٨ - الهمع للسيوطى (طبعة الكويت) ٢/٢٥٦، ٥/٩ وما بعدها.
٩ - حاشية الصبان على الأشمونى (فى باب تعدى الفعل ولزومه).

٢ - استغناء الفعل الثلاثى المبنى للمعلوم بمادته عن الفاعل فى صيغ مطردة

رأى ابن مضاء فى دلالة الفعل بمادته على الفاعل

ذهب ابن مضاء فى كتابه: الرد على النحاة» إلى أن الفعلين الماضى والمضارع يدلان بمادتهما على الفاعل المضمر الذى يقدره النحاة مستترًا جوازًا مع الفعل الماضى للغائب المفرد، وكذلك للغائبة المفردة فى مثل: «زيد قام - هند قامت» إذ هذان المثالان لا يفترقان - فى رأيه - عن قولك: «زيد قائم - هند قائمة»، وكما أنك لا تقدر فى «قائم - قائمة» ضميرًا، كذلك ينبغى أن لا تقدر فى «قام - قامت» ضميرًا مستترا وتعربه فاعلا، لأن الفعلين: «قام - قامت» يدلان على الفاعل تمامًا، كما تدل كلمتا «قائم - قائمة». وبذلك يصبح الفعل الماضى للغائب المفرد والغائبة المفردة دالًا على الفاعل بمادته، كما يدل بها - عند النحاة - على الحدث والزمان. وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بمادته حين يكون للمتكلم المفرد فى مثل: «أَكْتُبُ» وللمتكلمين فى مثل: «نكتب» وللمخاطب المذكر فى مثل: «تكتب» مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره على الترتيب - أنا، نحن، أنتَ.

وكل ذلك فى رأى ابن مضاء تمحّل لا داعى له، إذ الواقع أن الفعل يعبر بمادته عن فاعله، فإذا قلت «قام» دلت بنفسها على أن شخصًا قام. وبالمثل المضارع مع الضمائر المستترة فيه وجوبًا فبمجرد أن نسمع شخصًا يقول: «أكتب» نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يكتب، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التى يضمر النحاة فيها الفاعل، فجميعها تدل عليه بمادتها، حتى ليظن بعض علماء الساميات أن همزة المضارع فى مثل: «أكتبْ» مقتطعة من الضمير «أنا» والنون من الضمير «نحن» والتاء من الضمير «أنت». وفى هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء فى أن الفعل المضارع يدل بمادته فى الصيغ السابقة على الفاعل، تمامًا مثل قام فى قولك: «زيد قام»، ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد المخاطب فى مثل: «اكتبْ» فهو يدل بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالته أقوى، لأن الفاعل معه فى تقدير النحاة ضمير مستتر وجوبًا مثل فواعل المضارع حين تكون ضميرًا مستترًا وجوبًا، فإنها واجبة الاستتار دائمًا مثله.

وعدم ظهور الفاعل بأى صورة فى الأمر وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على

صحة رأى ابن مضاء، إذ لا يوجد بحال من الأحوال، أما مع الماضى للغائب والغائبة فقد يوجد فى مثل: «زيد قام - قام زيد» ولذلك قال النحاة إنه مستتر فى صيغة: «زيد قام»، جوازًا لا وجوبًا، لأنه قد يلى الفعل فى مثل: «قام زيد» ووجود الفاعل الظاهر مع الماضى للغائب فى مثل هذا التعبير لا يجوز أن يحتج به أو يعترض به على رأى ابن مضاء فى مثل: «زيد قام»، وأن الفعل دال بمادته على الفاعل، لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضى للمفرد الغائب أو الغائبة، وليس معه اسم ظاهر فاعل، أما حين يكون الفاعل ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا مع قام فى مثل: «قام زيد - قاما - قاموا - قام الزيدون» فإن الفعل حينئذ يليه فاعل كما يلى المضارع والأمر الفاعل ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا فى مثل: «يقومان - يقومون - تقومين - يقمن - يقوم الرجال - قومى - قوما - قوموا - قمن» فكل هذه فواعل تلى الفعل، أما مثل: «زيد قام» فلم يَلِ الفعلَ فاعلٌ، لا ضمير ولا اسم ظاهر، لذلك نقول - مع ابن مضاء - إن الفعل دل بمادته عليه، كما دل على فاعله بمادته فى مثل: «أقوم - قم».

ولا ريب فى أن ابن مضاء كان دقيقًا منتهى الدقة حين قرر هذه القاعدة مع الفعل الماضى للغائب والغائبة، ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والغائبة مثل تقوم، ومثل ذلك الأمر للمخاطب، وهى قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل فى صيغ يطَّرد فيها هذا الغياب... وفى أمثلة كثيرة نص عليها النحاة، وهو ما سنعنى بالحديث عنه فى السطور التالية.

أولا: صيغ يطرد فيها غياب الفاعل

(أ) أفعال باب الاستثناء: «خلا - عدا - حاشا - لا يكون - ليس»

يقول القائل: قام القوم خلا - عدا - حاشا - زيدًا. وقد تسبقها ما المصدرية فيقول القائل قام القوم ما خلا - ما عدا - ما حاشا زيدًا. وفى الصورتين جميعًا لا تذكر فواعل لهذه الأفعال واختلف النحاة فى تصورها، فقال البصريون إنها فيها جميعًا ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام. والتقدير فى مثل: «قام القوم خلا زيدًا» هو: «قام القوم عدا هو، أى بعضهم زيدًا» وهو تقدير متكلف غاية التكلف. وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق، والتقدير فى مثل المثال السالف هو: «قام القوم خلا هو، أى قيامهم زيدًا» وهو تقدير متكلف مثل سابقه. وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق، أى: «قام القوم خلا هو، أى القائم زيدًا». وأولى من هذه الآراء جميعًا ما ذهب إليه الفرّاء فى مثل: «قام القوم حاشا زيدًا» من أن حاشا فعل لا فاعل له، قال

أبو حيان: ويمكن القول بذلك فى: «خلا وعدا»، وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة: «حاشا - خلا - عدا» لا فواعل لها، وهو رأى سديد، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها. وهى تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء فى أن الفعل إن لم يكن معه فاعل - ضمير أو اسم ظاهر - كان دالا على فاعله بمادته، ولا حاجة له إليه، إذ هو مستغن عنه بصيغته.

ونفس التقدير السالف مع خلا وأختيها قدَّره النحاة فى اسمى: «لا يكون وليس» فى مثل «قام القوم لا يكون زيدًا» - قام القوم ليس زيدًا «فقال البصريون» اسم «لا يكون وليس» ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، أى «قام القوم لا يكون هو، أى بعضهم زيدًا» و«قام القوم ليس هو، أى بعضهم زيدًا» وقال الكوفيون بل هو المصدر المفهوم من الفعل السابق، أى «قام القوم لا يكون هو، أى قيامهم زيدًا» و «قام القوم ليس هو، أى قيامهم زيدًا». وهو تأويل متكلف عند الكوفيين والبصريين جميعًا، والأولى أن تطَّرد فيه قاعدة الفرَّاء فى «حاشا» وأختيها، ونقول إن الفعلين «يكون - وليس» فى العبارتين السالفتين لا اسم لهما، أو كما يعربها الكوفيون لا فاعل لهما أو نأخذ برأى ابن مضاء، وهو أن الفعلين استغنيا بمادتهما عن الفاعل، وبذلك يحل لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعًا: ليس، ولا يكون وحاشا، وخلا، وعدا.

وطبيعى أن يعفينا الأخذ بأن ليس فعل ولا اسم لها أو لا فاعل من التقدير فى مثل قولهم «قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا» فليس فى المثالين لا تحتاج إلى اسم على رأى البصريين ولا إلى فاعل على رأى الكوفيين، وكأن أصل التعبير «ليس هو، أى المقبوض أو القبض - غير أو إلا - ذلك» وفى رأينا أن «ليس» فى المثالين دال بمادته على اسمه، أو على فاعل وغير محتاج إليهما أى احتياج.

(ب) فعلا التعجب: «ما أفعله - أفعلْ به»

١ - ما أفْعَله

. هذه هى صيغة التعجب الأساسية التى يكثر دورانها فى العربية، فيقال: ما أحسنَ الرياضَ! تعجبًا من حسنها. وقدر البصريون أن «ما» فى مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ، بمعنى «شىء»، وأحسن فعل ماضٍ به ضمير فاعل يعود على «ما» و«الرياض» مفعول به منصوب، والفعل وفاعله ومفعوله خبر «ما». ولم يوافق الأخفش الأوسط على أن تكون «ما» نكرة تامَّة، وقال: إما أن تكون «ما» نكرة موصوفة وجملة: «أحسن الرياض» بعدها صفة لها، والخبر محذوف

والتقدير: «أى شىء أحسن الرياض عظيم» وإما أن تكون «ما» اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها صلة لها والخبر أيضًا محذوف، والتقدير: «الذى أحسن الرياض عظيم».

والتقديران اللذان قدرهما الأخفش يحملان غير قليل من التكلف، وأولى منهما الرأى السالف لغيره من البصريين القائل بأن «ما» التعجبية نكرة تامة بمعنى شىء، وتقدير العبارة السالفة معها: «شىء حسَّن الرياض» ولابد أن نعترف بأن هذا التقدير يحمل أيضًا شيئًا من التكلف، لأنه يجعل العبارة «ما أحسن الرياض» خبرية بينما هى تعجبية إنشائية، ولا ريب فى أنه يسقط منها معنى التعجب. ولعل ذلك ما جعل الكسائى إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن «ما» تعجبية ولا موضع لها من الإعراب، فهى ليست مبتدأً كما رأى البصريون والأخفش، إنما هى حرف للدلالة على التعجب كدلالتها فى مثل: «ما جاء أحد» على النفى، وإذا أخذنا برأى الكسائى فى «ما» التعجبية كان الفعل الماضى بعدها لا يحمل ضميرًا مستترًا وجوبًا فاعلا لها، بل كان فارغًا تمامًا من الضمير، فكيف نحل مشكلة هذا الفعل الذى ليس له فاعل فى تقدير الكسائى لما التعجبية، والحل مفتاحه بسيط، هو رأى ابن مضاء فى أن الفعل قد يستغنى عن الفاعل لدلالته عليه بمادته، ففعل «أحسن» فى قولنا «ما أحسن الرياض» لا فاعل له و «الرياض» مفعول به.

٢ - أفْعِلْ به

هذه هى صيغة الفعل الثانى المطردة فى باب التعجب إذ يقال: «أجملْ بالرَّوْضِ» بمعنى ما أَجْمَلَ الرَّوْضَ، واختلف النحاة إزاء هذا الفعل: فقال البصريون إن «أَجْمِلْ» وما يماثل صيغتها فى التعجب فعل ماض جاء على صورة الأمر، فأصل «أجملْ بالروض»: «أجمل الروضُ» والهمزة فيه للصيرورة، أى «صار الروض ذا جمال» وغُيِّرتْ صيغة الماضى إلى صيغة الأمر، وقبح إسناد الفاعل إلى ما هو أمر فى الصورة، فزيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به، وهو فى حقيقته فاعل للماضى السابق له الذى حُوِّل إلى صيغة الأمر، وهى لَفَّة طويلة، ولا يؤديها ظاهر التعبير.

وقال الفراء الإمام الكوفى المشهور ومثله الزمخشرى: «أجملْ» فى قولك «أجملْ بالروض» فعل أمر حقيقى، والباء فى كلمة «بالروض» زائدة داخلة على المفعول به، وضمير الفاعل - وهو أنت للفعل أجمل - يعود فى رأى كثيرين إلى المخاطب، ولزم الإفراد، لأن العبارة تجرى

مجرى الأمثال. ويقولون كأن قائل العبارة يقول: «اجعل أيها المخاطب الروض جميلًا، أى صِفْهُ - أو احكم عليه - بالجمال كيف شئت. ويجعل ابن كيسان الضمير عائدًا على المصدر الذى يدل عليه الفعل، فكأن قائل العبارة يقول: «أحسنْ يا حُسْنُ بزيد» أى دُمْ به والزمه، وفى هذا التوجيه لَفَّة طويلة لا يؤديها ظاهر التعبير. والسبب فى هاتين اللَّفَّتين الطويلتين عند البصريين وابن كيسان البغدادى البحث عن فاعل فعل «أجملْ» وما يماثله فى صيغة التعجب الثانية، وإذا اقترضنا من ابن مضاء رأيه فى أن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل - كما اقترضناه فى صيغة التعجب السابقة - وقلنا إن «أجملْ» فى قولنا: «أجملْ بالروض» فعل تعجب لا فاعل له، أرحنا النحاة جميعًا من اللف المتكلف حول إيجاد فاعل للفعل أجمل دون حاجة إلى البحث عنه - إذ هو محاولة لإيجاد ما ليس بموجود فعلا. وبذلك نعرب مثل: «أجملْ بالروض» هكذا «أجملْ» فعل تعجب لا فاعل له، ولا يعنينا إن كان أمرًا على حقيقته أو جاء ماضيًا بصيغة الأمر، فَحَسْبُنَا أنه فعل تعجب والباء بعده زائدة - ويمكن أن لا تكون زائدة - وما بعدها إما منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل التعجب، وإما مجرور، وهو مع الجار متعلق بالفعل، وسواء أكانت الباء زائدة أو غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه.

(جـ) أفعال مكفوفة ب «ما» لا فواعل لها: «قَلَّ ما - كثر ما - طالما»

يلى الأفعال: «قل - كثر - طال» فواعل: فيقال: «قَلَّ الشىء - كثر العمل - طال الطريق». وإذا وليتها جميعا «ما» منعتها من العمل فى فواعل بعدها، إذ لا تليها أسماء، إنما يليها أفعال، فيقال مثلا: «قلما يحدث ذلك - كثر ما تحقق ظنك - طالما نهيتك» ومعنى ذلك أن التحاق «ما» بها جميعا كفَّها عن العمل، على نحو ما تكف «رُبَّ» عن الجر حين تدخل عليها إذ تحولها من الدخول على الأسماء فى مثل «ربَّ عجلة جَرَّت ندامة» إلى الدخول على الأفعال فى مثل «ربما يود علىَّ لقاءك» فكما فارقت «رُبَّ» حكمها فى جر المبتدآت النكرة بعدها حين لحقت بها «ما» وجعلت الفعل لا الاسم يقع بعدها كذلك فارقت الأفعال «قلَّ - كثر - طال» حكمها فى وقوع أسماءٍ فواعل بعدها حين لحقت بها «ما» فلم تعد تليها، إنما تليها أفعال فحسب، بحيث لا يصح أن تقول: «قلما وفاء فى الناس - كثر ما حديث عن المتنبى - طالما برٌّ فى الأبناء». كل ذلك لا يجوز، لأنه لا يقع بعدها أسماء، انما يقع بعدها أفعال فقط، وهو ما جعل سيبويه يذهب فى قول المرّار الفَقْعَسِىّ:

صددتِ فأطْولتِ الصدودَ وقَلَّما ... وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ

إلى أن مجيء اسمٍ مرفوع بعد «قلَّما» إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها المرَّارُ، إذ حق «قلما» مثل أختيها: «كثر ما» و «طالما» أن يليها فعل لا اسم. وأعرب سيبويه كلمة «وصال» التالية للفعل «قلما» فى البيت فاعلاً مرفوعًا بفعل «يدوم» محذوف يفسره الفعل «يدوم» فى آخر البيت.

وهذه الأفعال الثلاثة: «قلما - كثرما - طالما» تعد برهانًا قويًّا - مثل أفعال التعجب والاستثناء - على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لايليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بمادته، وحين نعربها نكتفى بأن كُلًّا منها فعل، ولا نذكر له فاعلاً.

(د) الفعل الأول فى صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل

معروف أن باب التنازع يتنازع فيه فعلان اسمًا واحدًا يطلبانه، إمّا على أنه فاعل لكل منهما، مثل: «جلس وكتب زيد» فجلس وكتب يطلب كل منهما زيدًا فاعلاً له، وإما على أنه مفعول به لكل منهما مثل: «زيد كتب وقرأ القصيدة» فكتب وقرأ يطلب كل منهما «القصيدة» مفعولاً له، وإما على أن الفعل الأول يطلبه فاعلاً ويطلبه الفعل الثانى مفعولاً به، مثل «أكرمنى وأكرمت الأخِلَّاء»، وإما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولا والفعل الثانى يطلبه فاعلا، مثل: «لقيت ولقينى زيد» والصيغتان الأولى والثالثة غاب فيهما الفاعل، وأنشد سيبويه مثالا من أمثلة الصيغة الثالثة هو قول طفيل الغنوى يصف خَيْلًا كُمْتًا مدمَّاة، أى أن لونها مُشْرَبٌ بالحُمرة:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأن مُتونها جرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مذهبِ

يقول: إن ظهور هذه الخيل الضارب لونها إلى الحُمرة كأنما جَرَى فوقها لون مذهب أو لون ذهبيٌّ، واستشعرته أى لبسته شعارًا، وواضح أن طُفيلا جعل كلمة «لون مذهب» مفعولا به للفعل استشعرت بينما الفعل «جرى» يطلبها فاعلاً له، وإذن فهو فى البيت لا فاعل له.

ويقول سيبويه فى هذه الصورة من صور التنازع والصورة الأولى مما يغيب فيها الفاعل مع الفعل الأول: إنهم استغنوا بالفعل الثانى ومعموله عن فاعل الفعل الأول لعلم المخاطب به من الكلام. وهو يلتقى فى ذلك مع الكسائى القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه، ويرى الفراء أن الفاعل فى الصورة الأولى فاعل للفعلين معًا، ورأىُ الكسائى وسيبويه يلتقى مع ابن مضاء وما يقوله من أن الفعل حينئذ استغنى بمادته عن الفاعل.

ومما جاء على صورة التنازع الأولى التى يطلب فيها فعلان أو أكثر فاعلا متأخرًا قول أحد الشعراء:

مـا صابَ قلبى وأضْنَـاه وتَيَّمَهُ إلا كواعبُ من ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

فالفعلان: صاب وأضناه يطلبان كلمة «كواعب» فاعلًا، وعمل فيها فعل «تَيَّمَهُ» وإما أن نقول مع الكسائى: حُذِف الفاعل مع الفعلين الأولين لدلالة القرينة اللفظية عليه، وإما أن نقول مع ابن مضاء إنه لا فاعل للفعلين الأولين، إذ استغنيا بمادتها عنه. ومثل هذا البيت قول بعض الشعراء:

ما جَادَ رَأيًا ولا أَجْدَى مُحَاوَلَةً إلا امرؤٌ لم يُضِعْ دنيا ولا دينا

فالفاعل غاب مع الفعل الأول: جاد، وإما أن نقول مع الكسائى إنه محذوف لدلالة القرينة اللفظية عليه، وإما أن نقول مع ابن مضاء إن الفعل استغنى عنه بمادته، ورأيه أوسع تطبيقًا على نحو ما رأينا فى الصيغ السابقة التى يطَّرِد مع أفعالها غياب الفاعل.

ثانيًا: أفعال بدون فواعل فى قراءات قرآنية وأمثلة نثرية وشعرية

(أ) فى قراءات قرآنية

معروف أن فى الذكر الحكيم آيات أضمر فى فعلها الفاعل، ودل عليه دلالة حتمية المقام أو الحال، مثل آية سورة ص: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ أى الشَّمْسُ، ولا معدى فى أن يعود عليها الضمير فى فعل (توارت) ومثلها آية سورة الواقعة: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ وسورة القيامة: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ أى الروح، وعود الضمير عليها فى فعل: (بلغت) متعين. ومع ذلك نستطيع أن نقول مع ابن مضاء إن فعل (توارت) دلَّ بمادته على الفاعل، وبالمثل دلَّ فعل (بلغت) بمادته على الفاعل. وبجانب هذين الفعلين فى القرآن أفعال لا فواعل معها فى بعض الآيات، ويقول النحاة إنها تحمل ضميرًا ويضطربون فى عائده، هل هو شىء متعين أو شىء مبهم أو مصدر الفعل، وفى كل ذلك يتضح سداد رأى ابن مضاء، وأن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل، ونسوق من ذلك القراءات التالية التى نص عليها ابن جنى فى كتابه «المحتسب».

١ – الآية رقم ١٤ فى سورة آل عمران: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾. قرأ مجاهد العبارة الأولى فى الآية هكذا: ﴿زَيَّنَ للناسِ حُبَّ الشَّهوات﴾ ببناء الفعل للمعلوم ونصب كلمة (حُبَّ الشَّهَوات) مفعولًا به منصوبًا، ولا تحمل هذه القراءة فاعلا لفعل (زَيَّن)، وقال ابن جنى: الفاعل ضمير يعود على إبليس الذى يتردد

ذكره فى القرآن الكريم، وتعيين عائد الضمير وأنه إبليس كما قال ابن جنى لا يتضح فى الآية الكريمة، إذ ليس المراد بالشهوات فيها الشهوات المريبة التى سماها الرسول ﷺ فى حديثه عن الشهوات الخفية قائلا: «إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية» يريد الفواحش المحرمة التى يستخفى فيها الشخص كراهة أن يطلع عليه أحد، وإنما المراد فى الآية الشهوات الظاهرة، مما أحلّه الله، وقد أدرجتها الآية فى كلمة «ذلك متاع الحياة الدنيا» وأشارت بقية الآية إلى أنه متاع فان، وأن الله جَلّ شأنه (عنده حسن المآب) أى متاع الجنة الباقى الأحق بالشهوة إليه والرغبة فيه، ولذلك نردُّ توجيه ابن جنى لقراءة فعل (زيِّن) بالبناء للمعلوم، وأنه يستكن فيه ضمير يعود على إبليس. وخير منه أن نأخذ برأى الكسائى القائل بأن الفاعل قد يحذف، وأنه محذوف فى الآية، وأولى منه وأرجح أن نأخذ برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل، إذ الغرض فى ذلك وما يماثله هو إيقاع الفعل على المفعول دون حاجة إلى ذكر فاعله كما تشهد قراءة السبعة «زُيِّن» بالبناء للمجهول.

٢ – الآية رقم ٥٢ فى سورة المائدة: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ مرضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِىَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فى أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾. والآية نزلت فى المنافقين الذين كانوا يُوالون يهود المدينة قائلين إننا نخشى أن يصيبنا الدهر بدائرة أو نائبة من حوادثه فيمنعونا العون ويحرمونا منه. وقرأ يحيى وإبراهيم الفعل فى أول الآية: (فيرى) وقال ابن جنى فى توجيه هذه القراءة إن فاعل يرى فيها ضمير يعود على رائيهم ومتأملهم، بدليل قراءة الآية عند السبعة وغيرهم (فترى) أى أنت يا محمد أو يا حاضر الحال، وأولى من ذلك أن نأخذ فى قراءة الآية – كما أخذنا فى سابقتها – إما برأى الكسائى فى أن الفاعل محذوف، وإما – وهو الأرجح – برأى ابن مضاء فى أن الفعل استغنى عنه، إذا المراد إيقاع الرؤية على المنافقين وبيان اعتذارهم السيئ عن موالاة اليهود، ولذلك لم يخصَّص وقوع الرؤية من مخاطب، بل أُطلقت ودل عليها الفعل فى هذه القراءة: (فيرى) بمادته.

٣ – الآية رقم ٣٥ فى سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم من بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾. ولا يتضح فى الآية فاعل (بَدَا) فقال الكوفيون: الفاعل جملة (ليسجننه) ورفض البصريون هذا الرأى، لأن الفاعل عندهم لا يكون جملة، وقالوا إن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أى البداء، وهو يلتقى بنفس الرأى الذى يأخذ به ابن مضاء فى مثل ذلك إذ يقول إن الفعل دل بمادته أى «البداء» على فاعله، مع ملاحظة أنه لا يجعل

للفعل (بدا) ضميرًا فاعلًا يعود على مصدر الفعل، إذ هو يلغى فكرة الضمير المستتر جوازًا ووجوبًا كما مر بنا.

٤ - الآية رقم ٤٥ فى سورة إبراهيم: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾. والآية مثل سابقتها لا يتضح فيها فاعل للفعل (تَبَيَّنَ) فقال الكوفيون - كما قالوا فى الآية السابقة - الفاعل جملة (كيف فعلنا بهم) وقال البصريون: إن الفاعل ضمير مقدر يعود على ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أى التبيُّن، وجملة (كيف فعلنا بهم) بدل من هذا الضمير، تمامًا مثل جملة (ليسجننَّه) فى الآية السابقة، إذ يعربونها أيضًا بدلا من الضمير المستتر فاعلا فى (بدا). ورأى البصريين فى عائد فاعل (تبين) وهو المصدر - يلتقى كما التقى فى الآية السابقة برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل فى مثل ذلك استغنى عن الفاعل بمادته، وهى المصدر الذى يقدر البصريون ضميرًا فاعلًا عائدًا عليه.

٥ - الآية رقم ٢ فى سورة مريم: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾. قرأها الحسن البصرى أحد القراء الأربعة عشر: ﴿ذكَّر رحمةَ ربك عبده زكريا﴾ وقال ابن جنى فاعل (ذكَّر) ضمير عائد على مُفْتَتَحِ السورة: (كهيعص) أى المتلو من القرآن. غير أن هذا التوجيه غير واضح، وفى رأيى أنه ينبغى أن نأخذ إما برأى الكسائى القائل بجواز حذف الفاعل، فالفاعل محذوف وتقديره «هذا القرآن» وإما أن نأخذ برأى ابن مضاء - وهو الأرجح - القائل فى مثل ذلك بأن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل، إذ المراد وقوعه على المفعول به.

٦ - الآية رقم ٥٩ فى سورة طه: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ والآية فى قصة موسى حين رأى فرعون الآية الكبرى من إلقائه عصاه أمامه فإذا هى ثعبان ضخم، ونَزْعه يده من جيبه فإذا هى بيضاء للناظرين، فقال له فرعون إن هذا السحر الذى جئتنا به عندنا سحر يتفوق عليه، فاجعل بيننا وبينك موعدًا نجمع فيه سحرتنا من الكهنة، فأجابه موسى بالآية المذكورة. وقرأها ابن مسعود ونفر معه من القراء: ﴿وأن يَحْشُرَ الناسَ ضُحًى﴾ ببناء فعل (يَحْشُر) للمعلوم ونصب كلمة (الناسَ) مفعولا به. والفعل فى هذه القراءة ليس له فاعل فى الآية، فقال ابن جنى: الفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة أى (وأن يحشر الله الناس ضحى). والتكلف واضح فى هذا الإضمار كما تصوره ابن جنى، وإما أن يقال إن الفاعل محذوف من الآية كما يذهب الكسائى من جواز حذف الفاعل، وإما أن الفعل لا فاعل له كما يذهب ابن مضاء وهو الأرجح، إذ استغنى عنه بمادته التى تستلزم حدوث الفعل من فاعل، إذ المراد إيقاع الفعل - وهو الحشر - على الناس لا بيان فاعله، أو بعبارة أخرى بيان من أحدث وقوعه.

٧ – الآية رقم ٢٣ فى سورة سبأ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ والتضعيف فى الفعل للسلب، أى حتى إذا كُشف الفزع عن قلوبهم. وقرأ ابن مسعود وابن عباس وابن عامر أحد القراء السبعة الفعل: (فُزِّع) بالبناء للمعلوم هكذا: ﴿حتى إذا فَزَّع عن قلوبهم﴾. وليس مع الفعل فى هذه القراءة فاعل، فقال ابن جنى: الفاعل ضمير، ولم يتبين بالضبط العائد عليه، فقال: إما أن يعود على الله أى كشف الله عن قلوبهم الفزع، وإما أن يعود على ما هناك من الحال الحاضرة أى كشف حاضر الحال عن قلوبهم الفزع، ومادام العائد عليه لم يتعين تمامًا عند ابن جنى فخير منه أن نأخذ برأى الكسائى القائل بأن الفاعل قد يحذف، وأرجح منه – عندنا – رأى ابن مضاء القائل إن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل، إذ المراد فى الآية الكريمة بيان انكشاف الفزع عن قلوب هؤلاء الناس لا بيان من أحدثه، ولذلك جاء الفعل عند أكثر القراء للآية مبنيًا للمجهول، كأن لا داعى لذكر الفاعل، وحين جاء مبنيًا للمعلوم لم يذكر أيضًا فاعله.

(ب) فى أمثلة نثرية وشعرية

١ – قال الرسول ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». فقال النحاة: إن الفعل المضارع «يشرب» فى الحديث ليس له فاعل، إذ لا يتأتى أن يكون فاعله الزانى» وقالوا إنه ضمير مستكن أو مستتر فى «يشرب» عائد على اسم فاعل مشتق منه هو الشارب. والتكلف واضح فى تصور هذا الضمير المستتر وعائده، وَرَأْىُ الكسائى فى أن الفاعل محذوف فى مثل ذلك أوضح، وأكثر منه وضوحًا رأى ابن مضاء فى أن الفعل «يشرب» فى الحديث لا فاعل له، وأنه إنما يدل على فاعله بمادته التى تقتضى حدوث الشرب من شخص. على كل حال الفعل فى الحديث استُغْنِى عنه بتصور حدوثه وليس الغرض بيان وقوع الشرب من شخص معين، وإنما الغرض بيان إيقاعه على المفعول به، ولذلك جاء الفعل فى الحديث بدون فاعل

٢ – ذكر ابن جنى فى كتابه المحتسب أثناء تعليقه على قراءة (فَزِّع عن قلوبهم) السابقة بالبناء للمعلوم فى سورة سبأ وجود فاعل فيها وإضماره – فى رأيه – لدلالة الحال عليه بأن ذلك كثير واسع فى العربية، واستشهد له بما حكاه سيبويه فى الكتاب من أنك تقول: «إذا كان غَدٌ فَأْتِنِى» وإن شئت قلت: «إذا كان غدًا فأتنى» أى إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من البلاء فى غدٍ فأتنى. وكان تامة فى الصيغتين عند سيبويه وقال إن فاعلها فى القول الثانى أُضمر، لأن المخاطب يعلم ما يعنى، كأنه يريد أن يقول إن دلالة الحال أغنت عنه، وفى الوقت نفسه

دلَّتْ عليه، والكسائى لا يُقَدِّرُ فى مثل قولهم: «إذا كان غدًا فأتنى» ضميرًا، بل يكتفى بأن الفاعل محذوف ويدل عليه الحال أو المقام، وابن مضاء لا يقدر أيضًا فى «كان» بالمثال ضميرًا بل يقول إن «كان» لا فاعل لها فى العبارة إذ استغنت عنه بمادتها، وتشهد لرأيه العبارة الأولى «إذا كان غدٌ فأتنى» إذ هى مساوية للعبارة الثانية: «إذا كان غدا فأتنى» وكل ما حدث أن الفاعل غاب فيها تخففًا، وكأن المخاطب يعرف ما يعنى. يقول سيبويه كأنه كان يذكر لصاحبه أمرًا إما خصومة وإما صلحًا فقال له: «إذا كان غدًا فأتنى».

٣ - أنشد ابن جنى فى كتابيه المحتسب والخصائص البيت التالى لسوَّار بن المضرَّب، وكان قد دعاه قطرىّ فى أثناء رياسته للخوارج الأزارقة للحرب معه فهرب منه، وحاول بعض أصحابه أن يرده إليه، فأنشد:

فإن كان لا يرضيك حتى تردَّنى إلى قطرىٍّ لا إخالُك راضيا

وفعل «يرضيك» فى البيت ليس له فاعل، فقدَّره ابن جنى ضميرا يعود على حاضر الحال أى إن كان لا يرضيك ما جرى أو ما الحال عليه. والفاعل عند الكسائى محذوف يدل عليه السياق، وعند ابن مضاء لا فاعل للفعل، فقد دلَّ عليه بمادته، أى إن كان لا يقع منك رضًا حتى تردنى.

٤ - قال عمرو بن مِلْقَط، وهو شاعر جاهلى:

مهما لىَ الليلة مهما لِيَهْ أَوْدَى بنعلىَّ وسِرْبالِيَهْ

ومهما فى البيت مبتدأ، ولى خبر، ومهما ليه الثانية توكيد. وأودى: هلك وليس له فاعل فى البيت، فقال ابن هشام فى المغنى هو ضمير مقدر يعود على اسم مشتق من «أودَى» هو «مود» المفهوم من الكلام. وفى رأيه تكلف واضح. وخير منه رأى الكسائى الذى يقول بأن الفاعل محذوف، وأوضح من رأيه وأرجح رأى ابن مضاء القائل بأن الفعل لا فاعل له، وأنه استغنى بمادته عن الفاعل، أى أن هلاكا نزل أو حدث بنعليه وسربالة.

وواضح من كل ما سبق أن فى العربية أفعالا ليس معها فواعل، أو بعبارة أخرى لا توجد معها فواعل أبدًا، وهى أفعال الاستثناء والتعجب وقلما وأختاها: كثرما وطالما والفعل الأول فى التنازع فى مثل: «وقف وجلس الطلاب». وحاول النحاة أن يضيفوا ضميرًا ظاهرًا فاعلا للصورة الأخيرة، إذ قال البصريون يقال «وقفوا وجلس الطلاب» وهى صيغة لم ترد عن العرب، إنما وردت الصيغة السالفة، ولذلك ألحقناها بأفعال الاستثناء والتعجب وقلما، لأن الفاعل لا يذكر معها، ويصدق عليها ما قلناه عن تلك الأفعال من أن الفعل استغنى عن فاعله فيها جميعًا، واستغناؤه فى صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق.

وذكرنا بجانب هذه الأفعال التى يطرد معها غياب الفاعل أفعال جاءت فى بعض القراءات وليس معها فواعل، وأفعال مماثلة فى حديث نبوى وفى أمثلة نثرية وشعرية. وحاول ابن جنى فى قراءات الآيات القرآنية التى نقلناها عنه أن يحمِّل أفعالها ضميرًا يعود على اسم يدل عليه الكلام، وهو تكلف واضح، وأولى منه أن نأخذ فيها برأى ابن مضاء القائل باستغناء تلك الأفعال عن الفواعل، ومثلها أفعال الأمثلة النثرية والشعرية التى ذكرناها، إذ ليس الفرض فيها جميعًا بيان للفاعل الذى وقع منه الفعل، وإنما الفرض بيان وقوع الفعل على المفعول، ولذلك أُغْفِل الفاعل مع تلك الأفعال ولم يذكر، أما آيتا سورة يوسف: ﴿ثم بدالهم﴾، وسورة إبراهيم: ﴿وتبين لكم﴾ فقد ذهب البصريون فيهما - كما أسلفنا - إلى أن الفاعل ضمير يعود على مصدر الفعل، فقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم﴾ أى البداء، وقوله: ﴿وتبيَّن لكم﴾ أى التبين، وهم يلتقون - كما ذكرنا - مع ابن مضاء مباشرة فى قوله فى مثل: «زيد قام» إن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل.

قاعدتان عامتان

نستطيع أن نجمل كل ما تقدم فى القاعدتين العامتين التاليتين:

١ - يستغنى الفعل فى العربية عن الفاعل باطراد فى أفعال الاستثناء، والتعجب، وقلما، وكثرما، وطالما، وكذلك فى الفعل الأول بباب التنازع.

٢ - قد يستغنى الفعل فى العربية عن الفاعل أحيانًا إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عناية بذكر من أوقعه.

المراجع

كتاب سيبويه ١٤/١، ١٥ و٣٧/١ وما بعدها و ٣٧٦/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٥٥/٢، ٦١/٣، ٧٢/٤، ١٧٣، ٣٩١، ٤٢٦ وما بعدها.
المحتسب لابن جنى (فى كثير من القراءات) وكتابه الخصائص ٤٣٣/٢.
السبعة فى القراءات لابن مجاهد والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى.
كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى (الطبعة الثانية بدار المعارف) ص ٩٠ وما بعدها وانظر المدخل ص ٣٠ وما بعدها.

ابن يعيش على المفصل ٧٤/١ وما بعدها، ٧٧/٢ وما بعدها، ١٤٢/٧، ١٤٩، ٤٧/٨.
المغنى لابن هشام ١٢٩، ١٤٣، ١٥٢، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٦٩، ٤٤٧، ٤٦٠، ٦٢٢.
شرح الرضى على الكافية (طبع استانبول) ٧٠/١، ١٧٩، ٢٦٩/٢، ٣٠٧.
الهمع للسيوطى (طبعة الكويت) ٢٨٢/٣ وما بعدها، ٢١/٥، ١٣٧/٥ وما بعدها.

٣ - استغناء الفعل المبنى للمجهول بمادته عن نائب الفاعل

الفعل المبنى للمجهول

يسمى النحاة الفعل حين يذكر معه فاعله مبنيًّا أو مصوغًا للمعلوم مثل: «كتب على المحاضرة - مرَّ خالد بالجامعة». أما حين لا يذكر معه فاعله فيسمونه مبنيًّا أو مصوغًا للمجهول مثل: «كُتبت المحاضرة - مُرَّ بالجامعة». والفعل المبنى للمجهول إما أن يكون ماضيًا كما فى المثالين المذكورين، وإما أن يكون مضارعًا مثل: تُكْتَب المحاضرة - يُمَرُّ بالجامعة».

صيغ الفعل المبنى للمجهول

(أ) صيغ الفعل الماضى

يصاغ الفعل الماضى المبنى للمجهول بضم أوله إذا كان ثلاثيًّا مثل: كُتب، ويضم مع الأول الحرف الثانى فى مثل: تُعُلِّم - تنوقش، ويضم معه الحرف الثالث فى مثل: امتُحن - استُخْرِج. ويستثنى من ذلك الفعل الماضى المعتل العين فإن أوله يكسر مثل: قِيل - اختِير - استُفِيد. ودائما يكسر ما قبل آخر الماضى فى الفعل الصحيح، ويقلب حرف العلة ياء فى الفعل المعتل العين كما فى الأمثلة.

(ب) صيغ الفعل المضارع

يصاغ الفعل المضارع المبنى للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل: يُكتَبُ - يتعلَّم - يُتناقش - يُمْتحن - يُقال - يُخْتار - يُسْتفاد.

نيابة المفعول به عن الفاعل

ينوب المفعول به عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول، ويُرْفع مثله بعد أن كان منصوبًا، ويتطابق الفعل معه تذكيرًا وتأنيثًا مثل: كُتب الدرس - أُلْقيت المحاضرة - امتُحن الطلاب. وإذا كان الفعل المبنى للمعلوم الذى صِيغ معه الفعل المبنى للمجهول متعديًا إلى أكثر من مفعول به واحد أقيم المفعول الأول مقام الفاعل مثل: أعطى زيد عمرًا كتابًا - ظن زيد الشمس

طالعة، فيقال: أُعْطِيَ عمروٌ كتابًا - ظُنَّت الشمس طالعة. وأجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثانى للفعلين، فيقال: أُعطى كتابٌ عَمْرًا - ظُنَّتْ طالعةٌ الشمس ومنع ذلك بعض النحاة، ورأيهم أكثر سدادًا. وإذا كان الفعل المبنى للمعلوم متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل تحتم - حين يبنى للمجهول - إنابة المفعول الأول، ففى مثل: أعلمت زيدًا عمرًا مسافرًا يقال: أُعلم زيد عمرًا مسافرًا.

إنابة غير المفعول به

ليس المفعول به وحده الذى ينوب عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول، إذ يرى النحاة - حين لا يوجد مفعول به مع الفعل - أنه يُمكن أن ينوب منابه المصدر التالى للفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور، مع تقييدها جميعًا بقيود ينبغى لتوضيحها تفصيل القول فيها جميعًا.

نيابة المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل - فى رأى النحاة - بشرطين: أو لهما أن يكون متصرفًا بمعنى مفارقته للنصب على المصدرية، فما يلزمه النصب مثل: سبحان الله - معاذ الله، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، إنما يجوز ذلك فى مثل: سير - كتابة، لأنهما يقعان تارة مفعولاً مطلقًا منصوبًا فى مثل: سارسيرًا - كتب كتابة، ويمكن أن يقعا مرفوعين أو مجرورين فى مثل: سَيْرُك سيرمتئد - كتابتك جميلة - فى سيرك بُطْء - فى كتابتك خطأ. والشرط الثانى لنيابة المصدر أن لا يكون مرادًا به التأكيد للفعل مثل: سار سيرًا - كتب كتابة، فلا يقال: «سِير سَيْرٌ - كُتِبت كتابة» لعدم الفائدة من ذكر مثل هذا التعبير، ولذلك اشترط النحاة هذا الشرط الثانى، وهو أن يكون المصدر مختصًّا حتى تتم الفائدة، والاختصاص إما ببيان النوع عن طريق الإضافة أو الصفة مثل: زُحف زحف السلحفاة - زُحف زَحْفٌ بطىء، وإما ببيان العدد مثل: (فإذا نُفخ فى الصُّورِ نفخةٌ واحِدَة). وواضح أن المصدر بهذه الصور من بيان العدد والصفة والإضافة أضاف فائدة إلى المفهوم من الفعل، وبذلك يصبح صالحًا للنيابة عن الفاعل حين لا يوجد المفعول به.

نيابة الظرف

ينوب الظرف عن الفاعل - فى رأى النحاة - بشرطين مماثلين لشرطى المصدر، أو لهما أن يكون الظرف متصرفًا بمعنى أنه يفارق النصب على الظرفية والجر بمن، فما يلازم النصب من الظروف مثل سَحَر - ثَمَّ - أين - وراءَ - أمامَ، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، لأنه ملازم

النصب، ونيابته للفاعل تستلزم رفعه، ولذلك لا يصلح أن يكون نائب فاعل، إنما يصلح مثل: زمان - وقت - مكان - قلعة - ضاحية - يوم، إذ يمكن أن يقع مثل هذه الظروف مجرورا أو مرفوعًا مثل: زمان الربيع بهيج - مكان الجامعة بديع.

والشرط الثانى لنيابة الظرف عن الفاعل أن يكون مختصًّا، والاختصاص إما بالإضافة مثل: يوم الخميس - مسجد الحسين، إذ يمكن أن يقال: أُمْطِر يوم الخميس - مُلِئَ مسجد الحسين بالمصلين، وإما بالوصف مثل: أُمْطر يوم كامل - مُلِئَ مسجد كبير بالمصلين - وإما بالعلمية مثل: صِيمَ رمضان - نُهبت نابلسُ. وواضح أن ظرف الزمان والمكان فى هذه الصور من الاختصاص بالإضافة والوصف والعلمية أصبح يؤدى عبارة واضحة مفهومة، بخلاف لو قلت مثلا: أُمطر يوم - ملىء مسجد، فإن العبارة لا تؤدى معنىً مضبوطًا مفهومًا. وقد أضاف النحاة إلى التصرف أن الظرف غير المتصرف إذا جر بمن لا يعد بذلك متصرفًا على نحو ما هو معروف عن الظرفين غير المتصرفين: عند - فوق، إذ يقال مثلا: هذا من عندك - سقط من فوق المنزل. يريدون أن دخول «من» الجارة عليهما فى بعض العبارات لا يخرجهما من دائرة الظرف غير المتصرف، إذ لا يقعان مرفوعين أبدًا.

مجيء ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول

ذكرنا أن النحاة اشترطوا لنيابة الظرف عن الفاعل مع الأفعال المبنية للمجهول أن يكون متصرفًا حتى يمكن رفعه مثل: سير يومُ الخميس. أما غير المتصرف فلا يصلح أن يكون نائب فاعل، لأنه يلازم الظرفية، فهو منصوب دائمًا ولا يرفع أبدًا. غير أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم والشعر الجاهلى وغير الجاهلى وجدنا ثلاثة ظروف غير متصرفة تلى الأفعال المبنية للمجهول باطراد، وهى: بين - دون - عند. ونقف عند بعض أمثلتها قليلا:

(أ) بين

بين ظرف مبهم منصوب دائمًا، ولا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعدًا مثل: بين الظهر والعصر - بين القاهرة والجيزة - بين زملائه - بين الطلاب. وقد جاء فى القرآن الكريم تاليًا لفعل مبنى للمجهول فى قوله تعالى: ﴿وحِيلَ بينهم وبين ما يشتهون﴾ و ﴿حِيلَ﴾ فعل مبنى للمجهول، ، وتلاه الظرف: «بين» وهو ملازم للظرفية والنصب، وحقا قد يجر بالحرف فى مثل: أقبل من بين القوم زيد، ولكنه لا يأتى مرفوعًا أبدًا، ومن أجل ذلك لا يتجه فى الآية الكريمة أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل مرفوع دائمًا وسنرى عمًّا قليل تخريج النحاة لمثل ذلك.

(ب) دون

دون نقيض فوق، وهو ظرف مبهم منصوب للزمان والمكان مثل «بين»، يقال مثلا: دون العصر – دون القاهرة، أى قبلها بقليل. ودون يلازم الظرفية والنصب، وقد يجر بمن الجارة مثل «بين» كما جاء فى القرآن الكريم: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ وقد تدخل على «دون» الباء الجارة، فيقال مثلا: زيد فى زملائه من ليس بدونه، إلا أنها لا تأتى مرفوعة أبدًا، وقد جاءت تالية لفعل مبنى للمجهول فى قول طرفة بن العبد:

فيالكَ من ذى حاجةٍ حِيلَ دونها وما كلُّ ما يهوى امرؤٌ هو نائلُهْ

وهو يستغيث شخصًا من أجل صاحب حاجة. وفعل حيل مبنى للمجهول، وتلاه الظرف: «دون» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرفا الجر: من والباء. ولا يتجه فى البيت أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل يكون دائمًا مرفوعًا، وهو منصوب على الظرفية.

(جـ) عند

عند تفيد حضور الشىء ودنوّه، وهى ظرف مبهم مثل دون وبين، تكون تارة ظرف زمان فى مثل: عند الفجر – عند العصر، وتارة ظرف مكان مثل: عند الحائط – عند المدرسة. وهى دائما منصوبة على الظرفية، وقد تجر بمن مثل أختيها: دون وبين، وفى القرآن الكريم: ﴿رحمةً مِنْ عِنْدِنا﴾ ولا ترفع مثلها البتّة، وقد تجىء تالية للفعل المجهول كما فى قول أحد الشعراء:

ويُبَشُّ بالترحيب عند قدومهِ ويُقام عند سَلامه ويقـرَّبُ

وفعلا يُبَشُّ ويُقام فى البيت مبنيان للمجهول، وتلاهما الظرف «عند» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرف الجر «من» كما تقدم، غير أنه يظل غير متصرف إذ لا يرفع أبدًا، ولذلك لا يتجه أن يكون نائب فاعل فى البيت، إذ نائب الفاعل مرفوع دائمًا مثل الفاعل الذى أخذ حكمه.

رأى النحاة فى الظروف الثلاثة السالفة التالية لأفعال مبنية للمجهول

اتفق النحاة جميعًا على أن الظروف: «عند – دون – بين» ظروف غير متصرفة، وعادوا فاختلفوا هل الظروف غير المتصرفة تصلح أن تكون نائب فاعل وهى منصوبة وليست مرفوعة ولا يمكن رفعها؟ وأجاب الأخفس بأن كُلًّا منها يصلح أن يكون نائب فاعل، ومثلها بقية

الظروف غير المتصرفة مثل: سحرَ، فيمكن أن يقال: سيرَ سحر، كما يقال سير عند الفجر - سير دون العصر - سير بين العصر والمغرب، وجميعها - فى رأيه - ظروف غير متصرفة منصوبة لفظًا مرفوعة محلًا، منصوبة لأنها ظروف غير متصرفة، ومرفوعة لأنها فى موضع نائب الفاعل المرفوع. وهى مباينة واضحة للظاهر الملفوظ والمضمر الخفى، ولذلك لم يأخذ جمهور النحاة بهذا الرأى، وطردوا الشرط فى الظرف غير المتصرف فقالوا إن بين - دون - عند - سحر جميعًا حين تلى الأفعال المبنية للمجهول لا تعرب نائب فاعل، بل تظل تعرب من جهة الظرفية وحدها على أنها ظروف منصوبة أما نائب الفاعل معها فضمير مستتر فى الفعل المبنى للمجهول قبلها يعود على مصدره المفهوم من بنيته. وعلى هذا الأساس قالوا إن نائب الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول: «حيل» فى الآية الكريمة وبيت طرفة ضميرٌ مستتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الحول وكأن تقديره فى الآية الكريمة وحيل الحول بينهم وبين ما يشتهون. وبالمثل تقديره مع يبش ويقام أى تبش البشاشة ويقام القيام، وكذلك تقديره مع سحر أى سير السير سحر.

وواضح ما فى رأى الجمهور من تمحل شديد أرادوا به أن يدرأوا عن العبارة فى مثل: «حيل بين زيد وبين التفوق» و«حيل دون حاجة زيد» و«يُبَشُّ عند لقائه» و«سير سحَر» غياب أو فقدان نائب الفاعل فقدروه ضميرًا يعود على مصدر الفعل، وفاتهم أن النائب للفاعل حين يكون مصدرًا لا يضيف للسامع فائدة، إلا إذا خُصِّص بشىء من أنواع الاختصاص، كما قرروا ذلك فى حديثهم عن نيابة المصدر مناب الفاعل، إذ اشترطوا له إمَّا الإضافة وإما الوصف وإما العدد على نحو ما مرَّ بنا. وكأن ما قرروه فى نيابة المصدر عن الفاعل أن لايكون لمجرد التوكيد مثل: قيم قيام لعدم الفائدة عادوا مع الظروف غير المتصرفة المارة فأقرّوه، وهو إقرار صورى، لأن العبارات السالفة فى الآية الكريمة والبيتين ليست فى حاجة إليه، إذ لا يفيد مثلا تصور أن فى قولهم: سير سحر: سير سير سحر، وهو ما لم ينطق به العرب، لأن كلمة سَيْر المصدرية لا تفيد إضافة جديدة إلى ما يفيده الفعل. وهم إنما قدروا ذلك اضطرارًا حتى لا تفقد عبارة الفعل المبنى للمجهول نائب الفاعل كما أسلفنا، غير ملتفتين إلى أن الفعل المبنى للمجهول يدل على المصدر الذى يقدرونه ببنيته وأنه لا حاجة له إليه، ولو أنهم التفتوا إلى ذلك وإلى قول ابن مضاء إن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل لبادروا إلى القول بأن الفعل المبنى للمجهول مع الظروف غير المتصرفة يستغنى عن نائب الفاعل بمادته.

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل بشرطين: أولهما أن لا يلزم الحرف الجار طريقة واحدة فى الاستعمال كأن يكون مختصًّا بجر الزمان مثل: مذ - منذ، أو مختصًّا بجر المقسم به وهى حروف القسم، وهى ثلاثة: الباء والتاء والواو، أو مختصًّا بجر المستثنى، وهى ثلاثة: خلا وعدا وحاشا، على تقدير أنها أحرف جارة. والشرط الثانى أن لا يدل حرف الجر على تعليل، كما يلاحظ أحيانًا فى اللام والباء ومن، مثل: يتّجر للربح - يؤخذ بالذنب - يعاقب من الخطأ، إذ جميع هذه التعليلات كأنها مبنية على سؤال مقدر، وكأن حرف التعليل ومجروره من جملة أخرى. ومعنى ذلك أن الحروف الثلاثة إذا لم تكن للتعليل لم تمتنع إنابتها مع مجرورها عن الفاعل.

واختلف النحاة فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فقال البصريون: النائب هو المجرور وحده، إذ هو - فى رأيهم - مع الفعل المبنى للمعلوم محله النصب على المفعولية، فلما بنى الفعل للمجهول أصبح محله الرفع، أو بعبارة أخرى نائب فاعل لفعله. وذهب الفراء إلى أن حرف الجر مع الفعل المبنى للمعلوم فى محل نصب مفعول به، فإذا بنى الفعل للمجهول أصبح حرف الجر فى محل رفع نائبًا للفاعل، وهو مذهب - كما قال بعض الأسلاف - غاية فى الغرابة، لأن حروف الجر لاحظَّ لها فى الإعراب. وذهب ابن مالك إلى أن الجار والمجرور معًا هما نائب الفاعل، فليس النائب الجار وحده ولا المجرور وحده بل هو مجموعهما، وهما بذلك فى محل رفع.

والمذاهب الثلاثة فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل محل نظر، لأنهما يذكران مع الفعل المبنى للمعلوم فى مثل «يحتفل الناس بالعيد» كما يذكران معه حين يحول الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول فى مثل «يُحْتَفَلُ بالعيد» دون أى تغيير إعرابى فى اللفظ كما يحدث للمصدر والظرف المتصرفين حين يصبح أحدهما نائبًا للفاعل، إذ يرفعان كما يرفع الفاعل الذى حلاَّ محله. وهو ما جعل بعض أئمة النحو على مدى القرون الماضية ينكر أن يكون المجرور أو الجار أو مجموعهما معًا نائب فاعل وقبل أن نعرض آراءهم نذكر ما قالوه من اعتراضات فى ذلك.

اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

وجَّه الأسلاف إلى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل اعتراضات متعددة حاولوا بها نقض نيابته، منها ما ينقض فى رأيهم مذهب الفراء، وما ينقض مذهب البصريين، وما ينقض مذهب ابن مالك، وما ينقضها جميعًا.

أما ما ينقض مذهب الفراء فهو أن حرف الجر لا تتغير حركته أو حركاته تبعًا لإعرابه مفعولا به مع الفعل المبنى للمعلوم، ونائب فاعل مع الفعل المبنى للمجهول، كما يحدث للأسماء المعربة، وهو لا يدل على معنى يمكن أن يتغير معه إعرابه بحيث يصبح تارة مفعولا به، وتارة نائب فاعل، إذ يلزم طريقة واحدة فى الاستعمال، وهو أن يجر اسمًا يتعلق معه عادة بفعل، وهو لا يصلح للإسناد بتاتًا. وأما ما ينقض أن يكون الاسم المجرور بالحرف نائب فاعل فأمران:

(أ) أنه لو كان محله الرفع – كما يقول البصريون – وقيل مثلا: مُرَّ بزيد الظريف – مُرَّ بزيد وخالدٌ، لأمكن أن يقال: الظريفُ وخالدٌ بالرفع مراعاة لمحل نائب الفاعل، وهو ما لا يجيزه النحاة بحال، وإذن فالقول بأن المجرور مع الفعل المبنى للمجهول نائب فاعل منقوض وغير مقبول.

(ب) أنه لو كان المجرور مؤنثًا مع الفعل المبنى للمجهول مثل: «مُرَّ بهند» وكان حقًا نائب فاعل له لأنَّث الفعل كما يؤنث مع كل نائب فاعل مؤنث مثل: «كرِّمت هند» غير أن ذلك ممنوع بإجماع النحاة، وإذن فليست هند فى صيغة: «مُرَّ بهند» نائب فاعل لأن الفعل المبنى للمجهول يتحتم تأنيثه مع نائب الفاعل المؤنث. وفى ذلك ما ينقض مذهب البصريين نقضًا.

وأما ما ينقض أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل فأمران أيضًا:

(أ) أنه يجوز تقدم الجار والمجرور على الفعل المبنى للمجهول مثل: «منه يخاف – عليه يُخْشى». ولو كان «منه – عليه» فى العبارتين نائبى فاعل لما جاز تقدمهما، لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله المبنى للمجهول، كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على فعله المبنى للمعلوم.

(ب) أنه لا يجوز إعراب الجار والمجرور حين يتقدمان على فعلهما المبنى للمجهول مبتدأ فى مثل: به يتفاءل، بينما لو قدم نائب الفاعل الحقيقى على فعله مثل: زيد عُلِّم، لأعرب مبتدأ. وفى ذلك دليل واضح أنه لا يقع على الجار والمجرور إسناد كما يقع على نائب الفاعل سواء تقدم أو تأخر عن فعله، مما يقطع أن الجار والمجرور لا يمكن أن يُعَدَّا نائب فاعل على الحقيقة.

وواضح من ذلك كله أن الجار والمجرور لا يستقيم لهما أن يكونا نائب فاعل، سواء قيل إن النائب هو الجار وحده، أو المجرور وحده، أو مجموعهما معًا، وهو ما جعل أئمة من النحاة يحاولون جاهدين أن يوجدوا للفعل المبنى للمجهول معهما نائب فاعل مضمر، وانقسموا إزاءه قسمين على النحو التالى:

(أ) قسم فى مقدمته ابن هشام قال: إن نائب الفاعل فى مثل: «يحذر منه» ضمير مبهم مستتر فى الفعل، يتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان. وإذا كان عائد الضمير ما يدل عليه الفعل من ظرف الزمان أو المكان أو المصدر، ففيم هذه المشقة فى التصور ولماذا لا نقول إن الفعل استغنى عنه، إذ لو كان فى حاجة إليه ما تحمل ضميره كما يقول ابن هشام ومن تابعه فى رأيه، ولأظهره المتكلم بالعبارة ليتعين مراده وهل هو المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان.

(ب) قسم ثان - فى مقدمته ابن درستويه والرُّنْدى الأندلسى - ذهب إلى أن نائب الفاعل - حين لا يكون مع الفعل المبنى للمجهول إلا جار ومجرور - ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل، ففى مثل «يخاف منه» نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل «يخاف» وهو الخوف. وهو تعسف فى التقدير يلتقى مع الضمير المبهم المستتر العائد على المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذى قدّراين هشام ومن تابعه أن الفعل المبنى للمجهول يتحمله حين لا يكون معه إلا جار ومجرور. وكل ذلك ليتفادى ابن هشام وابن درستويه ومن تابعوهما ما فى هذه الصيغة من خلل فى رأيهما إذ تخلو من نائب فاعل للفعل المبنى للمجهول، وفاتهم جميعًا أن الفعل يدل على المصدر والظرف التزامًا، وبعبارة أخرى يدل عليهما بصيغته، فهو فى غنى عن ذكرهما، ولو ذكرا ما أفاداه شيئًا فى معناه، وأولى من ذلك وأكثر سدادًا أن نقول - مع الفعل المبنى للمجهول حين لا يكون معه إلا جار ومجرور - ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف مثل: «لا يخشى عليه - لا يحتاج إليه» إنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل.

قاعدة عامة

واضح من كل ما قدمت أن الفعل المبنى للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به، أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار ومجرور فإن صيغته - حينئذ - تغنيه عن نائب الفاعل. وبذلك يمكن وضع القاعدة العامة التالية:

«يستغنى الفعل المبنى للمجهول عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور».

المراجع

١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١٩/١.
٢ - المقتضب للمبرد ٥٠/٤ وما بعدها.
٣ - ابن يعيش على المفصل ٦٦/٧ وما بعدها.
٤ - الرضى على الكافية (طبعة استنانبول) ٨٣/١.
٥ - التسهيل لابن مالك (طبع دار الكتاب العربى بالقاهرة) ص ٧٧ وما بعدها.
٦ - همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ٢٦٢/٢ وما بعدها.
٧ - التصريح على التوضيح (طبعة المطبعة الأزهرية) ٢٨٦/١ وما بعدها.
٨ - الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٤٢/٢ وما بعدها.

٤ - أفعال المطاوعة

المطاوعة فى اللغة: الموافقة والقبول، وفى اصطلاح النحاة تأثر فعل لازم بفعل متعد متفق معه اشتقاقًا مثل: كسرت الإناء فانكسر، ففعل انكسر اللازم فعل مطاوع لفعل كسر المتعدى، وسمى الفعل اللازم «مطاوعًا» لقبوله أثر الفعل المتعدى، وكأنهم سموا الفعل اللازم المسند إلى الفاعل مطاوعًا مجازًا.

صيغ أفعال المطاوعة

أفعال المطاوعة فى اللغة متعددة، وقد اختار المجمع منها قديمًا خمس صيغ قرَّر اطراد القياس فيها؛ نعرضها فيما يلى، ونعرض معها تعليقاتنا عليها، كما نعرض صيغًا أخرى للمطاوعة.

(أ) صيغة انفعل

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة للمطاوعة على هذه الصورة «كل فعل ثلاثى متعدٍّ دالٍّ على معالجة حسية، فمطاوعه القياسّى «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميمًا أو راءً، ويجمعها قولك: «ولنمر» فالقياس فيه افتعل.

والمجمع فى هذا القرار يأخذ برأى الرضىّ فى شرحه على الكافية لابن الحاجب، إذ قال: «هذا الباب: باب انفعل موضوع للمطاوعة، وهى قبول الأثر، وهو فى الأغلب مطاوع فَعَل بشرط أن يكون فَعَل علاجًا أى من الأفعال الظاهرة للعيون، كالكسر والقطع والجذب» وإنما احتاط الرضى بقوله إن الأغلب فيه أن يكون مطاوع فعل الثلاثى لأنه جاءت منه أمثلة مطاوعة لأفعل الرباعى مثل: أزعجته فانزعج ولفعَّل مضعف العين مثل: فحَّمته فانفحم، وأيضًا جاءت على هذه الصيغة المطردة للمطاوعة أفعال لازمة لا تدل عليها مثل: انطلق - انكمش.

وقرار المجمع سديد، والأفعال المستثناة فى طَرْد القياس فى الباب أشار إليها الرضى، والقرار بذلك قرار محكم.

(ب) صيغة افتعل

رأى المجمع اطراد القياس فى هذه الصيغة للمطاوعة لكل فعل ثلاثى متعدٍّ دال على معان حسية إذا كانت فاؤه واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميمًا أو راءً. وبذلك جعل المجمع قياس المطاوعة فى صيغة افتعل خاصًّا بالأفعال الثلاثية المتعدية المبتدئة بحرف من حروف كلمة: «لنمر» وأصل هذا القرار عند الرضى قوله: «ويكثر إغناء افتعل عن انفعل فى مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم مثل: لأمت الجرح فالتأم، ومثله رميت به فارتمى، ووصلته فاتصل، ونفيته فانتفى، ومحوته فامتحى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعل» علامة المطاوعة فكُره طَمْسُها. ويقول الرضى: قال سيبويه: الباب فى المطاوعة انفعل، وافتعل قليل مثل جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج. وعلَّق على ذلك الرضى بقوله: فلما لم يكن افتعل موضوعًا للمطاوعة كانفعل، جاز مجيئه لها فى غير العلاج مثل: غممته فاغتمَّ.

وأطلق ابن الحاجب القول فى الصيغة فقال: «افتعل للمطاوعة غالبًا» وحقًّا قد تأتى للمشاركة مثل: اقتتلوا، وبمعنى فعل مثل اقتدروا؛ وبمعنى التخير مثل: انتخب واصطفى، وللتصرف مثل: اكتسب، وبمعنى تفعَّل كابتسم وتبسم، وبمعنى استفعل كاعتصم واستعصم؛ وتأتى للمطاوعة غالبًا كما قال ابن الحاجب: «إذا أريد وصف الشىء بأصل فعله مثل: خبزت الدقيق فاختبز، وشويت اللحم فاشتوى، وطبخت الطعام فاطَّبخ، وغذوْتُ الصبى فاغتذَى، ورشا الرجل فارْتَشَى، وأشعل النار فاشْتَعلتْ، وجذبه صاحبه فاجتذب». ومن أجل ذلك أرى أن يعدل قرار المطاوعة لهذه الصيغة على هذه الصورة التالية:

يطرد قياس المطاوعة لصيغة افتعل من كل فعل ثلاثى متعد إذا أُريد الدلالة على أصل فعلها المتعدى مثل: حبست الماء فاحتبس - نقصت الشراب فانتقص. وكذلك يطرد هذا القياس للمطاوعة من كل فعل ثلاثى متعد دال على معانٍ حسية إذا كانت فاؤه واوًا أو لاما أو نونًا أو ميمًا أو راءً على نحو ما مرَّ.

(جـ) صيغة تفعَّل

قرَّر المجمع قياسية هذه الصيغة لمطاوعة صيغة فعَّل أو بعبارة أخرى لمطاوعة كل فعل ثلاثى مضعَّف العين ما لم يكن تضعيفه للتعدية، وعبارة ابن الحاجب فى الشافية: «وتفعَّل لمطاوعة فعَّل نحو كسَّرته فتكسَّر، وللتكلف نحو تشجَّع وتحلَّم، وللاتخاذ نحو توسَّد، وللتجنب نحو تأثَّم وتحرَّج، وللعمل المتكرر فى مهلة نحو تجرَّعه، ومنه تفهم، وبمعنى استفعل نحو تكبَّر وتعظَّم».

وجميع هذه المعانى التى أضافها ابن الحاجب إلى معنى المطاوعة علق عليها الرضى بقوله: إن ابن الحاجب يريد بمطاوعةَ «فَعَّل» أن ذلك يجرى فيه، سواء كان للتكثير مثل: قطَّعته فتقطع، أو للنسبة نحو قيَّسته - نسبة إلى قيس - فتقيَّس، أو للتعدية نحو علَّمته فتعلم، أو للتكلف نحو شجَّعته وحلَّمته فتشجَّع وتحلَّم، أو للاتخاذ مثل: وسَّدته الحجر فتوسد، أو للتجنب مثل: أثَّمته وحرَّجته بمعنى جنبته الإثم والحرج فتأثم وتحرج أو للعمل المتكرر فى مهلة مثل: جرَّعته الدواء فتجرَّعه، وحسَّيته المرق فتحسَّاه.

وذكرَ الرضى أن ابن الحاجب قال: ومنه تفهَّم؛ لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التجرع والتحسى، فبيَّن بذلك أن الفهم من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة. وحتى الفعلان الأخيران فى كلمة ابن الحاجب وهما: تكبَّر وتعظَّم يمكن أن يُرَدَّا أيضًا إلى كبر وعظم. ومعنى ذلك أن جميع المعانى الإضافية التى ذكرها ابن الحاجب لصيغة تفعَّل يمكن أن ترد إلى دلالة المطاوعة فيها بحيث لا نبعد إذا قلنا إنها دلالة مطَّردة فى صيغة تفعَّل.

وواضح أن المجمع استثنى فى قراره الفعل الثلاثى المضعف العين للتعدية، ومرَّ بنا آنفًا أن الرضى لم يستثنه، بل ذكر صراحة أن مثله مثل الأفعال الأخرى.

وضرب لذلك مثلاً هو: علَّمته فتعلَّم. وعلى شاكلته: فهَّمته فتفهَّم - فقَّهته فتفقَّه - بصَّرته فتبصَّر - أدَّبته فتأدَّب - وجَّهته فتوجَّه، وإذن ينبغى تعديل قرار المجمع فى مطاوعة صيغة تفعَّل بحيث لا يكون فيها استثناء لما تضعيفه للتعدية، وبحيث يصبح على هذه الصورة:

«يطرد قياس المطاوعة لصيغة تفعَّل من كل فعل ثلاثى مضعف العين».

وجاءت على هذه الصيغة - كما جاءت على صيغة انفعل السابقة - أفعال لازمة لاتدل على مطاوعة مثل: تأيَّمت المرأة إذا صارت عزبًا - تصدَّى له - تجبَّن اللبن.

غير أن مثل ذلك فى هذه الصيغة وأختها السالفة قليل، ولا ينقض قاعدتها العامة المطردة.

(د) صيغة تفعلل

قرَّر المجمع قياسية هذه الصيغة لصيغة فعلل وما ألحق بها مثل: دحرجه فتدحرج - سَلْسَله فتسلسل - بعثره فتبعثر - قلقله فتقلقل - زحزحه فتزحزح - جَلْبَبه فتجلبب - شَمْلَله فتشملل.

وهو قرار سديد لأن قياسيته فى الدلالة على المطاوعة لصيغة تفعلل قياسية مطردة.

(هـ) صيغة تفاعل

رأى المجمع قياسية هذه الصيغة لدلالة المطاوعة من صيغة (فاعَل) حين يُراد بها وصف مفعولها بأصل مصدرها مثل: باعدته فتباعد. وليست هذه الدلالة لصيغة تفاعل هى الأصل أو الأكثر فى بابها على نحو ما رأينا لدلالة المطاوعة فى الصيغ الأربع السالفة؛ إذ الأصل فى دلالتها هو المشاركة؛ مثل:

تجادل زيد وعمرو - تحاورا - تسابقا - تصارعا - تشاجرا - تراهنا - تعاونا - تصالحا - تقاسما - تجالسا - تحادثا - تخاصما. وتأتى تفاعَل كثيرًا للدلالة على ادعاء الفعل والتظاهر به مثل: تغافل - تجاهل - تباله - تمارض - تعامى - تفاصح - تنادم - تغابى - تصامم - تعارج، وللدلالة على فَعَل مثل: توانى - وونى - تعالى وعلا - تناوح وناح - تقارب وقرب - تقاعد وقعد، وللاستغناء عن فَعَل الثلاثى مثل: تثاءب - تمادَى - تمارى - تذاءبت الرياح.

ويذكر ابن الحاجب أخيرًا من دلالات هذه الصيغة للمطاوعة، باعدته فتباعد، ويقيدها الرضى بنفس القيد الذى صاغه المجمع فى قرارها، وهو قيد ينطبق على كل فعل مطاوع فى هذه الصيغة وغيرها من صيغ أخرى لم يتخذ المجمع فيها قرارات لقياسية دلالتها على المطاوعة، لأنها ليست أصلًا فى دلالتها، وأمثلتها فيها قليلة، بالضبط كصيغة تفاعل، فأمثلتها قليلة جدًّا، مما يؤذن بخروجها من صيغ المطاوعة.

(و) صيغ أخرى

١ - صيغة فعل مثلثة العين

ذكر الرضى أن الأغلب فى مطاوعة فعَّل الذى للتعدية؛ أن يكون الفعل بصيغته الثلاثية فهو فى مثل: قَعَّد - شَجَّع - عَلَّم هكذا على الترتيب: قَعَّدته فقعَد - شجعته فشجُع - علمته فعِلم. ولما كانت المطاوعة فى هذه الأفعال ثانوية بالقياس إلى معانيها الكثيرة التى ذكرها سيبويه فإنها لا تصلح لأن تصبح قاعدة قياسية مطردة لدلالة المطاوعة.

٢ - صيغة فَعِل اللازمة

معروف أن هذه الصيغة للفعل الماضى كثيرة الدوران فى اللغة، ويغلب أن تستخدم فى العلل

الحسِّيَّة، والمعانى الباطنة، والألوان والعيوب مثل: مَرِض - فَرِح - فزع - عَوِر، ومثل: علم - فهم - زهد - نشط - ظمئ - طرب - وجل - قوى.

وقد تدل هذه الصيغة على مطاوعة فَعَل بفتح العين فى أمثلة قليلة؛ إذ يقال: عَقرت (أسقطت) البعير فعقِر - ثَلَمْت الإناء إذا كسرتَ حرفه فثلِم - ثرم الغلام (كسر) سن صاحبه فثِرم؛ والأمثلة من الندرة بحيث لا يتيح لنا أن نتخذ منها قاعدة لدلالة فَعِل على المطاوعة.

٣ - صيغة أفعل

الدلالة الغالبة فى هذه الصيغة هى دلالة التعدية مثل كرم وأكرم وعلم وأعلم، وجاءت عليها أمثلة قليلة دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثى مثل قشَعت الريح السحاب فأقشع وكبَّ الرجل الاناء فأكبَّ. وأنكر الزمخشرى فى تفسيره لسورة الملك أن تخرج صيغة أفعل عن دلالة التعدية إلى دلالة المطاوعة، وقال إن الصيغة فى المثالين المذكورين إنما تدل على الصيرورة فمعنى أقشع صار ذا قشع أى انقشاع وانكشاف، ومعنى أكب صار ذا كبب، أى انكباب،والمطاوع الصحيح للفعلين إنما هو انقشع وانكبَّ وتابعه الرضى فى تعليقه على المثال الثانى فى حديثه على دلالات صيغة أفعل قائلاً: «إنها لا تدل على المطاوعة بحال، وإنها قد تدل على الصيرورة فيظن أنها تدل على المطاوعة». وبذلك كله تخرج صيغة أفعل من صيغ المطاوعة.

٤ - صيغة استفعل

الأصل فى هذه الصيغة أن تفيد أحد معنيين، إما الصيرورة والانتقال من حال إلى حال مثل: استحجر الطين إذا صار حجرًا - استنسر البغاث (طير ضعيف) أى صار كالنسر فى القوة. وإما الطلب مثل: استفهم إذا طلب الفهم - استكتب إذا طلب الكتابة.

وفى الهمع أن هذه الصيغة قد تدل على المطاوعة مثل: أحكمه فاستحكم؛ وواضح أن الصيغة فى هذا المثال إنما تدل على الصيرورة ولا مطاوعة ولا مايشبه المطاوعة.

ونقل ابن هشام فى المغنى عن ابن بَرِّى أن الفعل ومطاوعه فى باب استفعل قد يتفقان فى التعدى لاثنين مثل: استفهمته الحديث فأفهمنى ورد عليه ابن هشام بأن صيغة استفعل هنا لاعلاقة لها بالمطاوعة، وإنما هى طلبية ومعها الاجابة؛ وبذلك تخرج صيغة استفعل الدالة على الطلب والصيرورة - مثل صيغة أفعل - من باب المطاوعة.

وواضح أنه يخرج من هذه الصيغ الأربع الأخيرة للمطاوعة صيغة أفعل، لأن الأمثلة التى

ذكروها لها لا تتصل بمعنى المطاوعة، وإنما تتصل بمعنى الصيرورة، كما لاحظ الزمخشرى، وبالمثل تخرج صيغة استفعل، لأن الأمثلة التى ساقوها فيها لا تتصل أيضًا بدلالة المطاوعة، وإنما تتصل بدلالتها الأصلية من الصيرورة والطلب.

والصيغتان: فعل مثلثة العين السابقة وفعل بكسرها السابقة أيضا أمثلتهما نادرة الاستعمال، ومثلهما صيغة تفاعل التى قرر المجمع قياسها على دلالة المطاوعة لندرة أمثلتها، ولأنها تغنى عنها فى الدلالة على المطاوعة صيغة تفعَّل، كما يلاحظ فى مثل: عاهدته فتعاهد أو تعهد.

أفعال المطاوعة القياسية أربع

ونتيجة كل ما تقدم أن صيغ المطاوعة القياسية أربع، هى:

١ - صيغة انفعل بقياسها الذى قرره المجمع مستضيئًا بعرض ابن الحاجب والرضى لها.

٢ - صيغة افتعل بقياسها المجمعى المستمد من كلام الرضى، مع إضافة قياس ثان لدلالتها على المطاوعة مستمد من كلام ابن الحاجب حين تدل على أصل فعلها المتعدى مسندة إلى مفعوله.

٣ - صيغة تفعَّل مع طَرْد القياس فيها وتعميمه دون استثناء لما أخرجه المجمع منها مما تضعيفه فى أصله - وهو فعَّل - للتعدية.

٤ - صيغة تفعلل بقياسها المجمعى المطرد.

المراجع:

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢١٤، ٢٤٠، ٢٥٢ - ٢٥٤، ٣٨٠ - ٣٨٣.
- تفسير سورة الملك للزمخشرى.
- شرح الشافية للرضى - (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه) ١/٧١ - ١١١.
- المغنى لابن هشام (تحقيق سعيد الأفغانى وزميليه) ص ٥٧٤.
- الهمع للسيوطى (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - طبع الكويت) ٦/١٥ - ٣٠.

٥ - الجموع ودلالتها جميعًا على القلة والكثرة

قرر المجمع فى دورته الخامسة والأربعين أن جمع التكسير والجمع السالم يدلان على القليل والكثير. وفيما يلى دَعْمٌ لهذا القرار ببراهين متعددة مع شموله لاسمى الجمع والجنس الجمعى. ومعروف أن الجمع ما دل على أكثر من اثنين، وله صيغ متعددة فى العربية، وهى: الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعى وجمع التكسير. ونقف أولاً عند الجمع السالم.

الجمع السالم

سمَّاه سيبويه والنحاة الجمع الصحيح، ويتميز بنهاية تلحق مفرده المذكر وأخرى تلحق مفرده المؤنث، وبذلك ينتظم قسمين: جمع مذكر سالما وجمع مؤنث سالما. ونهاية الجمع الأول أو علامته زيادة واو ونون على مفرده فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر. وعلامة جمع المؤنث السالم أو نهايته زيادة ألف وتاء على مفرده. وتشارك العربية فى هذا الجمع اللغات السامية الشمالية والجنوبية كالأكدية العتيقة والآرامية والحبشية، مما يدل بوضوح على قِدمه. وذهب سيبويه إلى أن هذا الجمع بقسميه يُعَدُّ من جموع القلة التى تصدق على عدد محدود من ثلاثة إلى عشرة فقط. وهو ما يتعارض مع تاريخه، إذ كان يُسْتخدم قبل ظهور جمع التكسير وشيوعه كما يقول علماء الساميات، مما يؤكد أنه كان يدل من قديم على القلة والكثرة. وأيضًا فإن هذا الرأى يتعارض مع استخدام هذا الجمع بنوعيه فى القرآن الكريم وأشعار العرب. أما القرآن الكريم فقد توقف ابن جنى إزاء آية ٣٥ من سورة الأحزاب: ﴿إنَّ المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمناتِ والقانتين والقانتاتِ والصادقين والصادقاتِ والصابرين والصابراتِ والخاشعين والخاشعاتِ والمتصدقين والمتصدقاتِ والصائمين والصائماتِ والحافظين فروجهم والحافظاتِ والذاكرين الله كثيرًا والذاكراتِ أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا﴾ وقال متابعًا سيبويه إن موجب اللغة وأوضاعها فى الجمع الصحيح أو السالم القلة، ولكن الغرض فى جميع ألفاظ هذه الآية الكثرة لا القلة، وينقل عن أبى على الفارسى أنه كان ينكر قصر الجمع السالم على القلة إذ يقول: «كان أبو على ينكر الحكاية المروية عن النابغة وقد عرض عليه حَسَّان شعره وأنه لما صار إلى قوله:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ فى الضُّحَى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دِما

قال له النابغة: لقد قللت جِفانك وسيوفك «ثم يذكر ابن جنى أن أبا على قال: «هذا خبر مجهول، لا أصل له، لأن الله تعالى يقول (عن أهل الجنة): ﴿وهم فى الغُرفات آمنون﴾ ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التى فى الجنة من ثلاث إلى عشر». وتبع أبا على الفارسى كثير من النحاة – فى مقدمتهم الرضِىّ – يرون أن الجمع السالم مذكرًا ومؤنثًا لمطلق الجمع قلة وكثرة، وهو الرأى الصحيح ويؤيده قوله تعالى: ﴿واذكروا الله فى أيام معدودات﴾ والمراد أيام التشريق، وهى قليلة إذ هى الأيام الثلاثة بعد النحر، وقال جل شأنه: ﴿كُتب عليكم الصيامُ كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيامًا معدودات﴾ وهى كثيرة. ويؤيد هذا الرأى أيضًا أن النحاة أجازوا فى صيغة منتهى الجموع – التى لم يقل أحد منهم بأنها من جموع القلة – أن تجمع جمعًا سالمًا، فيقال: أفاضلون جمع أفاضل وسوافرات جمع سوافر. ومما يزيد هذا الرأى يقينًا أن النحاة خَصّوا جمع المؤنث السالم بكل اسم خماسى لم يسمع فيه جمع تكسير مثل حمام وحمامات وإسطبل وإسطبلات. ويكثر استخدامه لعصرنا الحاضر فى المصطلحات العلمية مثل استقطابات وتراكمات وجسيمات وفى المعرَّب منها مثل هرمونات وأيونات وإليكترونات ونيوترونات. وبكل ما قدمت تسقط فكرة أن الجمع السالم وُضِع للقلة إذ يصدق من قديم إلى اليوم على الكثرة والقلة.

اسم الجمع

يقول سيبويه فى تعريفه: «اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده» أى أنه يتضمن معنى الجميع وليس له مفرد من لفظه مثل أهل ورَهْط وإبل وخَيْل وقَطيع ونفَر. وهى صيغة تلتقى مع الجمع فى المعنى إذ تدل على أكثر من اثنين وتلتقى مع المفرد فى اللفظ إذ يُخْبَرُ بها عن الضمير المفرد وتنعت بمفرد ويعود عليها الضمير مفردًا فيقال مثلاً: «هو رَهْطٌ متفوّق أُعْجَبُ به» و «هى خَيْل كريمة تعدو مسرعة». وبحق لاحظ سيبويه أن اسم الجمع يختلف عن الجمع السالم وجمع التكسير فى أنه لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جميعهم أو معناهم الكلى دون اهتمام بالأفراد. وألحق به سيبويه صيغة «فَعْل» التى تنقاس فى مثل راكب ورَكْب وتاجر وتَجْر وصاحب وصَحْب. وخالفه الأخفش الأوسط ذاهبًا إلى أن هذه الصيغة القياسية ليست من باب اسم الجمع، إنما هى من باب جمع التكسير، وهو محق فيما ذهب إليه، لأن اسم الجمع – كما عرَّفه سيبويه – لا واحد له من لفظه مثل حزب وقوم وقبيلة. ورأت طائفة من النحاة أن اسم الجمع يدل على القلة، وليس ذلك بصحيح، بل الصحيح أنه لا توجد فيه كلمات وُضعتْ للدلالة على

القلَّة وحدها، وحتى كلمة «ذَوْد» التى قد يُظَنّ أنها للدلالة على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل يقول اللغويون إنها قد تدل على عشرين بعيرًا أو ثلاثين، فهى للقلة والكثرة ومثلها كلمة «نَفر» التى قد يتبادر إلى الذهن أنها للعدد الذى لا يتجاوز العشرة من الرجال يعرِّف بها اللغويون على هذا النمط: «النفر: الناس كلهم وما دون العشرة منهم» فهى أيضًا للقليل والكثير، بل الكثير إلى ما لا ينتهى. ونخلص من كل ما سبق إلى أن اسم الجمع يدل بوضعه واستعماله فى العربية على القلة والكثرة، مثله فى ذلك مثل الجمع السالم.

اسم الجنس الجمعى

اسم تَفْرق تاء التأنيث بينه وبين مفرده مثل نَخْلة ونخل وشجرة وشَجر وعنبة وعنب وهُدْبَة وهُدْب وكلمة وكلم ودرَّة ودرر وذُبابة وذباب وسفينة وسفين وعمامة وعمام. وتكثر صيغ اسم الجنس الجمعى فى اللغة مما جعل الكوفيين يسلكون صيغه فى الجموع، بينما يرى البصريون أنه مستقل عنها ولا يدخل فيها شىء من صيغه، وقالوا إنه مثل اسم الجمع لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جُملتهم والمعنى الكلى لجنسهم. وقد يشهد لقولهم أنه مثل اسم الجمع يفيد معنى الجمع ويعامَلُ لفظُه معاملةَ المفرد، فينعت بمفرد مذكر أو مؤنث، ويعود عليه الضمير مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا على نحو ما جاءت كلمة «نخل» فى القرآن الكريم ففيه: ﴿أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ ﴿والنَّخْلُ ذات الأكمام﴾ وفيه: ﴿والنَّخْلُ والزَّرْع مختلفًا أكله﴾ ﴿ونخل طَلْعُها هَضيم﴾. وذهب سيبويه إلى أن اسم الجنس الجمعى فى مثل شجر يدل على الكثرة، وإذا أريد الدلالة على القلة زيدت ألف وتاء فيقال شجرات، وهو، بذلك، يريد أن تطرد قاعدته فى جمع المؤنث السالم وهى أن الجمع بالألف والتاء يدل على القلة، ومر بنا تصحيح هذه القاعدة وأن الجمع بالألف والتاء يدل على القليل والكثير، فتمرات مثل تمرة إذا قلت «معى تمر أو تمرات» يمكن أن يكون ما معك منه قليل أو كثير.

وأضاف النحاة إلى اسم الجنس الجمعى قسيمًا له هو الاسم الذى تفرق ياء النسب بينه وبين مفرده مثل عرب وعربى وحَبَش وحبشى وتُرْك وتركى وروم ورومى وألمان وألمانى. وواضح أنه مثل قسيمه السابق يدل على القليل والكثير من جنسه. والحق ما ذهب إليه الرضى وغيره من أن اسم الجنس الجمعى يدل بوضعه واستعماله فى اللغة – دلالة اسم الجمع والجمع السالم – على القلة والكثرة.

جمع التكسير

يدل جمع التكسير على أكثر من اثنين بتغير يلحق مفرده إما فى الحركات وحدها وإما فى الحروف وحدها وإما فيهما معا مثل أَسَد وأُسْد وآساد ومثل أخ وإخوة وقائم وقيام ولسان وألسنة. ويرى علماء الساميات أن جمع التكسير نشأ فى العربية بعد الجمع السالم بآماد متطاولة ويستدلون على ذلك بأنه إنما يوجد فى اللغات السامية الجنوبية وهى العربية والحبشية، ولا يوجد منه فى اللغات السامية الشمالية إلا بعض أصول فيه. ويذهبون إلى أن صيغه فى العربية كانت فى الأصل أسماء جموع، وُضِعَتْ للدلالة على مجموع أفرادها، ثم تطورت مع العصور فاستحدث العرب لها مفردات، وبذلك يخالفون علماء العربية فى رأيهم القائل بأن صيغ جمع التكسير نشأت عن المفردات لا العكس. ويقترب جمع التكسير من اسم الجمع فى صيغ لا تتغير فى الواحد والجمع مثل فُلك وظَهير وصديق، وقد خالف بعض النحاة سيبويه فى عَدِّ هذه الصيغ جموعًا وعدوها أسماء جموع. وسنرى عما قليل اختلاف النحاة إزاء بعض الجموع وأن منهم من يعدها أسماء جموع.

وذهب سيبويه إلى أن جمع التكسير قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، وجمع القلة لما زاد عن اثنين إلى عشرة فقط، وجمع الكثرة لما زاد على عشرة، وقرر - وهو قرار سديد - أنه لما زاد على اثنين إلى ما لا نهاية. وجعل سيبويه لجمع القلة أربع صيغ، هى: أفعال مثل أفكار، وأفعلة مثل أزمنة، وأَفْعُل مثل أَعْيُن، وفِعْلة مثل صِبْية. وعدَّ من جموع الكثرة ما يربو على ثلاثين صيغة، مِنها فُعَل مثل دول، وفِعَلة مثل دِيَكة، وفِعَل مثل نِعَم، وفَعَلة مثل بررة، وأفعلاء مثل أصدقاء وفَعِل مثل كلم. وإنما ذكرنا هذه الصيغ الست لنشير إلى أن الفراء عَدَّ الأربعة الأولى منها جمع قلة وبالمثل عَدَّ أبو زيد الأنصارى الصيغة الخامسة جمع قِلّة، وعد السِّيرافى أيضًا الصيغة السادسة من جموع القلة. ولعل الذى دفعهم جميعًا إلى عَدِّ هذه الصيغ من جموع القلة أنهم وجدوا أمثلتها قليلة فى اللغة. وعلى كل حال المعوَّل بين النحاة على صيغ جمع القلة أنها هى الأربع التى عدَّها سيبويه، وإذا أخذنا نَفْحَصها هى وأمثلتها وجدناها كما تفيد القلة تفيد الكثرة وبالمثل صيغ الكثرة كما تفيد الكثرة تفيد القلة. وفيما يلى بيان ذلك:

أولًا: معروف أن العربية أكثرت من تعدد الجمع للمفرد الواحد بحيث نجد له أحيانًا ثلاثة جموع أو أكثر، ومع ذلك نجد فيها جموعًا بصيغ الكثرة وأخرى بصيغ القلّة وضعت للدلالة على مطلق الجمع قِلّة أو كثرة، من ذلك كتُب وقلوب ورجال، وهى بصيغ الكثرة: فُعُل وفُعول وفِعال،

وتستخدم مع الكثرة حينًا، وحينًا مع القلة، إذ ليس لجمع القلة صيغة من مادتها. ونفس الظاهرة تلاحَظُ فى بعض صيغ القلَّة مثل أعناق وأفئدة وأرجل جمع رِجْل بسكون الجيم وكسر الراء، فليس لجمع الكثرة صيغة من مادتها، وهى تستخدم فيه كما تستخدم فى جمع القلة. ولو أنه ثبت فى سليقة العرب القدماء أن صيغ جمع التكسير موزعة بين صيغ قلة وكثرة لأضافوا إلى صيغ الكثرة الأولى صيغًا للقلَّة ولصيغ القلة الثانية صيغًا للكثرة، ولكنهم لم يصنعوا، مما يدل على أنه لم يثبت شىء من الإحساس بذلك فى فِطَرهم وسلائقهم.

ثانيًا: إنما يلتقى جمع التكسير للقلة وجمع التكسير للكثرة فى الاسم الثلاثى عامة وفى الاسم الرباعى إذ كان أحد حروفه حرف علة، وما عدا ذلك من الرباعى الصحيح وجميع الاسم الخماسى فإنما يُجْمع بصيغة من صيغ جمع الكثرة مثل بلابل وأنامل ومدارس وحقائق ومصابيح، وجميعها مشتركة بين جمع الكثرة وجمع القلة، فهى تستخدم فى الجمعين استخدامًا واحدًا. ولو أن فكرة القلة والكثرة فى جمع التكسير كانت متشبِّثة بحسِّ العرب لبادروا إلى وضع صيغ لجمع القلة للاسمين الرباعى والخماسى ولكنهم لم يحاولوا أن يضعوا شيئًا من ذلك، مما يدل بوضوح على أن فكرة القلَّة والكثرة فى جمع التكسير ودلالته عليها بمادته لم تكن بَيِّنة ولا واضحة فى حِسِّهم ونفوسهم.

ثالثًا: نفس الاسم الثلاثى الذى له صيغتا جمعى القلة والكثرة حين نرجع إلى القرآن الكريم فى استخدام صيغتيه المذكورتين مميزتين للعدد من ثلاثة إلى تسعة نجده، يستخدم صيغة الكثرة كما فى قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربَّصْن بأنفسهن ثلاثةَ قُرُوءٍ﴾ فقد استخدم فى (قروء) صيغة فُعول الدالة على الكثرة - فى رأى النحاة - ولم يستخدم أقراء بصيغة أفعال الدالة على القلة فى رأيهم مع ورودها فى اللغة. وفى سورة القصص قوله جلَّ شأنه: ﴿على أن تأجرنى ثمانىَ حِجَجٍ﴾ استخدم فى (حجج) صيغة فِعَل الدالة على الكثرة ولم يستخدم حجَّات المجموعة بالألف والتاء والدالة على القلة كما مر بنا عند بعض النحاة. وقال جلَّ شأنه فى سورة النمل: ﴿وكان فى المدينة تسعة رهط﴾ والرهط اسم جمع كما أسلفنا يدل على القلة والكثرة. وتقول العرب بشهادة النحاة: «ثلاثة شُسُوعٍ» وهى سيور تمسك النعل بأصابع القدم، وتختار هذه الصيغة على صيغة «ثلاثة أشساع» مع ورودها فى اللغة، وفى ذلك ما يدل على أن صيغ جمع التكسير للكثرة تستخدم أيضًا للقلة.

رابعًا: بالمثل يلاحظ فى جموع القلة: أفعال وأَفْعِلة وأَفْعُل وفِعَلة أنها تستخدم للدلالة على الكثرة، أما أفعال، فمن أكثر جموع التكثير دورانًا فى العربية، ويذكر سيبويه فيها أمثلة وضعت

للقليل والكثير مثل أرسان وأقتاب وهى تكثر جدًّا مثل: أعناق وأبطال وأحياء وأيقاظ وأحرار وأموال وأعمال وأفعال وأيام. فكل هذه الجموع لم تأت من مادتها أمثلة للكثرة، وهى لذلك تستخدم فيها كما تستخدم فى القلة ولها نظائر كثيرة فى اللغة. ويفهم من كلام سيبويه أنه لم يجىء فى فَعل المضاعف سوى صيغة أفعال للقليل والكثير مثل سبب وأسباب ومدد وأمداد وفَنَن وأفنان. ومما يدلُّ على أن صيغة أفعال تأتى للكثرة أيضًا أنه تجمع عليها صيغة اسم الجمع كثيرًا مثل أرهاط وأغنام وأنعام وأقوام. ومر بنا آنفا أن اسم الجمع يدل على القلة والكثرة فطبيعى أن يفيد جمعه الكثرة أو على الأقل يفيد مثله القلة والكثرة. ولعل فى ذلك كله ما يدل بوضوح على أن صيغة أفعال لا تختص بالقلة بل هى للقليل والكثير. ومثل صيغة أفعال صيغة أفعلة فى الدلالة على القلة والكثرة، ومن طريف ملاحظات سيبويه قوله عن هذه الصيغة: إن العرب «قد يكسِّرون المضعَّف على أفعلة نحو أشحّة جمع شحيح، كما كسَّروه على أفعلاء، فقالوا أشحّاء. وهى بعد بمنزلتها فى البناء وفى أن آخرها حرف تأنيث كما آن آخر هذه حرف تأنيث». وأفعلاء عنده من صيغ التكسير للكثرة، وكأنه يضع فى أيدينا دليلًا على أن صيغة أفعلة مثلها تأتى للكثرة إذ يقول إنها بمنزلتها فى البناء، فهى تنتهى مثلها بعلامة تأنيث، وكل ما هناك من فروق أن أفعلة علامتها التاء وأفعلاء علامتها الألف الممدودة، وكل منها تجمع عليها صيغة فعيل المفرد المضعَّف مثل شحيح وأشحَّة وأشحّاء وعزيز وأعزَّة وأعزّاء وذليل وأذلَّة وأذلّاء وشديد وأشدَّة وأشدّاء وحبيب وأحبَّة وأحبّاء. فهما صيغتان متعادلتان، وكان حريا بسيبويه أن يجعلهما جميعًا للقلة أو للكثرة حسب مقترحاته أو يجعلهما - كما نزعم - للقلة والكثرة. ويؤكد ذلك الاستعمال فى اللغة، من ذلك قوله تعالى فى مخاطبة الناس: ﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجِنَّةٌ فى بطون أمهاتكم﴾ وكلمة (أجِنَّة) فى الآية الكريمة بصيغة أَفْعِلة ولا نستطيع أن نأخذ برأى النحاة القائل بأن أفعلة من صيغ القلة، فنقول بأن (أجنة) فى الآية جمع قلة، بل هى جمع كثرة إلى ما لا ينتهى. وإذن فصيغة أفعلة مثل صيغة أفعال تُستخدم فى الكثرة كما تستخدم فى القلّة مثل: ﴿فبدأ بأوعيتهم قبل وِعاء أخيه﴾. وأفْعُل نصَّ النحاة على أنها تتوارد مع أفعال فى أمثلة كثيرة مثل أزْمُن وأزمان وأقْفُل وأقفال وأنْيُب وأنياب وأقْدُح وأقداح وأقْوس وأقواس وأنْهر وأنهار وأيْمُن وأيمان. وتوارد الصيغتين فى أمثلة كثيرة على هذا النمط يدل من بعض الوجوه على أن صيغة أفْعُل مثل صيغة أفعال تدل على القلة والكثرة. وتسند ذلك أمثلة الصيغة فى الذكر الحكيم كقوله سبحانه فى وصف الجنة: ﴿وفيها ما تشتهيه الأنْفُس وتلذ الأعْيُن﴾ والأنفس والأعين فى رأى سيبويه ومن تبعه جمع قلة وهما فى الآية الكريمة جمع كثرة إلى ما لا ينتهى. ومعنى ذلك أن صيغة أفعل مثل صيغتى أفعلة وأفعال تدل على القلة

والكثرة. وفِعْلة نَصَّ النحاة على أنها إنما سُمعت فى مفردات معدودة مثل ولد وولْدة، وغلام وغِلْمة، وفتى وفِتْية، وصبى وصِبْية، وأخ وإخوة وقاع وقِيعة. وتردَّد النحاة - وفى مقدمتهم سيبويه - إزاء هذه الصيغة، فعدها من باب الجمع ونظمها فى جمع القلة، ومثَّل لها بالأمثلة الخمسة الأولى، ثم عاد فى باب عقده لاسم الجمع فسلك بين أمثلته المثال الخامس وهو كلمة إخوة، وكأنه ضرب على الفكرة الأولى وهى أن فعلة جمع تكسير للقلة، وعدَّها اسم جمع، ولعل ذلك ما جعل ابن السرَّاج يتشبث بعده بأنها اسم جمع لا جمع، وبذلك تخرج من جموع القلة، وتصبح بحكم أنها اسم جمع - كما مر بنا - دالة على القلة والكثرة. وإذن لا يبقى فى أيدينا من جمع القلة وصيغه شىء. وبالمثل الصيغ التى ذكرناها وقلنا إن الفراء وأبا زيد الأنصارى والسيرافى عدّوها جموع قلة لسبب بسيط، وهو أن سيبويه عدَّها جموع كثرة، وفى الحقيقة هى مثل جموع القلة والكثرة تدل بوضعها - كما أوضحنا - على القليل والكثير.

خامسًا: من أكبر الدلالة على ما نذهب إليه من أن صيغ جمع التكسير جميعًا موضوعة للجمع قلة وكثرة تبادل صيغ جمع التكسير للقليل والكثير فى قراءات بعض آيات الذكر الحكيم، فمن ذلك آية سورة الزخرف: ﴿فلولا أُلْقِى عليه أَسْوِرةٌ من ذهب﴾ يقول ابن مجاهد فى كتابه السبعة فى القراءات: «كلهم (أى القراء السبعة) قرأ (أساورة) بالألف إلا عاصمًا فى رواية حفص فإنه قرأ (أَسْورة) بدون ألف». والأولى بصيغة جمع التكسير أفاعلة التى للكثرة عند سيبويه والثانية بصيغة أَفْعِلة التى للقلة عنده أيضًا. ويقول المفسرون أنهم كانوا إذا سوَّدوا رجلًا سوَّروه بسوارين وطوَّقوه بطوق من ذهب علامةً لسيادته. وقد يدل ذلك على أن المراد بصيغتى الجمع فى القراءتين القلة، وهى إنما عرفت بقرينة خارجية لا بصيغة أفعلة، لأنه توارد معها فى نفس الموضع صيغة أفاعلة على ألسنة كثرة من القراء. ومن ذلك آية سورة المائدة: ﴿وجعل منهم القردة والخنازير وعَبَدَ الطاغوت﴾ هكذا فى قراءة السبعة ما عدا حمزة، فإنه قرأ: ﴿وعَبُدَ الطاغوتِ﴾ بضم الباء وكسر التاء وكلمة عَبُد بذلك صفة مثل حَذُر بضم الذال فى حذِر بكسرها. ويذكر ابن جنى فى كتابه المحتسب بجانب قراءتى السبعة ثمانى قراءات أخرى، منها أربعة جاءت بصيغ جمع الكثرة، وهى: (وعُبُد) جمع عبيد أو عبد، و (عُبَّد) و (عُبَّاد) و (عِباد) والثلاثة جمع لعابد، وقد تكون الأخيرة جمع عبد. على كل حال هذه الصيغ الأربع صيغ كَثْرةٍ وذكر القرطبى أن عُبَيْد بن عُمَيْر المكى قرأها (أعبد) مثل كلب وأكلب أى بصيغة أفعل التى قال سيبويه إنها للقلة. والمراد فى الآية الكريمة الكثرة لا القلة، كما يدل على ذلك السياق. ومن ذلك آية سورة يوسف: ﴿وقال لِفتْيانه اجعلوا بضاعتهم فى رِحالهم﴾ إذ قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وابن عامر: (لِفتْيتِهِ) وقرأ حمزة والكسائى: لفتيانه واختُلف عن

عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبى عمرو، وروى حفص عنه: (لِفْيانه) مثل حمزة والقراءة الأولى بصيغة فِعْلة الدالة على القلة عند سيبويه، والقراءة الثانية بصيغة فِعْلان الدالة على الكثرة عنده. وواضح فى قراءات الآيات الثلاث جميعًا أن صيغ القلة والكثرة لجمع التكسير تتوارد فى قراءات الذكر الحكيم فى الموضع الواحد بدلالة واحدة، مما يؤكد أنها وضعت لمطلق الجمع كثرة وقلة.

سادسًا: من المؤكد أن كثيرًا مما أسلفت لم يكن غائبًا عن سيبويه وغيره من أئمة النحاة، يدل على ذلك عند سيبويه قوله: «اعلم أن لأدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) أبنية هى مختصة به (يريد صيغ القلة فى جمع التكسير، وهى له فى الأصل، وربما شركه فيه الأكثر كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر). فهو يقرر أن صيغ جمع التكسير التى رسمها للقلة والكثرة تتبادل مواضعها. وبذلك حاول رفع الحواجز بينها، غير أنه لم يرفعها تمامًا، إذ عبر بلفظ «ربما». وبذلك أبقى على فكرة القلة والكثرة فى جمع التكسير، وكان حريا به أن يلغيها. ولاحظ بعض النحاة بعد سيبويه ظاهرة استعمال جمع القلة موضع جمع الكثرة فى العربية والعكس فمضوا يقولون إن استعمال كل منهما فى موضعه حقيقة وفى الموضع الثانى مجاز، ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز، إذ لا يوجد لترجيح أحد الاستعمالين على صاحبه وجه يسوِّغه فهو ترجيح بدون مرجح.

والحق أن جمع التكسير دائمًا يستعمل استعمالاً واحدا، فصيغه جميعًا موضوعة للدلالة الحقيقية على القلة والكثرة، ولا مرجح يسوِّغ أن يقال إنها تستعمل تارة استعمالاً حقيقيًّا وتارة استعمالاً مجازيًّا. وحاول بعض النحاة أن يجدوا منفذًا آخر، وقصروه هذه المرة على صيغ القلة فى تقديرهم، فقالوا إنها إذا عُرِّفت بالألف واللام دلت على الاستغراق أو بعبارة أخرى على الكثرة كما فى قوله تعالى مثلاً: ﴿ربَّنا فاغفرْ لنا ذنوبنا وكفِّر عنا سيئاتنا وتوفَّنا مع الأبرار﴾ وقوله: ﴿وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة﴾ وقوله: ﴿يعلم خائنةَ الأعين وما تخفى الصدور﴾. فكلمات (الأبرار) و(الأفئدة) و(الأعين) بصيغ جموع القلة فى تقديرهم وجعلتها أل الاستغراقية دالة على الكثرة المفرطة. وقال النحاة أيضًا إن جموع القلة إذا أضيفت إلى ما يدل على الكثرة أصبحت دالة عليها مثل قوله جلَّ شأنه: ﴿يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورُهم بين أيديهم وبأيمانهم﴾ وقوله: ﴿ومن آياته خَلْقُ السموات والأرض واختلافُ ألسنتكم وألوانكم﴾ وقوله: ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتوا الزكاة وما تقدِّموا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند الله﴾ فالكلمات: (أيديهم وأيمانهم) و (ألسنتكم) و (لأنفسكم) بصيغ جموع القلة، وهى دالة فى الآيات على الكثرة إلى ما لا ينتهى. ويقول النحاة إن هذه الكثرة فيها جاءتها من إضافتها

إلى ما يدل عليها، وهو تعليل واه كالتعليل السابق بدخول أل الاستغراقية على صيغ القلة. والصحيح أن جمع القلة كما يدل عليها يدل على الكثرة، وبالمثل جمع الكثرة كما يدل على الكثرة يدل على القلة. والمعوَّل فى ذلك على القرينة والسياق مثل الإضافة إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة كقوله تبارك وتعالى: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسومًا﴾ فكلمتا (ليال) و (أيام) بصيغتى أفاعل وأفعال تدلان فى الآية الكريمة على القلة لا بمادتهما وإنما بقرينة هى إضافة العددين القليلين (سبع) و(ثمانية) إليهما فالقلة فيهما دلت عليها قرينة خارجية.

وواضح من كل ما سبق أن صيغ جمع التكسير جميعًا مشتركة فى الدلالة على القلة والكثرة بحيث تستعملان فيهما استعمالاً واحدًا، والسياق والقرينة هما اللذان يعيّنان الدلالة، مثلها فى ذلك مثل صيغ الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعى، فجميعها وضعتها اللغة لمطلق الجمع، وتفهم القلة والكثرة حسب ما يرجحه، أو بعبارة أدق، يؤديه سياق الكلام وما به من قرائن.

المراجع:

كتب نحوية ولغوية:

الكتاب لسيبويه - ابن يعيش على المفصل - التسهيل لابن مالك - شرح الرضى على الشافية - خاتمة المصباح المنير للفيومى - همع الهوامع للسيوطى.

كتب فى القراءات.

كتاب السبعة لابن مجاهد - المحتسب لابن جنى.

دراسات حديثة:

التطور اللغوى للغة العربية لبرجشتراسر.

دراسات فى اللغة العربية للدكتور خليل يحيى نامى.

٦ - ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير

جمع التكسير هو الجمع الدال على أكثر من اثنين بتغير يلحق مفرده إما فى الشكل حركة وسكونًا مثل أَسد أُسْد - أُمَّة أُمم، وإما فى الحروف نقصًا وزيادة مثل كتاب كتب - رجل رجال - صديق أصدقاء - فتى فتيان. وصيغ جموع التكسير تتكاثر حتى لتبلغ نحو ثلاثين صيغة، مما يجعل من الصعب وضع أقيسة لها تضبطها ضبطًا دقيقًا، ولذلك يظن كثيرون أنها لاتخضع للقياس، بل تخضع للسماع وحده، غير أن النحاة حاولوا - منذ سيبويه - أن يضبطوا القياس فى طائفة من تلك الصيغ أو تلك الجموع، مما جعلها تنقسم إلى قياسية يمكن أن يقاس عليها المشبه لمفردها مما لم يسمع فيه جمع عن العرب، وسماعية وهى التى سُمعت فى مفردها، وتحفظ، ولا يقاس عليها المماثل. وقد عُنى المجمع - منذ فترة غير قليلة - بمراجعة جموع التكسير فى كتب النحو والصرف، واستخلص منها ما يطرد فيه القياس من تلك الجموع، وبذل فى ذلك جهدا خصبًا مشكورًا، غير أنه لم يتسع فى بيانها، وأيضًا فإنه ذكر بعضًا منها دون أمثلة توضحه، وهو ما دفعنى - استكمالا للفائدة العلمية - إلى تحرير تلك الأقيسة تحريرا تفصيليا فى الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠ من الصفحات. ٤٥ إلى ٤٩ فى مجموعة قرارات المجمع العلمية المنشورة على النحو التالى:

٣ - قياس جمع الاسم الثلاثى المجرد من تاء التأنيث

جاءَ فى هذا القياس أن فَعْلا المعتل العين كعَيْن يجمع على أَفعال وفعول، وفى تنبيه لاحق بنفس الصفحة يجمع نحو تاج على تيجان، ولايجمع نحو ثور وريح على فُعول ولايجمع ميل على فِعال. والقياس فى صيغة فَعْل المعتلة العين بالألف والواو والياء على هذا النحو فيه قصور وإبهام لايزيلهما إلَّاتحرير قاعدة فَعْل المعتل العين وأنه إذا كان معتلًّا بالألف مثل تاج ودار جمع على فِعْلان وفُعْل فقيل: تيجان ودور، وإذا كان معتلًّا بالواو مثل ثوب جمع على أفعال وفِعال: فقيل أثواب وثياب، وإذا كان معتلًّا بالياءِ مثل عين لم يجمع فقط على أعيان وعيون كما ذُكر وإنما يجمع أيضًا على أَعين وهو جمع يتكرر فى القرآن الكريم كثيرًا.

وجاءَ فى القياس أن فِعْلًا كجسم يجمع على أفعال وفعول مثل أجسام وجسوم، وقيل: إن كلمة ريح لاتجمع على فعول. ولم يذكر قياس جمعها وكان ينبغى أن ينصّ على أن فِعْلًا يجمع على

أفعال وفعول إذا كان صحيح العين، أمَّا إذا كان معتل العين مثل ريح فإنه يجمع على أفعال مثل ميل وأميال، وأيضًا على فعال فيقال: رِياح، وكذلك أرياح وأرواح.

وجاءَ فى القياس أن فُعْلًا مثل بُرْد يجمع على أفعال وفعول وفى التنبيه اللاحق أنه يكثر فى «عود» فِعلان وفى باب «خُصّ» فِعال. وكان ينبغى أن يوضح القياس فى باب فُعْل وأنَّه إذا كان صحيح العين فقياس جمعه أفعال وفعول مثل بُرْد وأبراد وبرود وإذا كان معتل العين مثل عود كان جمعه على فِعْلان كما ذُكر وعلى أفعال فيقال: عيدان وأعواد، وإذا كان مضعفًا مثل خُصّ كان جمعه على خِصاص كما ذكر وعلى أفعال فيقال: أخصاص كما يقال: عُش، وعِشاش وأعشاش.

وجاءَ فى قياس الجمع لفعَل بفتح الفاء والعين مثل جبل وأسد أنه يأتى على أفعال وفِعال مثل آساد وجِبال، ولم يذكر أنه يأتى أيضًا على فُعول وفُعْل مثل أُسُود وأُسْد.

وذُكر أنَّه يلزم فى جمع فَعل المضعَّف أن يأتى على أفعال مثل عدد وأعداد. ويجمع فَعِل المعتل مثل عصا - رَحَى على فعول بضم العين وكسرها فيقال: عِصِىّ - رُحِىّ كما يقال: أرحاء - أرحية.

وجاءَ فى قياس جمع فَعِل مثل نمر ووَعِل أنه يأتى على أفعال فيقال: أنمار وأوعال، ولم يذكر أنه يأتى على فُعول فيقال: نمور ووعول.

وبقية أقيسة جمع الاسم الثلاثى المجرد من تاءِ التأنيث وهى ستة صحيحة على نحو ما تُصوِّرها القرارات المجمعية فى قياسية الغالب من جموع التكسير إذ يطرد القياس فى جمع فعْل الصحيح العين على أفَعل وفِعال أوفعول مثل جمع كلب على أكلب وكلاب وجمع نَسْر على نسُور. وبالمثل يطرد جمع فِعَل مثل عِنب وفِعِل مثل إبل وفَعُل مثل عَضُد وفُعل مثل عنُق على أفعال فيقال: أعناب وآبال وأعضاد وأعناق. كما يطرد جمع فُعَل مثل صُرَد (طائر كالعصفور) على فِعلان فيقال: صِرْدان.

ولعل فى كل ما قدمت مايوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أقيسة الجمع للاسم الثلاثى المجرد من تاءِ التأنيث فقد يكون فى ذلك بعض الفائدة.

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثى المجرد من تاء التأنيث جمع تكسير

يجْمع فَعْل الصحيح العين مثل كلب - نسر على أفعل وفعال أو فعول مثل أكلب وكلاب وأنسر ونسور.

يجمع فَعْل المعتل العين بالألف مثل تاج - دار على فِعْلَان أوفُعْل مثل تيجان - دور.

يجْمع فَعْل المعتل العين بالواو مثل ثوب على أفعال وفعال مثل: أثواب - ثِياب.

يجْمع فَعْل المعتل العين بالياءِ مثل عين على أفعل وأفعال وفعول مثل أعين - أعيان - عيون.

يجْمع فِعْل الصحيح العين مثل جِسْم على أفعال وفعول مثل أجسام - جسوم.

يجْمع فَعْل المعتل العين مثل ريح على فِعال مثل رياح، وجاءَ فيه أرياح وأرواح.

يجْمع فُعْل الصحيح العين مثل بُرْد على أفعال وفعول مثل: أبراد - برود.

يُجْمع فُعْل المضعف العين مثل عُش على أفعال وفعال مثل أعشاش - عِشَاش.

يُجْمع فُعْل المعتل العين مثل عود على أفعال وفِعلان مثل: أعواد - عِيدان.

يُجْمع فَعَل الصحيح العين مثل جبل وأسد على أفعال وفِعال أو فعول وفُعْل مثل: أجْبال - جبال - آساد - أسود - أُسْد.

يُجْمع فعَل المضعف العين مثل عدد وضرر على أفعال مثل أعداد - أضرار.

يجْمع فَعل المعتل اللام مثل عصا وندا ورحى علَى فعول وأفْعال وأفْعلة مثل عصىّ بضم العين وكسرها - أنداء - أندية - أرحاء - أرحية.

يجْمع فَعِل مثل نَمِر ووعِل على أفعال وفعول مثل: أنمار ونمور - أوعال ووعول.

يجْمع فِعل مثل عِنب على أفعال مثل أعناب.

يجْمع فِعِل مثل إبل على أفعال مثل: آبال.

يجْمع فَعُل مثل عَضُد على أفعال مثل: أعضاد.

يجْمع فُعُل مثل عنق على أفعال مثل أعناق.

يجْمع فُعَل مثل صُرَد (طائر كالعصفور) على فِعْلان مثل صِرْدان.

وتجْمع فَعَلة السالمة على فِعال مثل رقبة ورقاب والمعتلة اللام مثل قناة بحذف التاء فيقال: قَنِىً، وهى حينئذ اسم جنس جمعى.

وتجْمع فُعْلة سالمة ومعتلة على فُعَل مثل غرفة وغرف وخُطْوة وخُطًى. ولم يذكر أن فعلة السالمة قد تجمع على فِعال مع فُعَل مثل غرفة وغِراف وُغَرف ورفْقة ورفاق ورُفَق وشذت حُرَّة فإنها تجمع على حرائر.

وتجْمع فُعَلة كتخمة على فُعَل فيقال: تُخَم كما يقال فى تهمة: تهم.

وذكر أن فِعْلة تجمع على فِعَل سالمة، ومعتلة مثل: كِسْرة وكِسر وقيمة وقيم وحِلْية وحِلىً. لم يذكر أنها تجمع أيضًا على أفعل مثل: نعمة وأنعم ونِعم.

وتجْمع فَعِلة على فِعَل مثل: مَعِدَة ومِعد.

٤ - قياس جمع الاسم الثلاثى المزيد بتاء التأنيث

جمع المؤنث السالم

ذُكر فى قياس جمع هذا الاسم جمع مؤنث سالمًا أنه يجمع على فَعلات ولم تضْبط عين فعلات ولافاؤُها وأيضًا لم يُسْتقْص القياس فى جمع التكسير. والقاعدة أن فعْلة بفتح الفاءِ وسكون العين تجمع على فعَلات بفتح عينها إذا كانت سالمة صحيحة مثل قَصْعة وسجْدة فيقال: قصَعات وسجَدات. وإذا كانت معتلة العين جُمعت على فعْلات بسكون عينها مثل روضة ودولة فيقال: رَوْضات ودوْلات. وإذا كانت معتلة اللَّام جُمعت على فَعْلات بفتح العين وسكونها مثل شهوة وظبية، فيقال: شَهْوات بسكون الهاءِ وفتحها، وظبْيات بسكون الباءِ وفتحها.

وتجْمع فَعَلة سالمة معتلة اللَّام على فعَلات بفتح العين مثل رَقَبة - صلاة فيقال: رقبات وصلوات.

وتجْمع فُعْلة إذا كانت سالمة على فُعْلَات بضم العين وتسكينها مثل غرفة فيقال: غُرفات بضم الراء وتسكينها وبالمثل إذا كانت معتلة اللَّام بالواو مثل خطْوة فيقال: خُطُوات بضم الطاء وتسكينها، فإن كانت معتلة اللَّام بالياء جُمعت على فُعْلات بسكون العين مثل كُلْية فيقال: كُلْيات بسكون اللَّام.

وتُجْمع فُعَلة كتُخَمة على فُعَلات بفتح العين فيقال: تُخَمات.

وتُجْمع فِعْلة صحيحة اللَّام مثل كِسْرة على فِعْلَات بكسر العين وتسكينها فيقال: كِسْرات

بكسر السين وتسكينها ومثلها نعمة ونِعْمات بكسر العين وتسكينها. وإذا كانت معتلة العين واللَّام مثل قيمة - رشوة جُمعت على فِعْلات بتسكين العين فيقال: قيمات ورِشْوات.

وتُجْمع فَعِلة كمَعِدة على فَعِلات بكسر العين وتسكينها فيقال: مَعِدات.

جمع التكسير

أما جمع التكْسير فى جمع فَعْلة فذكر فى قياس جمعها سالمة ومعتلة أنها تجمع على فعال. ويلاحظ أنها وهى سالمة تجمع على فِعال وفِعَل بكسر الفاءِ وفتح العين مثل قصْعة وقِصاع وقِصَع وشذت ضرَّة فإنها تجمع على ضرائر وكذلك كَنَّة (امرأة الأخ أو الابن) تجمع على كنائن.

وتُجْمع فَعْلة المعتلة المعين على فِعال وفُعَل مثل رَوْضة ودَوْلة، والجمع رياض ودُول.

وتجْمع فَعْلة المعتلة اللَّام مثل ظبية على فِعال مثل ظِباء وكذلك على أفعلة وفُعَل مثل شهوة وأشهية وشُهَى.

ولعل فى كل ذلك ما يوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أقيسة الجمع السالم، والمكسر للاسم الثلاثى المزيد بتاءِ التأنيث على النحو التالى:

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثى
المزيد بتاءِ التأنيث جمعا سالما وجمعا مكسرا

المفـردة	جمع المؤنث السالم	جمع التكسير
فَعْلة سالمة مثل قَصْعة	على فعلات بفتح العين مثل قَصَعات	وعلى فعال وفِعَل مثل قِصاع وقِصَع وشذت ضرة فإنها تجمع على ضرائر
فَعْلة معتلة العين مثـل روضـة - دولة	على فعْلات بسكون العين مثل رَوْضات - دولات	وعلى فعال وفُعَل مثل رياض ودول
فعْلة معتلة اللام مثل ظَبْية - شهوة	على فَعْلات بفتح العين وسكونها مثل: ظَبْيات - شَهْوات	وعلى فِعال مثل ظِباء أو أَفْعلة وفُعَل مثل أَشْهية - شُهًى.
فعَلة السالمة مثل رقَبة	على فعَلات بفتح العين مثل رقبَات	وعلى فِعال مثل رِقاب
فعلة معتلة اللَّام مثل قنـاة - مهاة	على فعَـلات بفتح العين مثل قنوات - مهوات	وعلى فَعل بحذف التاءِ مثل قَنًى - مَهًى

وتجْمع فُعْلة السالمة مثل غُرُفة	على فعُلات بضم العين وسكونها مثل غُرُفات	وعلى فِعَال وفُعَل مثل غِراف وغُرَف وشذت حُرَّة، فإنها تجمع على حرائر
تجْمع فُعْلة المعتلة اللَّام بالواو مثل خُطْوة	على فُعْلات بضم العين وسكونها مثل خُطُوات	وعلى فُعَل مثل خُطَى
تجْمع فُعْلة المعتلة اللَّام بالياء مثل كُلْية	على فُعْلات بسكون العين مثل كُلْيات	وعلى فُعَل مثل كُلًى
تجْمع فُعَلة مثل تُهَمة	على فُعلات بفتح العين مثل تُهَمات	وعلى فُعَل مثل تُهَم
تجْمع فِعَلة السالمة مثل نِعمة	على فِعْلات بكسر العين وسكونها مثل - نِعْمات	وعلى أَفْعُل وفِعَل مثل أَنعم - نِعَم
تجْمع فِعْلة المعتلة العين أو اللَّام مثل قيمة - رِشوة	على فِعْلات بسكون العين مثل قِيمات - رِشْوات	وعلى فِعَل مثل قِيَم - رِشًى
تجْمع فَعِلة مثل مَعِدة	على فِعْلات بكسر العين وسكونها مثل - مِعْدات	وعلى فِعَل مثل مِعَد

٦ - قياس جمع الاسم الرباعى الذى ثالثه حرف مد زائد

جاءَ فى هذا الجمع ما يلى:

يجمع فَعال كزمان وفِعال كحمار وإزار وفعيل كقضيب ورغيف على أَفعلة وفُعُل (وفُعْلان أيضا فى باب فعيل).

يجْمع فَعول كعمود مذكرا على أَفعلة وفُعُل وفِعْلَان.

يجْمع المؤنث المعنوى منها كعَناق (الأنثى من أولاد المعز) وذِراع على أَفْعل.

يجْمع المؤنث منها بالتاءِ بالألف والتاء (أ ى جمع مؤنث سالما) وعلى فعائل أيضًا.

تنبيهان:

١ - لم يجئ فُعل فى المضاعف ولا فى المعتل اللَّام واقتصروا فيهما على بناءِ القلة كأَعنة وأَكسية.

٢ - يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزةً فى فعائل والأصل يبقى.

ويلاحظ فى هذه القواعد ضرب من الإجمال من شأنه أن يبهم بعض جوانبها، وأنه لم تذكر أحيانًا أمثلة للجموع القياسية. وقد أسقطت فعال بضم الفاءِ من القواعد ولم تحرَّرْ قاعدة فَعال بفتح الفاءِ وكسرها فقد كان ينبغى أن يذكر أنه يجمع على أَفعلة وفُعل بشرط أن يكون مذكرا غير مضاعف ولا معتل اللَّام كما اتضح بعد ذكر قاعدتها العامة، فإنه حين يكون مؤنثًا تأنيثًا معنويًا يجمع على أَفعل مثل عِناق وأَعنق وذِراع وأَذرع وحين يكون مؤنثًا تأنيثًا لفظيًّا بالتاءِ يجمع جمع مؤنث سالمًا أو جمع تكسير على فعائل مثل حمامة وحمائم ورسالة ورسائل وحين يكون مضعفًا أو معتل اللَّام يجمع على أَفعلة مثل سنان وأَسنة وغطاءٍ وأَغطية وكساء وأكسية. كما جاءَ فى قواعد الجمع أنه يجمع فعيل على أَفعلة وفُعل وفُعْلان مثل رغيف وأَرغفة ورغُف ورُغْفان. وتُرك أَفاعل مثل بعير وأباعر وأَفعلاء مثل نصيب وأَنصباء. وإذا كان فعيل مؤَنثا بالتاءِ جمع على فعائل مثل قبيلة وقبائل وصحيفة وصحائف، وإذا كان مضعفًا جُمع على أَفعلاء وفعال مثل شديد وأَشدَّاءَ وشِداد. وإذا كان معتل اللَّام جمع على أَفعلاء مثل غنيّ وأَغنياء.. ويجْمع فعول مذكرًا كما جاءَ فى قواعد الجمع على أَفعلة وفُعل وفِعْلان مثل عمود وأَعمدة وعُمد وعِمْدان ويجمع أيضًا على فَعَل مثل عَمَد. وينبغى أن يضاف إلى ماتقدم القياس فى جمع فُعال بضم الفاءِ. ومن كل ماسبق نستطيع أن نضع الجدول التالى:

جدول لقياس جمع الاسم الرباعى
الذى ثالثه حرف مد زائد جمع تكسير

يُجْمَعُ فِعَال بفتح الفاءِ وكسرها مذكرًا غير مضعَّف ولا معتلّ اللَّام على أَفعلة وفُعُل مثل زمان وأزمنة وحمار وأحمرة، وكتاب وكُتب وقَذال وقُذُل.

يجْمع فِعَال بفتح الفاءِ وكسرها مؤنثًا تأْنيثًا معنويًا على أَفعل وفُعْل مثل أَتان وآتن وأُتُن.

يجْمع فِعال بفتح الفاءِ وكسرها مؤنثًا تأنيثًا لفظيا بالتاءِ جمع مؤنث سالما وجمع تكسير على فعائِل مثل جِنازة وجنازات وجنائز ورسالة ورسالات ورسائل.

يجْمع فعال بفتح الفاءِ وكسرها مضعَّفًا أو معتل اللَّام على أَفعلة مثل سنان وأسنة - غطاء وأَغطية - كساء وأكسية.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ مذكرًا صحيح العين على أَفعلة وفِعْلَان مثل غراب وأَغربة وغِربان.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ مؤنثًا تأْنيثًا معنويًّا على أَفعُل مثل كُراع وأَكرُع.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ مؤنثًا بالتاءِ على فعائل مثل ذُؤابة وذوائب.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ معتل العين على فُعْل وأَفعلة مثل رُواق ورُوق وأَروقة.

يجْمع فعيل مذكرًا على أَفعلة وفُعُل وفُعْل وفُعلان مثل: رغيف وأَرغفة ورغُف ورُغْف ورغْفان وأيضًا على أَفاعل مثل بعير وأباعر وعلى أَفعلاء مثل نصيب وأنصباء.

يجْمع فعيل مؤنثًا بالتاءِ على فعائل مثل قبيلة وقبائل. ويجمع نادرا على فُعُل أيضًا مثل صحيفة وصحائف وصحُف.

يُجْمع فَعول مذكرا على أَفعلة وفُعُل وفَعَل وفِعْلان مثل عمود وأَعمدة وعُمُد وعَمَد وعِمْدان.

٧ - قياس جمع الصفة الرباعية التى ثالثها حرف مد زائد

يلاحظ هنا ما لاحظناه فى رقم ٦ من الإجمال أحيانًا المفْضِى إلى الإبهام وأنه لاتذكر أحيانًا أمثلة الجموع القياسية وأن قواعد الجمع القياسى فى الصيغ غير محررة، فقد ذُكر أنه يجمع فعيل الذى بمعنى فاعل ككريم على فُعَلاء وفِعال مثل كريم وكرماء وكِرام، ولم يذكر صراحة أن ذلك

مشروط بأن يكون صفة لمذكر صحيح العين واللام، وترك ذلك ليوضَّح بالصيغ المقابلة فيما بعد، وكان ينبغي أن تستقصى جموعه القياسية إذ يجمع على أفعال مثل يتيم وأيتام وعلى فَعالى مثل يتامى وعلى أفعلاء مثل صديق وأصدقاء وعلى فعائل مثل نظير ونظائر وعلى فَعْلى مثل مريض ومرْضى.

وذكر أن «فُعال» مثل شجاع يجمع على فُعلاء وفعال مثل شُجعاء وشِجاع بكسر الشين وهو يجمع أيضًا على فِعْله «مثلثة» وفعَلة محركة وفُعْلَان فيقال: شُجْعة، وشجَعة وشُجْعان.

وتجمع فُعالة على فِعال وفعائل مثل شُجاعة وشِجاع وشجائع وشُجع مؤنثة.

وذُكر أنه تجمع فعيلة التي بمعنى فاعل على فِعال وفعائل ولم يذكر أن فعيلة التي بمعنى مفعول تجمع إيضا على فعائل مثل ذبيحة وذبائح.

وذُكر أنه يجمع فعيل بمعنى فاعل المضعَّف كشديد والمعتل اللام كنبيّ على أفعلاء مثل أشداء - أنبياء. ولم يذكر أن المضعَّف يجمع على فعال مثل شديد وشِداد وأن المعتل اللام يجمع على فُعْلَان مثل صبى وصِبيان بكسر الصاد وضمها، وأيضا يجمع على فِعْلة مثل صِبْية.

وذُكر أنه يجمع فعيل كجريح بمعنى مفعول على فَعْلى وأُشير إلى أن ذلك بقرار مجمعي وقد نص عليه سيبويه (٢١٣/٢) والرضى (١٤١/٢) ويجمع أيضًا مثل فعيل كجريح على فُعَلاء وفُعالَى مثل أسير وأسرى وأُسَراء وأُسارَى.

وجاءَ أنه يجمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعل وأيضًا على فعائل للمؤنث فقط ولم يشترط أن يكون صحيح اللام فإن مثل عدو يجمع على أفعال مثل عدو وأعداء وعلى أفاعل مثل عدو وأعادٍ وعلى فِعَل مثل عدو وعِدًى.

وذُكر أنه يجمع فَعال كجبان ورَداح (سمينة) بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعُل وفُعَلاء ولم يذكر أنه حين يكون معتل العين يجمع على فُعْل مثل عَوان وعُون.

وذُكر أنه لا تلحق التاء الفارقة فعيلا بمعنى مفعول ولا فعولا بمعنى فاعل وأجاز المجمع ذلك فيما بعد..

جدول لفعول وفَعال بمعنى فاعل

يجْمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر - والمؤنث) غير معتل اللام على فُعُل و(للمؤنث فقط) على فعائل مثل عطوف وعُطُف، وعجوز وعجائز.

يجْمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر - والمؤنث) معتل اللَّام على أفعال وأفاعل وفِعَل مثل عدو وأعداء وأعادٍ وعِدًى.

يجمع فَعال بمعنى فاعل (للمذكر ، والمؤنث) صحيح العين على فُعُل وفعلاء مثل صَناع وصُنُع وجبان وجُبَناء.

يجْمع فَعال بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) معتل العين على فُعْل مثل جواد وجُود وعوان وعُون.

يجْمع فِعال بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعل وفعائل مثل كِناز (مكتنز أو مكتنزة اللحم) وكُنُز.

٨ - قياس جمع الرباعى بزيادة ألف فاعل وفاعلاء

يلاحظ هنا أيضًا شيءٌ من الإجمال، وأنه لم تذكر دائمًا أمثلة الجموع القياسية ولم يذكر فى فاعل مثل خاتم أنه قد يجمع على فواعيل مثل فواعل. ولم يذكر فى جمع فاعل وصفًا لمذكر غير معتل اللَّام أنه قد يجمع على فَعلة مثل حاجب وحَجَبة وأفعال مثل بار وأبرار وعلى فعول مثل شاهد وشهود. ويحسن أن يوضع لهذا الجمع جدول كالجداول السابقة.

جدول جمع الرباعى بزيادة ألف فاعل وفاعلاء

يُجْمع فاعَل بفتح العين على فواعل وفواعيل مثل خاتَم وخواتم وخواتيم.

يُجْمع فاعِل اسما على فواعل مثل حاجب وحواجب.

يُجْمع فاعل وصفًا (لمذكر) غير معتل اللَّام على فُعَّل وفُعلاء مثل شاهد وشُهَّد وشهداء وأيضا على فُعول مثل شهود وعلى أفعال مثل بار وأبرار وعلى فعَلة مثل بار وبررَة وقاتل وقَتلة.

يُجْمع فاعل وصفا (لمذكر) معتل اللَّام على فُعلة مثل قاض وقضاة ورام ورماة.

تُجْمع فاعلة وفاعل (للمؤنث) ولمذكر ما لايعقل على فُعَّل وفواعل مثل حاسر وحسَّر وحواسر ونائمة ونُوَّم ونوائم وبازل صفة للبعير (فى سنته التاسعة) وبوازل.

تُجمع فاعِلاء على فواعل مثل قاصِعاء (حجر اليربوع) وقواصع.

١٠ - قياس جمع فُعْلَان (مثلثة الفاء)

يلاحظ هنا أيضًا مالاحظناه آنفًا من الإجمال وأنه لاتذكر جميع أمثلة الجموع القياسية.

وقد ذُكر أنه يجمع فَعْلَان فعْلى مثل سَكْران سَكْرى وفَعْلان فعلانة مثل ندمان ندمانة على فَعالى وفِعال فيقال: سَكارى ونِدام. ولم يذكر أن سكران تجْمع أيضًا على سُكارى بضم السين وسَكْرى. وأيضًا لم يذكر أنه يُجْمع ندمان على نُدَّام. وذُكر أنه يُجْمع فُعْلان وفعلانة مثل خُمْصان (ضامر البطن) وخُمْصانة على فِعال فيقال: خِماص. ولم يذكر أن فُعْلانة تجْمع أيضًا على فعائل فيقال: خمائص. ويحسن أن يوضع لذلك كله جدول كالجداول الماضية على النحو التالى:

جدول لقياس جمع فعلان (مثلثة الفاء)

يُجْمع فُعْلان مثلث الفاءِ (غير علم مرتجل) على فَعالين مثل سلطان وسلاطين وشيطان وشياطين.

يُجْمع فَعْلان فعْلى على فُعالى بفتح الفاءِ وضمها وفِعال وفَعْلى مثل عَجْلَان وعَجالى وعِجال وعَجْلى. وعطشان وعَطاشى وعِطاش وعطْشى.

يُجْمع فَعْلان فعلانة على فعالى وفِعال وفُعال مثل ندمان ونَدامى ونِدام ونُدَّام.

يُجْمع فُعْلَان وفُعْلَانة على فِعال مثل خُمْصان وخُمْصانة وخِماص وأيضًا جمع فعلانة على فعائل فيقال: خمائص.

ولعلى - بكل ما قدمت - أكون قد استطعت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير فى قرارات مجمعية سابقة.

٧ - قياسية جمع الجمع المكسر جَمْعًا ثانيًا

ناقش المجمع قاعدة جمع الجمع منذ خمسة وأربعين عامًا، وانتهى إلى قرار مجمل غاية الإجمال فيها ينص على أن: «جمع الجمع مقيس عند الحاجة» ناظرًا فى ذلك إلى قول الأشمونى فى شرحه على الألفية: «قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، فكما يقال فى جماعتين من الجِمال جِمالا كذلك يقال فى جماعات من الجمال جمالات، وإذا قُصد إلى تكسير مكسَّر نُظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسَّر بمثل تكسيره كقولهم فى أعبد (جمع عبد) أعابد، وفى أسلحة (جمع سلاح) أسالح.. وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس: نواكسون وفى أيامن أيامنون، أو بالألف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات، وفى صواحب صواحبات».

ومقتضى كلام الأشمونى أن جمع التكسير قد يجمع مرة ثانية جمع تكسير أيضًا كما فى أعبد جمعًا لعبد، وأعابد جمعًا لأعبد، واستثنى من ذلك صيغتى مفاعل ومفاعيل، فإن ما جاء على زنتهما يجمع إما جمع مذكر سالما مثل: ناكس (مطأطئ الرأس) - نواكس - نواكسون ومثل: أيمن (ميمون) - أيامين - أياميمنون، وإما جمع مؤنث سالما مثل: حديد - حدائد - حدائدات ومثل: صاحبة - صواحب - صواحبات. ولا يفضى كلام الأشمونى - كما هو واضح - إلى قرار المجمع تمامًا، مما جعل بعض من ناقش القاعدة حينذاك يقول: إن جمع الجمع إنما ينقاس فى جموع القلة فحسب، ناظرًا إلى ما جاء فى حاشية الصبان على شرح الأشمونى من أن أباحيان قال: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا اتفاقًا، واختُلف فى جمع القلة فالأكثرون أنه ينقاس، واختار ابن عصفور عدم انقياسه. غير أن المجمع انتهى من مناقشة القاعدة إلى التعميم فى قياسية جمع الجمع مطلقًا.

ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده يقول: «ليس كل جمع يجمع» وكأنه يعمم عدم القياس فى جمع الجمع مطلقًا، سواء كان مكسرًا جمع قلة أو جمع كثرة، وبذلك أخذ ابن عصفور كما يقول أبو حيان، غير أن قوله: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا اتفاقا غير دقيق، إذ ذكر السيوطى فى كتابه: «همع الهوامع» أن مذهب المبرد والرمانى وغيرهما قياسية الجمع لجمع الكثرة مثل جمع القلة، وبذلك يكون فريق من النحاة على رأسه المبرد سبق المجمع إلى القول باطراد القياس فى جمع الجمع.

على أن القاعدة لا تزال تحتاج إلى فضل من النظر، ويؤكد ذلك الرجوع إلى المسموع من العرب فى الجموع للجموع الثلاثة: المذكر السالم والمكسَّر والمؤنث السالم وهل هو من الكثرة فيها جميعًا بحيث يقاس فيها باطراد، أو هو يقل فى بعضها قلة تدفع إلى منع القياس فيه، وتوضح ذلك الصيغ والأمثلة فى الجموع الثلاثة، وفيما يلى ما وقفت عليه منها فى كتب النحاة واللغة:

أولا: جمع المذكر السالم وتبادله مع جمع التكسير

تقل الصيغ والأمثلة فى هذا الباب حتى لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، سواء فيما يتصل بجمع التكسير المجموع جمع مذكر سالما، أو ما جمع من جمع المذكر السالم جمع تكسير، وقد ذكرت كتب النحو من الضرب الأول صيغتين هما كما ذكر الأشمونى:

صيغة فواعل مثل: ناكس (مطأطئ الرأس) - نواكس - نواكسون

صيغة أفاعيل: أيمن (ميمون) - أيامين - أيامينون

وقلما نجد مثالا للضرب الثانى ولقلة الأمثلة الواردة فى كتب اللغة من هذا الباب بل ندرتها، نرى أن جمع الجمع لا ينقاس فيه.

ثانيا: جمع التكسير جمعًا ثانيًا فى بابه

سجلت كتب النحو واللغة فى هذا الباب جموعًا كثيرة، سُمعت لجموع تكسير نسوق منها ما وقفنا عليه موزَّعًا على صيغ مختلفة لجمع التكسير:

صيغة أَفْعُلٌ مثل : عبد - أَعْبُد - أعابد

يد - أيد - أيادٍ

وَطْب (سقاء اللبن) - أوْطُب - أواطب

كلب - أكْلُب - أكالب

صيغة أَفْعلة مثل : سقاء (وعاء ماء) - أسقية - أساقٍ

إناء - آنية - أوانٍ

خوان (مائدة) - أخونة - أخاوين

مكان - أمكنة - أماكن

سلاح - أسلحة - أسالح

سوار - أَسْوِرة - أساور

صيغة أفعال مثل : نَصِىّ (مختار) - أنصاء - أناصٍ
اسم - أسماء - أسامٍ
نِضْو (مهزول) - أنضاء - أناضٍ
عرب - أعراب - أعاريب
قول - أقوال - أقاويل
ظفر - أظفار - أظافير
جواد - أجواد - أجاود
نَعَم - أنعام - أناعيم

صيغة فُعُل مثل : أصيل - أُصُل - أصائل
جَزور (ناقة الذبح) - جُزُر - جزائر
طريق - طرق - طرائق

صيغة فُعول مثل : حظ - حظوظ - أحاظٍ

صيغة فِعال مثل : جمل - جِمال - جمائل - أجامل

صيغة فِعْلان مثل : غُراب - غِرْبان - غرابين
عُقاب - عِقْبان - عقابين

صيغة فُعْلان مثل : حُشّ (البستان) - حُشَّان - حشاشين
مصير (معىً) - مُصْران - مصارين

وتلك سبعة وعشرون مثالا موزعة على ثمانى صيغ لجمع التكسير سُمعت على لسان العرب من قديم جامعين فيها الجمع مرة ثانية لكثرة العدد أو المبالغة أو التعظيم والتفخيم، وهى تؤكد ما ذهب إليه المبرد وغيره من النحاة من قياسية جمع التكسير ثانية عند الحاجة.

ثالثا: جمع المؤنث السالم مع جمع التكسير

لم تصلنا عن العرب صورة لجمع المؤنث السالم مجموعًا جمع تكسير، إنما الذى وصلنا كثيرًا هو جموع تكسير مجموعة جمع مؤنث سالما، ونحن نسوق ما وقفنا عليه من ذلك فى كتب النحاة واللغة موزعًا على صيغ جمع التكسير المختلفة، بنفس صنيعنا فى الباب السابق:

صيغة أَفْعُلُ مثل : عين - أَعْيُن - أعينات

صيغة أفعلة مثل : عطاء - أعطية - أعطيات
سقاء - أَسْقِية - أسقيات

صيغة أفعال مثل : ابن - أبناء - أبناءات

صيغة فُعْل مثل : عائذ (ناقة نتوج) - عُوذ - عوذات
مُعْن (ماء طاهر) - مُعْن - مُعْنات

صيغة فُعَل مثل : دار - دور - دورات
غرفة - غُرَف - غُرفات
حجرة - حُجَر - حُجُراتَ
رُكْبة - رُكَب - ركبات

صيغة فُعُل مثل : طريق - طُرُق - طرقات
جَزور - جُزر - جُزرات
حمار - حُمر - حُمرات

صيغة فُعول مثل : بيت - بُيوت - بيوتات

صيغة فِعال مثل : جَمل - جِمال - جِمالات
رجل - رجال - رجالات
دار - ديار - ديارات

صيغة فواعل مثل : مولًى - مَوالٍ - مواليات
صاحبة - صواحب - صواحبات

صيغة فعائل مثل : حديدة - حدائد - حدائدات

تلك عشرون مثالا موزعة على عشر صيغ لجموع تكسير جاءت عن العرب مجموعة بالألف والتاء جمع مؤنث سالما، وهى - بدورها - تؤكد ما ذهب إليه المبرد والرمانى وغيرهما من النحاة من قياسية جمع الجمع المكسر جمع مؤنث سالما.

تعديل قرار قديم للمجمع - القاعدة العامة

بما قدمت أرى تعديل قرار المجمع القديم القائل بقياسية جمع الجمع مطلقًا بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وبحيث تُقْصَر القاعدة على جمع التكسير، وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعًا مكسرًا أو جمع مؤنث سالمًا، وأقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة:

ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسر جمع تكسير ثانيًا أو جمع مؤنث سالمًا.

٨ - التضمين
ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض

تعريف التضمين

التضمين فى اللغة إيداع الشىء فى داخل شىء آخر، كإيداع المتاع فى الوعاء والطعام فى الإناء، وهو فى اصطلاح علماء العربية إشراب فعل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه فى التعدى واللزوم. وكنا قد ألممنا به فى مبحث تبادل التعدى واللزوم، ونريد أن نتوسع فى بحثه الآن. وقد دار هذا المصطلح من قديم بين النحاة، إذ ذكر السيوطى فى باب المفعول معه بإزاء بيت الراعى:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونـا

إن كلمة «العيون» فى البيت لا تصلح أن تعرب عطفًا على الحواجب، كما لا تصلح أن تعرب مفعولا معه، لأن العيون لا تزجج أو تزين، وإنما تكحل، ولذلك أعربها النحاة مفعولا به لفعل محذوف هو «كحَّلن». وعقب على ذلك بقوله: «ذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعى، وأبو محمد اليزيدى، والمازنى، والمبرد إلى جواز عطف العيون على الحواجب بتضمن العامل أى «زججن» معنى يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الجرمى، وقال: يجوز فى العطف ما لا يجوز فى الإفراد نحو: «أكلت خبزًا ولبنًا، فيضمن زججن معنى حسَّنَّ. والثلاثة الأولون فى هذا النص من نحاة البصرة فى القرن الثانى وأوائل الثالث للهجرة. والثلاثة التالون من نحاتها فى القرن الثالث، وفى ذلك ما يدل على أن كلمة التضمين بمعنى إشراب فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثانى الهجرى.

صـور التضمين

مَنْ يرجع إلى كتب النحاة واللغويين البصريين منذ القرن الثالث الهجرى يجدهم يذكرون أمثلة وشواهد لثلاث صور من التضمين:

الصورة الأولى: حين يكون الفعل لازمًا أو بعبارة أدق بصيغة يطرد فيها اللزوم مثل صيغة فَعُل، فجميع أفعالها فى العربية لازمة، وحكى عن نصر بن سيار آخر ولاة الأمويين على خراسان أنه عَدَّى من هذه الصيغة فعل رَحُبَ، فقال: «رَحُبَكم الدخول فى طاعة

ابن الكرمانى» فعدى رحب وليست متعدية عند النحاة، فقيل: هى كلمة شاذة منه لا يُؤْبه لها، وقيل: إنه ضمن «رحبكم» معنى وسعكم، وعدَّاها مثلها. ومعروف أنه يطرد فى كثير من الأفعال من غير باب فَعُل - كما مرَّ بنا - أن تأتى تارة لازمة وتارة متعدية، ولم يحاول جمهور النحاة حين تتعدى أن يطبقوا عليها فكرة التضمين، وبذلك تخرج تلك الصورة من الباب.

أما الصورتان الثانية والثالثة فهما: صورة تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل متعد بحرف آخر فيتعدى بهذا الحرف كأن تقول: «شربت بماء النيل» مضمنا «شربت» معنى «رويت» فتعدت مثلها بالباء فكأن الباء معها حلت محل من الجارة، إذ الأصل أن تقول شربت من ماء النيل. وتدور هذه الصورة بأمثلة لها متعددة فى كتب النحاة. والصورة الثالثة: صورة تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيتعدى مثله بحرفه كقولك: «آمل فى النجاح» وآمل فعل متعد ضمنته معنى أطمع فتعدى مثله بفى الجارة. ويورد النحاة لهذه الصورة وسابقتها أمثلة وشواهد متعددة قرآنية وغير قرآنية، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة التضمين فيهما، مستضيئين بآراء أئمة العربية من اللغويين والنحاة.

تضمين فعل متعد بحرف، معنى فعل آخر مماثل فيتعدى بنفس حرفه

أول من بسط القول فى هذه الصورة من صور التضمين ابن قتيبة فى كتابه: «أدب الكاتب» متخذًا لها عنوانًا هو: «دخول بعض الصفات مكان بعض» متابعًا الكوفيين فى هذه التسمية لحروف الجر، لأنها تنوب عن صفاتها فى مثل: «زيد فى الدار» إذ أصل التعبير فى تقديرهم «زيد كائن أو مستقر فى الدار» فحذفت الصفة، وهى: «كائن أو مستقر» وناب عنها الجار والمجرور فقيل: «زيد فى الدار». ويمضى ابن قتيبة فى عرض الباب وبيان شواهده التى تنوب فيها الحروف الجارة بعضها عن بعض، ومما يذكره من هذه الشواهد:

١ - قول القُحَيْف العُقَيْلى:

إذا رضيتْ عـلىَّ بنـو قُشَـيْرٍ لعمـرُ الله أعجبـنى رِضـاهـا

وفعل «رضى» إنما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر «عن» فيقال: «رضى عنه - رضوا عنه» غير أنه فى البيت ضُمِّن معنى «أقبل» إذ تقول: «أقبلت على زيد بودى» بمعنى رضيت عنه. وكان الكسائى يقول: إنما تعدى الفعل «رضى» بعلى فى البيت حملا على ضده وهو «سخطت» لأن العرب قد تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره.

٢ - وقول دَوْسر بن غَسَّان اليَرْبوعى:

إذا ما امرؤٌ ولَّى علىَّ بودِّهِ وأدبرَ لم يَصْدُرْ بإدباره وُدِّى

يصدر: يرجع. يقول دوسر: إذا جفاه امرؤ لم يطلب وده. وقد عدى فعل «ولَّى» فى البيت بحرف الجر: «على» وهو إنما يعدَّى إلى مفعوله بحرف الجر: «عن» فيقال: «ولَّى عنى» غير أنه ضمن «ولى» معنى ضَنَّ عليه وبخل، فأجرى التولى بالود مجرى الضنانة والبخل، مما جعله يعدى الفعل بعلى الجارة مثل بخل وضن. وجوَّز ابن السِّيد - فى شرحه لأدب الكاتب - أن يكون الفعل «ولى» ضُمِّن معنى «سخط» فتعدى مثلها بعلى الجارة فى مثل قولك: «سخط عليه - سخطوا عليه».

٣ - وقول زيد الخيل:

ويركب يوم الرَّوْع فيها فوارسٌ بَصيرون فى طَعْن الأباهرِ والكُلَى

الأباهر: الشرايين. و «بَصيرون» فى البيت تعدت «بفى»، وهى إنما تتعدى بالباء فى مثل قولك: «هو بصير بالطب» فكان الوجه - كما يقول ابن السِّيد - أن يقول: «بصيرون بطعن الأباهر» غير أنه ضمن «بصيرون» معنى «متصرفون فى تسديد الطعن» ولذلك عداها بفى الجارة بدلا من الباء.

٤ - وقول طَرَفة:

وإن يَلْتقِ الحىُّ الجميعُ تُلاقنى إلى ذِرْوَةِ البيت الرفيعِ المصمَّدِ

يقول طرفة: إذا اجتمع الحى للافتخار لقيتنى أنتسب فى ذرة البيت الرفيع المصمَّد، أى الكريم المقصود من كل مكان، فكان ينبغى أن يقول: «فى ذروة البيت» أى منتسبًا فيه، وكأنه ضمَّن فعل أنتسب المنوى معنى «أوَى» أى آويًا إلى ذروة، كما قال تعالى: ﴿سَآوِى إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ المَاءِ﴾ ولذلك جاء طَرَفة بإلى الجارة بدلا من «فى» الجارة.

كلام ابن جِنِّى

ويُتْبع ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِىّ شرحه لمسائل هذا الباب فى أدب الكاتب، وما أورد من أمثلته بكلام لابن جنى فيه بكتابه الخصائص يزيده بيانًا وإيضاحًا، إذ عقد له فصلا استهله بقوله: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف جر والثانى بحر جر آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجازًا وإيذانًا بأن هذا الفعل فى

معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه، وذلك فى قول الله عز اسمه ﴿أُحِلَّ لَكُم لَيْلَةَ الصِّيام الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُم﴾ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، ولكن لما كان الرَّفَثُ هنا فى معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بالجار «إلى» كقولك أفضيت إلى المرأة ، جئت بإلى مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه».

ويذكر ابن جنى من هذا الباب قوله عز شأنه: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ فإن الأصل – فى رأيه – أن يقال: «هل لك فى كذا» لكن لما كان ذلك دعاء وإرشادًا صار تقدير الآية: «أدعوك وأرشدك» ولذلك جاءت «إلى» الجارة مكان «فى» لتفيد الإرشاد والدعوة. ويمضى فى عرض الباب مقتبسًا من ابن قتيبة جميع ما أورده فيه من أمثلة وشواهد، وقد أضاف إليها قول بعض الطائيين:

نَلوذُ فى أُمٍّ لنـا ماتُغْتَصَبْ من الغمام تَرْتـدى وتَنْتقِبْ

ويريد ناظم البيت بلفظة «أم» فيه جبلَ سلمى أحدَ جبلى طيىء» سماه أمًّا لاعتصامهم به، ويقول إنها منيعة لا تُغْتَصَبُ لعلوها الشاهق مما يجعلها ترتدى بالسحاب وتنتقب. وفعل «نلوذ» فى البيت يتعدى بالباء، فكان الوجه أن يقول الشاعر نلوذ بأمٍّ، غير أنه عدى الفعل بفى لأنه ضمنه معنى ننزل ونسكن لسكناهم فيه ونزولهم. فهم دائمًا به لائذون وفيه معتصمون.

وقد توقف ابن جنى فى أثناء عرضه لهذا الباب، أو لهذه الصورة من التضمين، فقال: «وجدت فى اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لايكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مر بك شىء منه فتقبلْه وَأْنَسْ به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. ولم يصرح ابن جنى بقياسية هذه الصورة من التضمين، ولا بأنها سماعية يُقْتَصر على ما جاء به السماع منها، غير أن تنويهه بكثرتها المفرطة فى اللغة حتى ليمكن أن يضع فى أكثرها – فضلا عن جميعها – كتابًا ضخمًا يؤذن بأنه يرى قياسيتها، ويؤكد ذلك قوله فى فاتحة تعريفه بها: إن العرب تتسع فى استخدامها مجازًا أوعلى سبيل المجاز، مما يفتح الأبواب لقياسيتها لأن المجاز قياسى، غير أن كثرة النحاة لا تقول بقياسيتها، وترى الاقتصار فيها على السماع.

وقد أعدَّ ابن جنى البلاغيين بعده بقوله: إن هذا التضمين يقوم على التوسع فى التعبير مجازًا إلى اختلافهم فى نوع مجازه، فقيل إنه مجاز مرسل، لاستعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة اللزوم، إذ يدل الفعل فيه على معنى الفعل الذى تضمنه عن طريق اللزوم بذكر قرينة هى الحرف الجار، وقيل: بل هو مجاز عقلى فى النسبة بين الفعل ومتعلقاته. وهو فى رأينا قول لا يتجه، لأن النسبة

أى نسبة الفعل إلى الفاعل حقيقية فى مثل: «رضى عليه لا عنه» المارة فى بيت القحيف. وقيل: بل هو كناية، إذ المعنى الأصلى فى قولك: «رضى عليه» مراد مع إرادة المعنى المضمن الجديد وهو الإقبال كما مر بنا. وهو أيضًا قول لا يتجه لأن الفعل «رضى» فقد معناه الأصلى بتضمنه معنى جديدًا. ويلقانا بجانب هذه الأقوال جميعًا القول بأن التضمين فى هذه الصورة استعارة تبعية.

وحتى هذا الرأى الأخير فى التضمين وأنه مجاز على طريقة الاستعارة التبعية، يتضح فيه التكلف الشديد، لأن الفعل فى مثل الآية الكريمة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ مستعمل فى معناه الوضعى الحقيقى، وبالمثل «فى» لأنهم حين يصلبون على جذوع الشجر يصبحون مستقرين فوقها، وكأنها أصبحت ظرفًا لهم، ولذلك استعملت (فى) الدالة على الظرفية بدلا من على. وابنُ جنى - فى الواقع - هو الذى جعل بعض البلاغيين يتصورون فكرة الاستعارة التبعية فى التضمين لقوله - كما أسلفنا -: إن العرب تتسع فتوقع الحرف موقع صاحبه مجازًا، وهو فى ذلك يتابع البصريين الذى لا يقولون بنيابة الحروف بعضها عن بعض قياسًا، فالحرف الجار عندهم ليس له إلا معنى وضعىٌّ واحد، وما خرج عن ذلك يُحمَلَ - كما مر بنا - على التضمين توسعًا - أو كما قال ابن جنى مجازًا - وإن لم يتجه فيه التضمين عُدَّ شذوذًا أو ضرورة، كقول ذى الإصبع العَدْوانى:

لاهِ ابنُ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ عنِّى ولا أنت دَيَّانى فَتَخْزُونى

لاه ابن عمك أراد لله ابن عمك، فحذف اللام الجارَّة. ديَّانى: مالكى، تَخْزونى: تقهرنى. والفعل «أفضل» يتعدَّى إلى مفعوله بعلى فيقال: أفضل عليه، وعدَّاه ذو الإصبع بعن الجارة بمعنى على لضرورة الشعر، وإنما يقال فى مثل ذلك إنه ضرورة، لأن من الصعب أن يخرَّج فعل «أفضلت» على صورة من التضمين فى هذا البيت.

صنيع البصريين

وواضح من كل ما قدمت أن البصريين هم الذين دفعوا إلى كل ما ذكرت من أمثلة وشواهد للتضمين، ومن بحوث وآراء دارت حول طبيعته، وأنه يقوم على التوسع فى التعبير، مما جعل ابن جنى يذهب إلى أنه مجاز، ويضطرب البلاغيون بعده فى نوع مجازيته كما أسلفنا. والتكلف بل التعسف بيِّن فى كثير من تخريجات التضمين فى العبارات الماضية، وأيضًا فى تصور أنه قائم على المجاز، وكان حرِيًّا بابن جنى، وقد أكد أن نيابة الحروف بعضها عن بعض كثير فى اللغة كثرة مفرطة أن يجعل ذلك قانونًا لغويًّا عامًّا لا يحتاج إلى تفسير مجازى أو غير مجازى، ولا تحتاج عباراته إلى تخريج ولا تأويل.

رأى الكوفيين

واضح أن كلام ابن جنِّى يجعل رأى الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع قياسًا مطردًا - لا تجوُّز فيه ولا تضمين ولا ما يشبه التضمين - أكثر سدادًا من رأى البصريين، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعًا لمعنى واحد كما تصور البصريون، بل هو موضوع لأكثر من معنى.

وبذلك أخذ أكثر النحاة بعد ابن جنى مرجحين رأى الكوفيين على رأى البصريين، ملغين كل ما ترتب على رأى البصريين من أمثلة التضمين على نحو ما نجد عند ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه المغنى، إذ عرض فيه حروف الجر عرضًا مفصلا مبينًا بيانًا وافيًا تعدد معانيها وتبادلها لمواضعها بعضها مع بعض، فالباء الجارة مثلا يذكر لها أربعة عشر معنى، ويذكر أنها تأتى بمعنى «فى» وبمعنى «عن» وبمعنى «على» وبمعنى «من» وبمعنى «إلى» ومع هذه المعانى الخمسة أمثلتها، وهى على الترتيب: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾ ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِى﴾. وبعبارة أخرى يصبح من معانى الباء، كما ذكر ابن هشام حَسب ترتيب الأمثلة الظرفيةُ والمجاوزة والاستعلاء والتبعيض والغاية. وجميع هذه المعانى تدل عليها الباء بطريق الوضع، ولا تضمين ولا ما يشبه التضمين.

ومثل الباء فى ذلك حروف الجر الأخرى، تتبادل مع المفاعيل مواضع شقيقاتها، وهو ما أطال ابن هشام بيانه فى كتابه «المغنى» مما جعله يعدل - كما عدل كثيرون غيره من النحاة - عن فكرة التضمين التى دفعت إليها المدرسة البصرية، مؤثرين عليها فكرة المدرسة الكوفية أو رأيها فى نيابة الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللغوى، ولا توسع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز.

تضمين فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر

لعل أول من عرض هذه الصورة للتضمين عرضًا مفصلا ابن قتية، إذ عقد لها بابًا فى كتابه أدب الكاتب باسم «زيادة الصفات» أى حروف الجر، وهى تسمية كوفية لا بصرية كما مر بنا فى حديثنا عن صورة التضمين السابقة، لأنها تَحُلُّ محلها فى مثل: «رأيت زيدًا فى الدار» على معنى «رأيت زيدًا كائنًا أو مستقرًّا فى الدار» فحذفت الصفة وهى كائن أو مستقر، وحل الجار والمجرور محلها. ويقول ابن السِّيد فى فواتح تعليقاته على الباب عند ابن قتية: إن حروف الجر تنقسم من حيث الزيادة وعدمها ثلاثة أقسام: قسم لا خلاف بين النحويين فى زيادته، وقسم

لا خلاف بينهم فى عدم زيادته، وقسم ثالث فيه خلاف، وهو ما فتح له ابن قتية الباب، ويقول: إن جميع أمثلته وشواهده التى أوردها فيه إنما هو للباء الجارة، إلا ما ذكره من بيت حميد بن ثور فى آخره. ونذكر أولا ما عرضه من آى الذكر الحكيم، ثم نذكر ما عرضه من الشعر.

شواهد قرآنية وشعرية

أولا: من القرآن الكريم

١ - قوله عز شأنه فى سورة مريم: ﴿وهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾. فالباء فى لفظة (بجذع) زائدة. وجوَّز ابن السيد أن تكون الباء غير زائدة، أى على أصلها من عدم الزيادة، وذكر ابن السيد أن (هُزى) ضُمِّن معنى فعل جُرِّى فعُدِّى مثله بالباء.

٢ - قوله عز اسمه فى سورة المؤمنون: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو (تُنْبت) بضم التاء. والباء فى لفظة (بالدهن) زائدة. ويقول ابن السيد: فى هذه الباء ثلاثة أقوال: أحدها ما ذكره ابن قتية من زيادة الباء، والثانى أنها للمصاحبة على معنى الحال أى تنبت نباتها والدهن فيه - أو كما قال ابن هشام مصاحبة للدهن - والقول الثالث أن تنبت من أنبت بمعنى نبت.

٣ - قوله جلَّ ذكره فى سورة الإنسان: ﴿عَينًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ فالباء بالآية فى رأى ابن قتيبة زائدة. ويضيف ابن السيد فيها رأيين: أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى من الجارة أى للتبعيض كما فى قول أبى ذؤيب السالف فى وصف سحاب عاصف:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترفَّعتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

متى: من. نئيج: سريع مع صوت أو رعد قوى. وقال بعض النحاة - كما مرَّ بنا - ضمنت «شربْن» فى البيت معنى روين، ولذلك عديت مثلها بالباء. وقالوا (يشرب) فى الآية أيضا ضمنت معنى يروى.

ثانيًا: من الشعر:

١ - قال الراعى:

هنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أَحْمِرةٍ سودُ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

ويريد الراعى بربات الأحْمرة - وتروى الأخمرة كما مرَّ - البدويات والباء فى لفظة «بالسور» زائدة فى رأى ابن قتيبة، لأن فعل «يقرأن» متعد. وقال ابن السِّيد: إنه قيل إن الباء

فى البيت غير زائدة، وإنها على أصْلها من معنى الإلصاق. وقال بعض النحاة: إن الفعل «يقرأن» فى البيت - كما مرَّ بنا - ضُمِّن معنى «يتبركن» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو الباء.

٢ - وقال الأعشى:

* ضَمِنَتْ برزقِ عيالِنا أرماحُنا *

وعند ابن قتية أن الباء فى لفظة «برزق» زائدة لأن فعل ضمنت متعد، ورأى ابن السيد أن الفعل «ضمنت» فى البيت ضُمِّن معنى «تكفلت» والتكفل يتعدى بالباء.

٣ - وقال راجز من بنى ضَبَّة:

نحن - بنى ضَبَّةَ - أصحابُ الفلَجْ نضربُ بالسيف ونرجو بالفَرَجْ

الفلج: النصر،والباء فى لفظة «بالفرج» زائدة فى رأى ابن قتية. ورأى ابن السِّيد أن الباء غير زائدة وأن فعل «نرجو» فى البيت - كما مرَّ بنا - ضُمِّن معنى نطمع، ولذلك تعدى مثله بالباء.

٤ - قال حُمَيْد بن ثور:

أبى اللهُ إلا أن سَرْحةَ مالكٍ على كلِّ أفنان العِضاهِ تروقُ

العضاه: من أشجار البادية. سرحة: شجرة عظيمة. قال ابن السيد: إنما جعل ابن قتية «على» فى البيت زائدة لأن الفعل: راق يروق لا يحتاج فى تعديه إلى حرف جر، ثم أضاف: وقد يمكن أن تكون «على» غير زائدة بتقدير محذوف. وقال ابن هشام فى باب على الجارة: إن فعل «تروق» فى البيت بمعنى تعلو وترتفع، وكأنما جعله هذا المعنى أو هذا التضمين يتعدى بحرف الجر: «على».

صحة رأى ابن قتيبة

واضح من كل هذه الشواهد التى تضمن فيها فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر فتعدى مثله بحرفه، أنها تخلو فى رأى ابن قتية من فكرة التضمين، فالحروف فيها جميعًا عنده حروف زيادة.

ومن ينعم النظر فى تعليقات ابن السيد على الأمثلة التى استشهد بها ابن قتية على زيادة الحروف مع المفعولات، يلاحظ أنه ذكر مع الآيات القرآنية وبيتى الراعى وحميد بن ثور أن بين النحاة من ذهب إلى أن الباء وعلى الجارتين مع تلك الشواهد ليستا زائدتين، وخاصة فى آى

الذكر الحكيم، لما يرى من أن القرآن ليس فيه شيء زائد. وقد سقنا فى الآيتين الأولى والثالثة رأى ابن السيد، وابن جنى من أنهما يدخلان فى باب التضمين، وكأن التضمين - يراد به - تحاشى نفس الفكرة، وهى أن يقال: إن فى القرآن حروفًا زائدة.

شواهد قرآنية

نسوق شواهد قرآنية ذهب بعض النحاة إلى أن حروف الجر فيها ليست زائدة، وأنها من باب التضمين ليتضح أن القول بزيادتها أكثر وضوحا، فمن ذلك:

١ - قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قالوا: ضُمِّن فعل (تلقوا) فى الآية وهو متعد معنى فعل «تفضوا» فَعُدِّى بالباء مثله.

٢ - قوله عز وجل فى سورة النساء: ﴿وإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ وفعل (أذاعوا) متعد بنفسه فقالوا: ضمن معنى «تحدثوا» فتعدى مثله بالباء.

٣ - وقوله عز اسمه فى سورة الأعراف: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ وفعل «يهدى» متعد بنفسه، فقالوا: ضمن فى الآية - كما مرَّ بنا - معنى يتبين فتعدى مثله باللام. ومثل هذه الآية آية سورة طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُم مِنَ القُرُونِ﴾.

٤ - وقوله تعالى فى سورة إبراهيم: ﴿فاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ﴾ فى قراءة من فتح الواو فى فعل: (تهوى) وهو فعل متعد بنفسه، فقالوا ضمن فى هذه القراءة - كما مرَّ بنا - معنى «تميل» فتعدى مثله بإلى الجارة.

٥ - قوله عز ذكره فى سورة الكهف: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم﴾، وفعل «تعدو» متعد بنفسه فقالوا ضمن فى الآية معنى «تنبو» فتعدى مثله بحرف الجر «عن».

٦ - قوله عز وجل فى سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيه بِإِلْحَادٍ﴾ وفعل «يريد» متعد بنفسه فقالوا إنه ضُمِّن فى الآية - كما مرَّ بنا - معنى «يهم» ولذلك تعدى مثله بالباء.

٧ - قوله عز اسمه فى سورة النور: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ وفعل (يخالفون) متعد بنفسه فقالوا: ضُمِّن فى الآية معنى «يخرجون» فتعدى مثله بعن.

٨ - قوله تعالى فى سورة النمل: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ وفعل (ردف) متعد بنفسه، فقالوا: ضُمِّن فى الآية - كما مرَّ بنا - معنى «اقترب» فتعدى مثله باللام الجارة.

٩ - قوله عز ذكره فى سورة الصافات: ﴿لا يَسَّمَّعُون إلَى المَلَأ الأعْلَى﴾ وفعل (يسمعون) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن فى الآية معنى «يُصْغون» ولذلك تعدى مثله بإلى الجارة.

١٠ - قوله عز وجل فى سورة الأحقاف: ﴿وأصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ وفعل (أصلح) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن معنى «باركْ» فتعدى مثله بفى الجارة.

ولو أن النحاة أخذوا بفكرة زيادة هذه الحروف مع أفعالها فى الآيات الكريمة جميعًا، كما أخذ ابن قتيبة قديمًا فى شواهد مماثلة، لأغناهم ذلك عن عنت كثير، بل عن غير قليل من التكلف والتعسف أحيانًا. ويدل بوضوح على أن فكرة زيادة الحرف فى هذه الصورة من التضمين لفعل متعد معنى فعل متعد بجار هى الفكرة السديدة أنها تطرد فى جميع الشواهد، سواء ما خرَّجه النحاة من آى القرآن والأشعار على أساس التضمين، وما استعصى عليهم تخريجه وسلموا بأن الحروف الجارة فيه حروف زائدة، ونسوق من ذلك طائفة من الآيات القرآنية هى: قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إلَى السَّماءِ﴾ بزيادة الباء و﴿للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ و﴿لِلَّذِين هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُون﴾ بزيادة اللام و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُم﴾ بزيادة من، ﴿وقالَ ارْكَبُوا فِيها﴾ بزيادة فى و﴿لَيَجمَعَنَّكُمْ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ﴾ بزيادة إلى. وكل هذه الحروف الجارة زائدة.

شواهد شعرية من كتاب المغنى

نسوق أيضا - بجانب هذه الآيات - أبياتًا مما أنشده ابن هشام فى المغنى شاهدًا على مجىء الحرف الجار زائدًا بين الفعل المتعدى ومفعوله، ونكتفى بما أنشده مع الباء واللام الجارتين، أما الباء الجارة الزائدة فأنشد لها قول قَيْس بن زهير:

ولا يؤاتيك فيما ناب من حَدَثٍ ... إلا أخو ثقةٍ فانظرْ بمن تَثِقُ

أراد قيس: «فانظر من تثق» فزاد الباء الجارة.

وقول حسان:

تَبَلَتْ فؤادَك فى المنام خَرِيدَةٌ ... تَسْقى الصديقَ ببارِدٍ بَسَّامِ

تبلت: أسقمت. الخريدة: الشابة الحسناء. أراد حسَّان: تسقى الصديق باردًا».

وأنشد لعمرو بن ملقط قوله المار:

مهالِيَ الليلةَ مهالِيَهْ ... أوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ

مرَّ بنا أنَّ: مهالى: مبتدأ وخبر، ومهالى الثانية توكيد. أودى: أهلك. أراد عمرو: «أودى الطريق نعْلى وسربالية».

وأما اللام الجارة الزائدة فأنشد لها ابن هشام قول ابن ميادة مادحا:

وملكتَ ما بين العراقِ ويَثْرِبٍ مُلْكًا أجارَ لمسلمٍ ومعاهدِ

أراد ابن ميادة: «أجار مسلمًا ومعاهدًا» أى أراح أفئدة المسلمين والذميين المعاهدين.

وأنشد لحسّان:

هذا سُراقَةُ للقرآن يدْرسُهُ يُقطِّع الليلَ تسبيحًا وقُرْآنا

أراد حسان: «القرآنَ يدرسه» فزاد اللام.

وأنشد لليلى الأخيلية فى مديح الحجاج:

أحجَّاجُ لا تُعْطى العُصاةَ مُناهمُ ولا اللهُ يُعْطى للعُصاةِ مُناها

أرادت ليلى: «ولا الله يعطى العصاة».

والحروف الجارة فى كل هذه الأبيات مثل الحروف الجارة فى الآيات الكريمة قبلها – حروف زائدة.. وكان حريًا بالقائلين بفكرة التضمين فى أفعال مماثلة لها أن يعدلوا عنها لأنها لا تطرد فى الباب، إنما الذى يطرد قول ابن قتيبة – من قديم – بزيادة تلك الحروف، وهو جانب من ظاهرة كبرى فى العربية ظاهرة زيادة الحروف جارة وغير جارة مع المفاعيل وغيرها، ونضرب مثلا لذلك زيادة الباء الجارة، فإن من يرجع إلى بابها عند ابن هشام يجده يقول فى زيادتها إنها تأتى زائدة فى خمسة مواضع بالإضافة إلى زيادتها مع المفعول به، وهى مواضع الفاعل والمبتدأ والخبر والحال المنفية والتوكيد بالنفس. وكل ذلك يؤكد صواب الفكرة القائلة بأن الحروف الجارة للمفاعيل فى الشواهد المذكورة حروف زائدة ولا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين. أما أن القول بذلك قد يؤدى إلى وصف الذكر الحكيم بأن فيه شيئًا زائدًا لا حاجة إليه، فمردود بأنها مع زيادتها يحتاج إليها التعبير فى القرآن الكريم وفى الشعر والنثر، لتأكيد الأفعال وإحكام صيغ الكلام، كما تقضى بذلك سنن العربية.

خلاصة القول فى التضمين

واضح مما سبق أن الكوفيين وابن قتيبة يعفوننا فى هذا الباب من فكرة التضمين سواء حين تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل أو حين تدخل زائدة عليها مما يتيح لنا وضع القاعدتين التاليتين:

١ - تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدية بحرف لغرض علمى أو بلاغى.

٢ - تدخل حروف الجر زائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية لغرض علمى أو بلاغى.

المراجع

١ - الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٣٠٤/٢.

٢ - المقتضب للمبرد ١٤٢/٤.

٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة (نشر المكتبة السلفية) ص ٣٨٤ وما بعدها.

٤ - الخصائص لابن جنى ٣٠٨/٢ وما بعدها.

٥ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السِّيد البَطَلْيَوْسى (نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٦٢/٢ وما بعدها).

٧ - المغنى لابن هشام (طبع دار الفكر): أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعدّيه.

٨ - همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ١٥/٣، ١٥٤/٤ - ٢٢٠.

٩ - لسان العرب: مواد: الباء - شرب - هز.

٩ - فصل صيغ المبالغة
عن صيغ الصفة المشبَّهة

(أ) صيغ المبالغة الخمس

هى أبنية متعدِّدة محوَّلة عن اسم الفاعل المشتق من أفعال ثلاثية متعدِّية أو لازمة، للدلالة على المبالغة والكثرة، وأوسعها دورانًا فى اللغة خمسٌ حكاها كلها سيبويه، هى:

١ - فعَّال مثل: رزَّاق - فتَّاح - ضرَّاب - كذَّاب - غدَّار - شرَّاب - نوَّام - تمَّام - أكَّال - نهَّاب.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم لتدلَّ على الصانع صاحب الحرفة مثل: نجَّار - بنَّاء - حدَّاد - سبَّاك.

٢ - مِفْعال مثل: مِطعان - مِهذار - مِعطار - مِنحار - مِضحاك - مِفساد - مصلاح - مِكثار.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم الآلة مثل: مضراب - ميزان - منشار - مفتاح - منقاش.

٣ - فَعول مثل: فخور - شكور - ضحوك - حقود - صبور - هَجوم - أكول - طهور.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم المفعول مثل: رسول - ذلول.

٤ - فَعِل مثل: حَذِر - مَرِق - جَزِع - طَرِب - عَجِل - قَنِع - غَضِب. وتستخدم هذه الصيغة كثيرًا فى الصفة المشبهة حتى لتكون قياسية فيها على نحو ما سيتضح عما قليل.

٥ - فعيل مثل: رحيم - قعيد - شريد - عنيد - سحيق - قدير - عليم - سميع.

وتستخدم هذه الصيغة كثيرًا فى الصفة المشبهة، حتى ليطرد القياس فيها على نحو ما سنرى عما قريب.

ويذكر سيبويه أن العرب تستعمل الصيغ الأربعة الأولى فى المبالغة أكثر من استعمالها لصيغة فعيل، إذ يقول: «إن الأصل الذى تجرى عليه دلالة المبالغة هو فعول ومفعال وفعَّال وفَعِل وقد جاءت فيه صيغة فعيل» أى أنها أقل أخواتها استعمالا فيها. ووافقه ابن مالك فى الثلاثة الأولى، وسوَّى بين صيغتى فَعِل وفعيل فى ندرة الاستعمال، للدلالة على المبالغة.

وواضح من الأمثلة السابقة أن صيغ المبالغة جميعًا تصاغ من الأفعال المتعدية، وكذلك من الأفعال اللازمة كما فى مثل: نَمام - مِضحاك - ضحوك.

وفى رأى سيبويه وأصحابه من البصريين أنها حين تصاغ من الأفعال المتعدية تعمل عملها، فيليها المفعول به، وأنشد فى ذلك أبياتًا مسموعة.

(ب) صيغ أخرى للمبالغة

ساق النحاة بعد سيبويه لأمثلة المبالغة صيغًا أخرى نكتفى بأن نذكر منها:

١ - فِعِّيل مثل: سِكِّيت (كثير السكوت) - سِكِّير (كثير شرب الخمر) - شِرِّيب (كثير الشرب) صِدِّيق (دائم التصديق).

٢ - فُعَلة مثل: خُدَعة (كثير الخداع) - لُعَبة (كثير اللعب) - قُعَدة (كثير القعود) - أُمَنة (كثير الثقة بالناس) - نُوَمة (كثير النوم) وفى القرآن الكريم: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ وهو العيَّاب للناس.

وهاتان الصيغتان - مثل صيغ المبالغة السالفة - تبنيان من الأفعال المتعدية واللازمة. وفى اللغة أمثلة للصيغ الثلاث الأولى من أفعال غير ثلاثية مثل: درَّاك من أدرك - معطاء من أعطى - زهوق (أى بعيد) من أزهق فى سيره.

(جـ) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبَّهة

للصفة المشبهة صيغ كثيرة تختص بها مثل: أبيض - حَسَن - ضَخْم - سيِّد - غضبان - جبان - شجاع. وتلتقى أمثلتها - فى رأى النحاة - بأمثلة المبالغة فى الصيغ الثلاثة التالية.

١ - فعول

مرت بنا هذه الصيغة بين صيغ المبالغة، وقد أدخلها النحاة فى صيغ الصفة المشبهة، ممثلين لها بكلمة حَصور، وأمثلتها عندهم فى الصفة المشبهة قليلة جدًّا، بينما أمثلتها الدالة على المبالغة كثيرة ولاحظ ذلك سيبويه من قديم. وطرد النحاة البصريون بعده قياسها من الأفعال المتعدية،

كما ذكر ذلك أبو حيان، وفى ذلك شىء من التحكم، لأن أمثلتها عند سيبويه مشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة، ومن أمثلة الأخيرة عنده: هَجُوم - هيوج.

وأرى - لذلك - أن يطَّرد قياسها من الأفعال المتعدية واللازمة جميعًا، وأن نقصرها على دلالة المبالغة، لأن من الصعوبة بمكان أن نميز بين صيغها دالة عليها مرة، وعلى الثبوت الذى تدل عليه الصفة المشبهة مرة ثانية. وبذلك نخرجها من باب الصفة المشبهة ونقصرها على باب المبالغة مع صيغتيه القياسيتين: فَعَّال ومفعال.

٢ - فَعِل

هذه الصيغة تختلف مع الصيغة السالفة فى أنه لا يوجد لها قياس فى الدلالة على المبالغة، بينما تنقاس فى الصفة المشبهة - كما نص النحاة - قياسًا مطردًا من فَعِل اللازم الدال على الأدواء والعيوب، والهيجانات والفرح والحزن مثل: وَجِع - حَدِب - عَطِش - بَطِر - نكِد - شَكِس - مَرِح - شهب - لهف - قَلِق - جزِع ·

ومادامت هذه الصيغة مطردة القياس فى باب الصفة المشبهة، ولاقياس لها فى الدلالة على المبالغة، فينبغى أن نخرجها من باب صيغ المبالغة، ونقصرها على باب الصفة المشبهة، وخاصة أن ما ساقوه من أمثلة لها فى الدلالة على المبالغة قليل جدًّا كما لاحظ ذلك ابن مالك.

٣ - فعيل

هذه الصيغة - مثل سابقتها فَعِل - ليس لها قياس فى الدلالة على المبالغة، بينما تنقاس فى الصفة المشبهة - باعتراف النحاة قياسًا مطردًا من فَعُل مضموم العين الدال على الغرائز والأوصاف الخِلْقية والخُلقية مثل: كريم - قبيح - جميل - حليم - ظريف - كبير - صغير.

ولاحظ سيبويه من قديم أن هذه الصيغة من صيغ المبالغة نادرة الاستعمال فقال: «فما هو الأصل الذى عليه أكثر المبالغة فعول ومفعال وفعَّال وفَعِل وقد جاء فعيل» وفى ذلك ما يشير إلى ندرة مجىء فعيل واستعماله، وتبعه ابن مالك فذكر أنه قليل الورود. وقد يقال: إن فعيل تشتق أحيانا من أفعال متعدية مثل: رحمه فهو رحيم؛ وعلمه فهو عليم، وكأنها معدولة فى هاتين الصيغتين وما يماثلهما عن فاعل للمبالغة، إذ يقال: راحم ورحيم كما يقال عالم وعليم.

وفى رأينا أن تُحْمَلَ هاتان الصيغتان المعدولتان عن فاعل وما يماثلهما على دلالة الصفة المشبهة المفيدة للثبوت والاستمرار، لأن حَمْلَ تلك الأمثلة على المبالغة شذوذ فى قياسية صيغة فعيل،

وخروج على أصلها، وفى اللسان لابن منظور: (الرحمن الرحيم) بنيت الصفة الأولى على فعلان لأن فعلان من أبنية المبالغة؛ ورحيم فعيل بمعنى فاعل كما قالوا: سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر».

ومما يؤكد أن صيغة فعيل من الأفعال المتعدية إنما تدل على معنى فاعل دون مبالغة استخدامُ القرآن الكريم لكلمتى: عليم وعالم فى وصف الذات العلية بهما دون أى فارق فى مثل: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ﴾ ﴿والله عَلِيمٌ بالمتَّقِينَ﴾ ﴿وكانَ الله بِكُلِّ شَىءٍ عَلِيمًا﴾.

وفى رأينا أن ذلك يشهد لما نزعم من أنه ينبغى إخراج صيغة فعيل من صيغ المبالغة، وحَمْل أمثلتها جميعًا على القياس المطرد فى صيغة الصفة المشبهة. ويلاحظ أنها تكثر فى أسماء الأصوات مثل صهيل - نهيق. وقد تأتى بمعنى مفعول مثل: قتيل - جريح - سليب.

وبذلك تصبح للمبالغة صيغ أساسية، هى: «فعَّال - مِفْعال - فعول، وثلاثتها مقيسة فى الدلالة على المبالغة عند سيبويه والنحاة. وتُبْنى جميعًا من الأفعال الثلاثية المتعدية واللازمة، كما تدل على ذلك أمثلتها عند سيبويه وغيره من النحاة.

ونضم إليهما صيغتين ضمهما المجمع فى قرارات سابقة إلى صيغ المبالغة القياسية هما: فِعِّيل مثل جِرِّيف، وفُعَلة بفتح العين مثل هُزَءة (لكثير الهزء بالناس).

الخلاصة:

نخلص من ذلك كله إلى النتيجتين التاليتين:

١ - صيغ المبالغة القياسية خمس، هى:

فعَّال مثل وهَّاب - مِفْعال مثل مِلْحاح - فَعول مثل غَفور - فِعِّيل مثل شرِّيب - فُعَلة مثل ضُحَكة (كثير الضحك).

٢ - إخراج صيغتى فَعِل مثل حَذِر وفَعيل مثل صفير من صيغ المبالغة.

المراجع:

١ – كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٥٦/١ ٣٦٦/٢.

٢ – شرح الشافية للرضى (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ٧١/١ وما بعدها و ١٤٣/١، ١٧٢/٢.

٣ – المزهر (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢٤٣/٢.

٤ – التصريح على التوضيح مع تعليقات الحاشية (طبع المطبعة الأزهرية ٦٧/٢ وما بعدها.

٥ – الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٢٢٠/٢، ٢٣٤، ٢/٣ وما بعدها.

٦ – مجموعة القرارات العلمية للمجمع فى خمسين عامًا ص ٤٩، ٥١ – ٥٣.

١٠ - اطِّراد صيغة «تمفعل» فى عبارات معاصرة

من المعروف أن العربية تميزت من بين أخواتها الساميات بكثرة التفنن فى صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما نرى فى الفعل الثلاثى ومزيداته، وهى عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة على هذا النمط:

أفعل - فعَّل - فاعل - تفعَّل - تفاعل - افتعل - انفعلَّ - افعلَّ - استفعل - افعوَّل - افعوعل - افعالَّ. واستدرك النحاة واللغويون عليه سبع صيغ، هى:

افَّعل ومثالها : ادَّبَج إذا لبس الديباج.
افْعَلَى ومثالها : اجْأَوَى الفرس إذا علته كدرة.
افعيَّل ومثالها : اهْبيَّخ الرجل إذا تبختر فى مشيته.
افْعَوْلَلَ مثل : اعْثَوْجَج البعير إذا أسرع.
افْوَنْعَلَ ومثالها : احْوَنْصَل الطائر إذا أخرج حوصلته.
افْعَنْلَى ومثالها : اسْلَنْقَى الرجل إذا نام على ظهره.
افْعَنْلَلَ ومثالها : اسْحَنْكَك الليل إذا اشتدت ظلمته.

ولفتنى فى هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أن النحاة واللغويين عزَّ عليهم أن يجدوا لكل منها فى اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال - كما نرى - نادر وشديد الغرابة، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يهملها جميعًا.

ابن جنى يذكر لصيغة تمفعل ستة أمثلة

وكان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة «تمفعل» التى ساق لها ابن جنى فى كتابه الخصائص ستة أمثلة، واحتج لها قائلا:

«جاء تَمَسْكن وتَمَدْرع وَتَمْنطق وتَمنْدَل وَتمخْرَق وَتَمَسْلم، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حالة الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه ألا ترى إذا قالوا تدَرَّع وتسكَّن عرَّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المِدْرعة والمَسكنة. وفى هذا حُرْمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول».

وابن جنى لا يثبت فى هذه الأمثلة صيغة «تمفعل» فحسب بل يضيف احتجاجًا لها ذا شقين، أما الشق الأول فهو أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين: دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد معها من الميم، ويوضح ابن جنى ذلك فى الفعلين: تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَن، فإن دلالة مجردهما من الميم: تدرَّع وتسكَّن، تغاير دلالة المزيد، فتدرع لبس درع الحرب وتمدرع: لبس مِدْرعة أو قميصًا من الصوف، وسكن من السكون ضد الحركة، وتمسكن من المسكنة أى الفقر. وبالمثل تَنَطَّقَت المرأة إذا شدت شُقَّة (قطعة مشقوقة من الثياب) إلى وسطها تُرْخى بها أعلى ثوبها إلى الأرض، وتَمَنْطَقَ الرجل إذا لبس مِنْطَقَة. ويقال تندَّل الرجل إذا أزال الوسخ عن نفسه، وتمندل إذا تمسح بالمنديل. كما يقال تمخرَّق الرجل إذا أكثر من الكذب، وتمخرق فى الكرم إذا أسرف فيه، ومن ذلك قولهم هو مخراق فى الجود. ويقال أسلم الرجل إذا دخل فى الإسلام، وتمسلم إذا تسمى باسم مسلم. وواضح أن صيغة تمفعل فى الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه.

فى المعاجم القديمة أمثلة أخرى

مما أثبتته المعاجم القديمة من هذه الصيغة:

١ - **تَمَرْأَى الرجل**: إذا نظر فى المِرآة، بجانب رَأَى إذا نظر بالعين. وفى الخبر لا يَتَمَرْأَى أحدكم فى الماء أى ينظر وجهه فيه.

٢ - **تَمَرْفَقَ الرجل**: إذا اتَّكأ على مِرْفقة، أى مخدة، بجانب رفق به وترفق إذا تلطف به وحسن صنيعه

٣ - **تَمَكْحَلَ الرجل**: إذا تناول مُكْحُلة ليكتحل بها، بجانب كَحلَ العينَ إذا وضع فيها الكحل.

٤ - **تَمْولَى الرجل**: إذا تشبه بالموالى، أى السادة، بجانب ولى الشىء وتولاه إذا تقلده.

وواضح أن تلك الأفعال مثل سابقتها اشتقت من كلمات مزيدة بالميم لدلالات جديدة بجانب دلالات كلماتها المجردة من الميم.

ويكمل ابن جنى احتجاجه للصيغة التى بنيت على أساسها هذه الأفعال، وهى صيغة «تمفعل» فيقول إن للحرف الزائد فى الكلمة عند العرب كحرف الميم فى هذه الصيغة ما للحرف الأصلى من حُرْمة فى الاشتقاق. وواضح فى الاحتجاج أن العرب تصنع ذلك حين تريد التعبير

عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات المجردة، مما يجعل الحرف الزائد فى الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية. وبذلك كله يكون ابن جنى أول من سجل هذه الصيغة «صيغة تفعل» بما ذكر لها من أمثلة، ولم يكتف بذلك فقد وضع فى يدها احتجاجًا قويمًا سديدًا.

أمثلة عصرية كثيرة لصيغة تفعل

ولعل من الطريف أنه تُبْنَى من هذه الصيغة أفعال كثيرة تشيع فى اللغة المصرية المعاصرة مما يدل على أنها لا تزال مكتنة حية فى السليقة العربية إلى اليوم، ومن أمثلتها الأفعال التالية:

تمألَت عليه: إذا سخر منه وأسمعه مالا يرضيه بجانب ألته إذا نقصه.

تمحلس له: إذا تقرب إليه وتزلف، بجانب حلس به إذا لزمه.

تمخطر: إذا مشى فى بطء مدِلًّا مُعْجَبًا بنفسه، بجانب خطر فى مشيه إذا اهتزَّ.

تمحورت الدولة: إذا كوَّنت مع دولة أو دول محورًا سياسيًّا، بجانب حوَّر الكلام وتحاور فيه.

ترجح: إذا ركب مرجوحة أو أُرْجُوحة، بجانب رجح الشىء إذا ثقل أو مال وترجَّح إذا تحرَّك.

ترجل: إذا اصطنع المرجلة أو الرجولة، بجانب ترجَّل إذا مشى على رجليه.

ترقع: إذا أفرط فى المرقعة والصفاقة، بجانب رَقُع أى حمق.

تركزت الأفكار فى السلام: فهو مركزها الذى تلتقى عنده، بجانب ركَز الرمح إذا ثبَّته وغرزه.

تمسخر به: إذا اتخذه مسخرة، بجانب سخر منه.

تمروح بالمروحة: إذا حركها لتجلب إليه نسيم الهواء، بجانب راح وراوح ضد غدا.

تمسمر الباب: إذا شُدَّ شَدًّا قويًّا بمسمار، بجانب سَمَر، بمعنى تحدث مع آخرين ليلا، ولها معان أخرى.

تمشور: إذا سار مشوارًا طويلا أو مشاوير متعددة، بجانب شار إذا سار مسرعًا.

تمطوح: إذا بعد جدًّا كأنما أُلقى بمطواح بعيدًا، بجانب طاح بمعنى تاه وضلَّ.

تمظهر: إذا عُنى بمظهره، بجانب ظهر.

تمعجن الدقيق: إذا اشتد عجنه، بجانب عَجَنه.

تمعظم: إذا ادَّعى العظمة، بجانب عظم أى صار عظيمًا.

تمعلم: إذا ادعى المعلمة، بجانب علم.

تمفصل: تحرك بما يشبه التحرك بمفاصل، بجانب فصل.

تمكرم: إذا صنع مكرمة، بجانب كرم وتكرم إذا تكلف الكرم.

تمنظر: إذا أعجب بمنظره أو بفكره أكثر مما ينبغى، بجانب نظر الشىء وتنظره إذا تأمله ببصره. ويمكن للعلميين أن يستخدموا هذا الفعل فى النظر بالمنظار.

تمهزأ به: إذا جعل منه مهزأة وسخرية، بجانب هزأ به إذا سخر.

تمهمز: كأنما يتحرك بهماز، بجانب همزه إذا حرَّكه.

ووراء هذه الأفعال العشرين أفعال أخرى بصيغتها تتداول فى اللغة المعاصرة، وحرى بنا أن ندخل أمثلتها ومشتقاتها فى معاجمنا الحديثة، وتفرض علينا ذلك سنن العربية التى تفتح أبوابها - وطالما فتحتها - لاشتقاقات كثيرة فى المواد اللغوية، سواء فى باب الأفعال أو فى باب الأسماء، رغبة متأصلة فيها، لتعيين المدلولات والصفات وتخصيصها، وتحديدها تحديدًا دقيقًا. ومعروف أنها كانت تجيز قديمًا للشعراء أن يشتقوا الأسماء والأفعال ويرتجلوها بحسب حاجاتهم الدلالية على نحوما نعرف عن رُؤْبة، وينبغى أن نستغل دائمًا هذه الظاهرة فى العربية لتنميتها باشتقاقات مستحدثة بنيت على غرار اشتقاقات قديمة، على نحو ما نرى الآن فيما استحدثته اللغة المعاصرة من أفعال مشتقة، على غرار أفعال قديمة، وجميعها من بناء واحد أو صيغة واحدة هى صيغة «تفعل».

وواضح أنه ينبغى بنا أن ندخل هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة الاثنى عشر، التى أحصاها سيبويه، لوفرة ما جاء على بنائها قديمًا وحديثًا، وبدون ريب هى أولى أن تسلك مع تلك الصيغ من صيغة «افعوَّل» التى أثبتها سيبويه فى صيغ الثلاثى المزيد الاثنى عشر، ذاكرًا لها مثالين هما: اجلوَّذ البعير إذا أسرع فى السير، واعلوَّط الرجلُ البعيرَ إذا ركبه، ومثلهما اخروَّط بهم السيرُ إذا اشتد. والكلمات الثلاث من غريب اللغة المهجور، ومع ذلك فتح لها سيبويه بابًا فى أبنية الفعل الثلاثى المزيد، ولاشك فى أن صيغة «تفعل» أولى منها فى الانتظام بين تلك الأبنية. وأيضًا أمثلتها القديمة والحديثة أولى من أمثلة صيغة افعوَّل المهجورة بأن تدرج فى المعاجم الحديثة. ويفيدنا ذلك فائدة مهمة فى تصحيح لغة العامة، لأنها تنطق الأفعال الحديثة بصيغة «تَفْعَل» بتسكين التاء، فتقول: اتْمألت - اتْمحلس - اتْمخطر - اتْمرجح وهلم جرًّا. ولابد أن أشير إلى أن المجمع كان قد درس الاعتداد بالحرف الزائد فى اشتقاق بعض الكلمات، وانتهى فى سنة ١٩٦٥ إلى إجازة معاملته معاملة الحرف الأصلى، مستضيئًا فى ذلك ببعض كلام ابن جنى الذى أثبتناه، ومشترطًا أن يتداول المعاصرون أمثلته، وأن تتضح الحاجة إليها، وأفعال صيغة «تفعل» العصرية التى ذكرناها متداولة ونحس إليها الحاجة فى الأداء اللغوى العصرى، ولا توجد فى اللغة أفعال تؤدى مادَّتها ومعناها فى الدلالة والصفة.

النتيجة

نخلص من كل ما قدمنا إلى أنه ينبغى أن تضاف صيغة «تفعل» إلى أبنية الفعل الثلاثى المزيد فى كتب التصريف واللغة، كما ينبغى أن يضاف ما صيغ على أساسها حديثًا إلى معاجمنا المعاصرة، وإلا كان مثلنا مثل من يريد الحَجْر على العربية وحرمانها من النمو والتطور، وهما حقَّان ثابتان من حقوقها اللغوية، وجوهران أصيلان فى بِنْيتها وبنية اللغات جميعا.

المراجع:

١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢٣٠ وما بعدها.
٢ - الاستدراك على سيبويه للزبيدى (طبع روما) ص ٣٩
٣ - الخصائص لابن جنى (طبع دار الكتب المصرية) ١/٢٢٨
٤ - شرح الشافية للرضى (طبعة القاهرة) ١/٨٣ وما بعدها
٥ - المزهر للسيوطى (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢/٤١
٦ - همع الهوامع للسيوطى (طبع دار البحوث العلمية بالكويت) ٦/٢٢ وما بعدها.
٧ - كتاب فى أصول اللغة لمجمع اللغة العربية ١/٤٤ وما بعدها و ٣/٣٢٦ وما بعدها.

١١ - الصـدارة
لأسماء الاستفهام والشرط

الصدارة مأخوذة لغويًا من الصدر، وهو أعلى مقدم الشيء، ويقال منها هذا الشيء فى الصدارة، أى يتصدر كل ما عداه. ويجمع النحاة على أن لأدوات الاستفهام والشرط الصدارة، أى المجيء فى أول جملتها أو عبارتها، ومن الخير أن نتناول ذلك بشيء من الشرح والبيان.

(أ) صدارة أدوات الاستفهام - معنى الصدارة

للاستفهام حرفان وأسماء متعددة، أما الحرفان فهما الهمزة وهل فى مثل: «أزيد جاء - هل جاء زيد» وأما الأسماء فإنها تستخدم فى الاستفهام وغيره، وهى: «من» للسؤال عن العاقل فى مثل: «من جاء؟» وما للسؤال عن غير العاقل فى مثل: «ما معك؟» و «أين» و «أنى» للسؤال عن المكان فى مثل: «أين (أنى) سافرت؟ و «متى» و «أيان» للسؤال عن الزمان فى مثل: «متى (أيان) عدت «و» أى فى مثل: «أيكم مسافر؟» وكم فى مثل: «كم كتابًا معك» وكيف فى مثل «كيف جئت؟».

وكل هذه الأسماء وما يلى «الهمزة وهل» يعرب مع تاليه من جملته، وهذا هو معنى صدارة أدوات الاستفهام، فلا تعرب البتة مع ما يسبقها، إذ يخرجها ذلك عن الصدارة، إنما تعرب فى داخل جملتها المقترنة بها، ففى مثل آية يونس: ﴿قالَ مُوسَى: ما جِئْتُمْ بِهِ﴾ لا تعرب (ما) مفعولا به لقال، وإنما تعرب مبتدأ و (جِئْتُم بِهِ) خبر، والجملة مقول القول، وفى مثل آية سورة يَس: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرونِ﴾ لا تعرب (كم) مفعولا به لفعل (يرَوْا) السابق لها إنما تعرب مفعولا به للفعل الثانى لها فى جملتها: ﴿أهلكنا﴾.

وفقط تخضع هذه الأسماء للجر أحيانًا إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم إليها، ويكثر دخول حروف الجر عليها فى مثل: «بمن تؤيد كلامك؟ لمن تسند هذا الكلام؟ عمن تنقل ما ذكرت؟ فيمن تظن ما ظننت؟ - بم تستشهد من الشعر؟ - لِمَ تقول ذلك؟ - عَمَّ تستفهم ؟ فيم أنت من ذلك؟ بأى دليل تقول قولك؟ لأى غاية تذهب هذا المذهب؟ عن أى السؤالين أجبت؟ فى أى كتاب قرأت؟ - بكم اشتريت كتاب الأدب؟ - إلى كم تظل متكاسلًا» وكل هذه الحروف

الجارة ومجروراتها من أسماء الاستفهام تعلّق بما يليها من أفعال، فإن وليها اسم كان مبتدأ، وكانت خبرًا مقدّمًا له، وإن لم يسبقها جارٌّ أعربت على حسب موقعها من الكلام. وواضح أن «ما» تحذف ألفها حين يدخل عليها الجار كما فى الأمثلة السابقة. و «من» قد تأتى مضافة فى مثل «كتابَ من تقرأ؟» وكتاب مضافة إلى من وهى مفعول به لتقرأ التالية «ومن» الاستفهامية فى محل جر بإضافتها إليها. ومثل من فى ذلك «أى» فى قولك: «صباحَ أىِّ يوم سفرُك؟»

ولصدارة أدوات الاستفهام، وأنها لا تعرب مع ما قبلها، وإنما تعرب مع ما بعدها، فتح النحاة فى باب ظن وأخواتها مبحثًا سموه: مبحث التعليق قالوا فيه: إن أفعال القلوب الثلاثة عشر، وهى: ظن وخال وحسب ودرى وتعلم ورأى وعلم وجعل وحجا وعدَّ وزعم ووهب ووجد، حين تدخل على جملة استفهامية تعلّق عن العمل فيها، بحيث تعرب أداة الاستفهام مع جملتها، ثم يقال فيما بعد: إنها - مع جملتها - سدّتْ مسد مفعولى هذه الأفعال، لأنها تتطلب دائمًا - كما هو معروف - جملتين، ويتضح ذلك فى مثل آية التنزيل: ﴿وإنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ فلو أن أدرى كانت تعمل فيما بعد همزة الاستفهام لقرئت الآية: أقريبًا أم بعيدًا مفعولا به ثانيًا للفعل أدرى؛ وهى قراءة ممنوعة بحكم قانون الصدارة لأدوات الاستفهام وأن ما بعد همزته لا يعرب مع ما قبله، وإنما يعرب مع ما بعده، فكلمة (قريب) خبر مقدم مرفوع و (أم بعيد) معطوفة عليها و (ما) اسم موصول مبتدأ مؤخرو (توعدون) صلة الموصول. ومن ذلك آية سورة طه: ﴿ولَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ فقد علق الفعل (ولتَعْلَمُن) عن الجملة الاستفهامية بعده، وتعرب (أينا) مبتدأ و (أشد) خبر، ولو كان الفعل غير معلق لنصبت الكلمتان «أينا - أشد» مفعولين له. ومن ذلك آية سورة الشعراء: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ و «أى» فى الآية ليست منصوبة بالفعل قبلها، لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له الصدر دائما فى عبارته، كما قلنا مرارًا، وإنما هى مفعول مطلق منصوب لفعل (ينقلبون) بعدها، وقُدِّمت من تأخير، لأن الأصل ينقلبون أى منقلب، لأن اسم الاستفهام دائمًا له صدر الكلام. ومثل ذلك قولك: «علمتُ متى المحاضرة» فمتى خبر مقدم والمحاضرة مبتدأ مؤخر، ويقال: الجملة سدَّت مسد مفعولى «علمت». وبالمثل: «علمتَ أين كان زيد؟» فأين خبر مقدم لكان وليست معمولة لفعل «علمت»

ولاحظ النحاة أن فى الذكر الحكيم أفعالا ليست من الأفعال الثلاثة عشر المارة التى سموها أفعال القلوب، وليها جمل استفهامية وعُلِّقت عنها، فألحقوها بها فى التعليق، وهى: سأل كما فى سورة الذاريات: ﴿يَسأَلُون أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ فأيان ظرف مقدم خبرو (يوم) مبتدأ

مؤخر، ولو كان الفعل سأل غير معلق لنصبت كلمة (يوم الدين) ومثل هذا الفعل فى التعليق فعل أبصر ومشتقاته كما فى آية القلم: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ فـ (المفتون) مبتدأ مؤخر و(بأيكم) جار ومجرور خبر مقدم، والفعلان قبل الجملة الاستفهامية معلقان، وإلا لنصبت كلمة (المفتون). ومن ذلك فعل نظر فى آية الغاشية: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ وكيف حال وليست منصوبة بفعل ينظرون، لأنه معلق وإنما هى منصوبة بفعل (خُلقت) بعدها لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيه.

ومن ذلك آية سورة الكهف: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعَامًا﴾ ففعل فلْينظر معلق و ﴿أيُّها أزكى﴾ مبتدأ وخبر. ومن ذلك فعل استنبأ فى آية يونس: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أحقٌّ هُوَ﴾ والفعل فى الآية معلق لدخول همزة الاستفهام على الجملة بعدها، و (حق) خبر مقدم و (هو) مبتدأ مؤخر. ومن ذلك فعل فكر مثل: «فكرت أهذا صحيح أم غير صحيح؟» وفعل فكر فى العبارة معلق، لأن همزة الاستفهام حجزت بينه وبين جملته الداخلة عليها، وزاد ابن مالك على هذه الأفعال فعل نسى كما فى قول زياد الأعجم هاجيًا:

ومن أنتمُ إنا نسينا من أنتمُ ... وريحُكُم من أىِّ ريحِ الأعاصرِ

و«من» التالية لنسينا فى البيت استفهامية، وهو لذلك فعل معلق، و«من انتم» مبتدأ وخبر. وقال ابن مالك: كل ما قارب أفعال القلوب يجرى مجراها فى التعليق. والمسألة - فى رأينا - أوسع مما ظن، إذ يلاحظ أن هذه الأفعال السالفة غير القلبية التى نصوا على إلحاقها بالأفعال القلبية الثلاثة عشر، منها ما يتعدى إلى مفعولين مثل: «سأل» وما يتعدى إلى مفعول واحد مثل: «أبصر - نظر - استنبأ - نسى» ومنها فعل لازم هو «فكر». ومن أجل ذلك كان ينبغى الأخذ برأى العالم النحوى القديم يونس فى أن التعليق لا يقتصر على أفعال القلوب وحدها، ولا على ما ألحق بها من الأفعال فحسب، بل هو يتناول الأفعال جميعًا قلبية وغير قلبية.

ولعل فى كل ما قدمت ما يوضح معنى صدارة أدوات الاستفهام، وأنها دائمًا تكون فى صدر جملتها، فلا يعمل فيها ما قبلها بحال، وأنها حين يسبق جملتها فعل قلبى أو غير قلبى، يعلَّق عن العمل، أو قل يعطَّل فلا يمتد إليها بأىَ صورة من الصور.

قاعدتان

بذلك نخلص إلى القاعدتين التاليتين:

١ - تتصدر أدوات الاستفهام جملتها، ولا يعمل فيها ولا فى أى جزء من أجزاء جملتها ما قد يسبقها من أفعال وغير أفعال.

٢ – تعلق الجملة الاستفهامية الفعل قلبيًّا وغير قلبى عن العمل فيها، ويعرب اسم الاستفهام دائمًا مع ما بعده.

العدول عن قرارين مجمعيين

اتخذ مؤتمر المجمع سنة ١٩٨٥ قرارين يخالفان مخالفة صريحة قاعدة صدارة أسماء الاستفهام هما:

(أ) خروج (ماذا) فى الاستفهام عن الصدر.

(ب) تسويغ أساليب فى ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها.

ويحسن أن نتوقف قليلا لمناقشة القرارين

(أ) خروج (ماذا) فى الاستفهام عن الصدر.

يمضى القرار بإجازة أن يقال: «فعلت ماذا؟ وقرأت ماذا ونحوهما بحيث تكون «ماذا؟» معمولة لما قبلها.

والتعبير المقترح وهو «فعلت ماذا؟ قرأت ماذا؟» تعبير مقبول، لكن لا على أن «ماذا» مفعول به للفعل السابق، وإنما على أن «ما» مبتدأ و«ذا» خبر، كما نص على ذلك النحاة مرارًا، و«ما» لا تزال فى صدر جملتها لا «كما توهم مقترح القرار. وبذلك يتضح أن القرار الذى اتخذه المجمع فى صيغة (ماذا؟) الاستفهامية جدير بالإلغاء، لأنه يناقض القاعدة العامة لصدارة أدوات الاستفهام.

(ب) تسويغ أساليب فى ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها

وضعت لهذا القرار مقدمة تحاول أن تقيس الاستفهام فى الفصحى على الاستفهام فى العامية، وما يجرى فيها أحيانًا من خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة فى الظاهر مثل قول القائل: «محو الأمية مسئولية قومية كيف؟ وأنت مَنْ؟ منزلك أين؟ السفر متى؟».

ووضع القواعد فى الفصحى على أساس ما يجرى فى ألسنة العامة غير مقبول، وقيل: إن لذلك نظائر فى العربية، واستُشْهد على ذلك ببيتين وآية قرآنية، وأحد البيتين بيت زياد الأعجم المارّ:

ومن أنتمُ إنـا نسينا من أنتمُ وريحكمُ من أىِّ ريحِ الأعاصرِ

و«من أنتم» مبتدأ وخبر كما مر، والفعل «نسى» معلق فى البيت كما ذكر ذلك ابن مالك فيما

أسلفنا، إذ تليه جملة استفهامية، والاستفهام فى الشطر الثانى جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف لا خبر لكلمة «ريحكم» كما ظُنَّ والتقدير: ريحكم من أى ريح الأعاصر هى، والبيت الثانى المستشهد به على هذه القضية المخطئة قول كعب بن سعد الغَنَوى:

وحدَّثْتمانى أنما الموت فى القُرَى فكيف وهاتا روضةٌ وقَليبُ

القليب: البئر. وكأنما ظُنَّ أن «كيف» الاستفهامية فى البيت معمولة لفعل «وحدثتمانى» وهو ظن مخطئ، لأن اسم الاستفهام له الصدر دائمًا، وكيف فى البيت خبر مقدم لمبتدأ محذوف؛ أى فكيف ذلك، وإذن فلا شاهد فى البيت على ما يقال من أن الاستفهام فيه أو اسم الاستفهام خرج عن صدارته. والآية المستشهد بها لقاعدة خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة آية سورة التوبة: ﴿كَيْفَ وإنْ يَظْهَرُوا عَلَيكُم لا يَرْقُبُوا فِيكُم إلًّا ولاذِمَّةً﴾ وكأنما ظُنَّ أن (كيف) الاستفهامية فى الآية خرجت عن الصدارة، وقبلها مباشرة: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ الله وَعِنْدَ رَسُولِهِ إلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرامِ فَما اسْتَقَامُوا لَكُم فاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إنَّ الله يُحِبُّ المتَّقِينَ﴾ وإحدى اثنتين إما أن تكون (كيف) فى أول الآية التالية توكيد لكيف المصدرة بها الآية الأولى وكيف فيها حال من كلمة (العهد) فى آيتها، وإما أن تكون حالا أخرى من صيغة مماثلة أى كيف يكون لهؤلاء الناكثين عهد عند الله وعند رسوله، والحال أنهم إن يظفروا بكم لا يرقبوا فيكم عهدًا ولا ذمة. وإذن فكيف فى الآية المستشهد بها لم تخرج - كما ظُنَّ - عن الصدارة.

ويتضح من كل ذلك أن ما قرره المجمع من تسويغ أساليب خرجت فيها أدوات الاستفهام عن صدارتها، قرار ينبغى العدول عنه مثل سابقه، والصحيح ما قررته القاعدة السابقة من أن أدوات الاستفهام لها الصَّدْر أو الصدارة دائمًا فى جملتها، وأن ما قبلها لا يعمل فيها البتة.

(ب) أدوات الشرط

تتنوع أدوات الشرط، فمنها حرفان هما إن وإذما فى مثل: ﴿وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحْصُوهَا﴾ و«إذ ما تأتنا نكرمك» و«إذ ما» مهجورة من قديم فى الاستعمال. ويقابل هذين الحرفين أسماء شرط كثيرة، وجمهورها مشترك بين الشرط والاستفهام وفى مقدمتها «من» وهى للعاقل فى مثل آية النساء: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ و«ما» وهى لغير العاقل فى مثل آية البقرة: ﴿وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْه الله﴾ وأختها: «مهما» وهى بمعناها كقول زهير:

ومهما تكن عند امرىءٍ من خَليقةٍ وإن خالها تَخْفَى على الناس تُعْلمِ

و «متى» فى مثل: «متى تقم أقم «وأيان فى مثل: «أيان تجلس أجلس» وهما ظرفا زمان، و«أين - أينما» فى مثل: «أين تطلبنا تجدنا» وآية النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوتُ﴾ و«أنَّى» فى مثل: «أنى تجئه تجدْه كريمًا» وحيثما فى مثل: «حيثما تستقمْ تنجح». وكل هذه الظروف للمكان والزمان تتعلق بجواب الشرط لا بفعله. ومن أسماء الشرط أيضا «أى» فى مثل: «أى عمل تعملْ أعملْ» و «كيفما» وهى للحال فى مثل: «كيفما تجلسْ أجلس». وكل هذه الأدوات يليها جملتان تسمى أولاهما فعل الشرط، والثانية الجواب أو الجزاء، كما توضح ذلك الأمثلة السالفة، والمضارع بعدها يجزم بالسكون إذا كان لمفرد، وبحذف النون إذا كان لمثنى أو جماعة.

وتلحق بتلك الأدوات ثلاث أدوات اسمية ظرفية وأداة حرفية، أما الأدوات الاسمية الظرفية فهى: إذا ولما وكلما، والجملتان بعدها تكونان ماضيتين، ولذلك لا تعد جميعًا أدوات شرط جازمة كالأدوات السالفة، بل هى أدوات شرط غير جازمة، وإذا جاء مضارع فى جوابها لا يجزم. وأولاها إذا وهى ظرف للمستقبل مثل: «إذا دعوته أتى - إذا دعوته يأتى أو يجىء» وهى تحول زمن الماضى بعدها إلى المستقبل أى «إن تدعه يأت أو يجىء».

وثانية هذه الأدوات الظرفية الشرطية غير الجازمة لـمَّا وهى ظرف وجود لوجود، أى وجود الجواب. لوجود الشرط، مثل آية الإسراء: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُم إِلَى البَرِّ أَعْرضتُمْ﴾ وإذا كان جوابها مضارعًا لم يجزم كآية سورة هود: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وجَاءَتْه البُشْرَى يُجادِلُنا﴾ برفع (يجادلنا) وهى الجواب. وإذا كان جوابها جملة اسمية اقترنت - مثل بقية أدوات الشرط جازمة وغير جازمة بالفاء أو إذا الفجائية مثل آية سورة لقمان: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُم إِلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ وآية العنكبوت: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُم إِلَى البَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾. وثالثة هذه الأدوات الشرطية غير الجازمة «كلما» وهى مثل «لما» منصوبة على الظرفية، ويليها دائما ماضيان مثل: «كلما ذهبوا عادوا».

أما الأداة الحرفية فهى لو الشرطية، وهى مثل الأدوات الظرفية الثلاثة غير جازمة، وتختص مثلها بالدخول على فعلين ماضيين، وقال سيبويه« هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره» وصوَّر ذلك النحاة بعده بقولهم: إنها حرف امتناع لامتناع، أى امتناع الجواب لامتناع الشرط مثل: «لو قام زيد قام عمرو» فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد، وقال ابن هشام فى المغنى: «فَهْمُ الامتناع فى لو كالبديهى، فإن كل من سمع كلمة: «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير

تردد. وإذا كان جوابها ماضيًا مثبتًا غلب اقترانه باللام كآية الأنفال: ﴿ولَوْ عَلِمَ الله فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ ولَوْ أَسْمَعَهُم لَتَوَلَّوْا﴾ وقد لا يقترن جوابها الماضي المثبت باللام مثل آية الواقعة: ﴿لَو نَشَاءُ جَعَلْناهُ أُجاجًا﴾. أما إذا كان جوابها ماضيًا منفيًّا فالغالب عدم اقترانه باللام مثل آية الأنعام: ﴿لَوْ شَاءَ الله ما أَشْرَكْنَا﴾ وقد يقترن بها مثل: «لو كان لى الخيار لما حضرت».

وأدوات الشرط كأدوات الاستفهام، لا يعمل فيها عامل قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضاف، فإنها تجر مثل: «بمن تستعن أستعن - إلى من تذهب أذهب - عما تسأل أسأل - فيما تقرأ أقرأ - فى أى يوم تسافر أسافر - صبيحة أى يوم تعمل أعمل» واسم الشرط المجرور وجارُّه يتعلقان بالجواب، وبالمثل الظرف: «صبيحة أي يوم» معمول للجواب، وبالمثل جميع أسماء الشرط الزمانية والمكانية العامل فيها دائمًا الجواب.

أما من فبحسب مواقعها من الكلام، فقد تكون مبتدأ فى مثل: «من يقم أقم معه» وقد تكون مفعولا به فى مثل آية الأعراف: ﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هَادِيَ لَهُ﴾. و«ما» تكون مفعولا به فى مثل آية البقرة: ﴿ومَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيرٍ يَعْلَمْهُ الله﴾ وقد تكون مفعولا به أو مفعولا مطلقًا فى مثل: «ما تعمل أعمل» وعلى الأول أى ما تعمله أعمله وعلى الثانى: أى عمل تعمل أعمل، وقد تكون مصدرية زمانية فى مثل آية التوبة: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

و«أى» إن أضيفت إلى ظرف زمان فى مثل: «أىَّ يوم تسافرْ أسافرْ» أو إلى ظرف مكان فى مثل: «أىَّ مسجد تُصَلِّ فيه أصَلِّ» فهى منصوبة على الظرفية ومتعلقة بالجواب، وإن أُضيفت إلى مصدر فى مثل: «أىَّ عمل تعملْ أعملْ» فهى مفعول مطلق، وقد تكون مبتدأ فى مثل: «أىُّ شخص يستغفر ربه يغفر له» ومفعولا به فى مثل: «أى عمل تعمله تحسنه». و«كيفما» تعرب حالا فى مثل: «كيفما تجلس أجلس» وخبرًا لكان فى مثل «كيفما تكن أكن».

(جـ) صدارة أدوات الشرط

وقاعدة عامة: لاتعرب أدوات الشرط مع ماقبلها، إنما تعرب مع مابعدها، إذ هى جزء لا يتجزأ من جملتها، وهذا هو معنى ما يقوله النحاة ويرددونه من أن لها الصدر أو الصدارة فى عبارتها، فهى تتصدرها فى الإعراب أو بعبارة أخرى فى تشكيلها كجملة. ولكى يتضح ذلك وضوحا بيِّنا نستعرض فيما يلى طائفة من الصيغ التى قد توهم أن اسم الشرط معمول لما قبله،

فمن ذلك آية سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فاسم الشرط «من» فى الآية ليس خبرًا لإن، وإنما هو مبتدأ وخبره فعل الشرط: «يتق» وجملة الجواب اسمية ولذلك اقترنت بالفاءو «من» وجملتاها خبر إن. ومن ذلك بيت القطامى:

الناسُ مَنْ يلقَ خيرًا قائلون لهُ ما يشتهى ولأمِّ المخطئ الهَبَلُ

و «الناس» فى البيت مبتدأ مرفوع و «من» اسم شرط فى محل رفع مبتدأ ثان، وجملة فعل الشرط خبر، والجواب «قائلون له» بتقدير محذوف أى فهم قائلون له و «من» مع جملتيها الشرطيتين خبر «الناس». ومن ذلك قول المتنبى:

وما كنت ممن يدخلُ العشقُ قلبَه ولكنَّ من يبصرْ جفونَك يعشقِ

و «من» فى الشطر الثانى اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يقال إنها اسم «لكن» فاسمها ضمير شأن محذوف، و «من» شرطية مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وخبرها فعل الشرط، و «يعشق» الجواب، و «من» وما بعدها خبر لكن. ومن ذلك قول بعض الشعراء:

أرى العمرَ كنزًا ناقصًا كلَّ ليلةٍ وما تنقصُ الأيامُ والدهرُ يَنْفَدِ

و «ما» فى أول الشطر الثانى اسم شرط جازم، وخطأ أن يقال إنها معطوفة على كلمة «العمر» مفعول أرى، إنما هى مفعول للفعل التالى لها، وهو فعل الشرط و «ينفد» الجواب، وهما مجزومان. ومن ذلك:

بنفسى سقامٌ لستُ أحسن وصفَهُ على أنه ما كان فَهْو شديدُ

و «ما» فى الشطر الثانى اسم شرط، وليست - كما قد يظن خطأ - خبر لأن، وإنما هى خبر مقدم لكان التالية - واسم كان ضمير مستتر يعود على سقام، وقُرن جوابها بالفاء لأنه جملة اسمية، وهى وما يليها من فعل الشرط والجواب خبر أن.

ومن ذلك آية سورة الأعراف: ﴿وقالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ و «مهما» فى الآية اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يظن أنها مفعول للفعل (قالوا) وإنما هى مبتدأ خبره فعل الشرط، وهى وجملتا الشرط والجواب مقول لقالوا. ومن ذلك قول امرئ القيس فى معلقته:

أَغَرَّكِ مِنِّى أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِى وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى القَلْبَ يَفْعَلِ

و «مهما» فى البيت اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يقال إنها خبر: «أن» قبلها إنما هى مفعول مطلق للفعل بعدها بمعنى «أى أمر تأمرى القلب يفعل «وهى وفعل الشرط والجواب

خبر أن. ومن ذلك آية البقرة: ﴿فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ أَيْنَما تَكُونُوا يأْتِ بِكُم الله جَمِيعًا﴾ و(أينما) فى الآية اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانية، وليس متعلقًا بالفعل: (فاستبقوا) إنما هو متعلق بالجواب (يأت) وإلا اختل المعنى واختل نسق الكلام إذ تلاه فعلان مجزومان مرتبط بعضهما ببعض. ومن ذلك قول بشر بن أبى خازم:

وينصـــرنـا قـــومٌ غضـابٌ عليكمُ متى نَدْعُهم يومًا إلى النَّصْر يركبوا

و«متى» فى أول الشطر الثانى اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقًا بالفعل السابق «ينصرنا» وإنما هو متعلق بالجواب يركبوا، وهو وجملتاه الشرطيتان فى محل رفع صفة ثانية لقوم. ومن ذلك قول زهير فى المديح:

جريءٍ متى يُظْلَمْ يعاقبْ بظلمـهِ سـريعًا وإلا يُبْـدَ بالـظُّلْم يَظْلِمِ

و«متى» فى البيت كسابقتها اسم شرط جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقًا بكلمة «جريء» السابقة له، وإنما هو متعلق بالجواب «يعاقب» وإلا اختل نسق الكلام وسياقه.

ومن ذلك آية الإسراء: ﴿قُلِ ادْعُوا الله أوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أيًّامَّا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾ وما فى أيًّاما زائدة والمعنى أى اسم من أسماء الله تسمونه: الله أو الرحمن فادعوه به، وأيًّا ما مفعول ثان لا للفعل السابق: ﴿ادْعُوا الرَّحْمٰن﴾ وإنما للفعل التالى ومفعوله الأول محذوف لدلالة السياق عليه، وجملة ﴿فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنى﴾ جواب (أيًّامًّا). ومن ذلك قول الحصين بن الحُمام المرِّى:

ولكن خـذونى أىَّ يـومٍ قَـدَرْتُمُ عـلىَّ فحُـزُّوا الـرأسَ أن أتكلما

و«أى يوم» فى البيت اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى يوم و«قدرتم» فعل الشرط ودخلت الفاء على الجواب المتعلق به: «فحزوا» لأنه فعل أمر. ومن ذلك بيت الشَّنْفَرى فى الثناء على زوجته:

أُمَيْمَـةَ لا يَخْزَى ثَنـاها حليلَهـا إذا ذُكـر النسـوانُ عفَّتْ وجَلَّتِ

ثناها: ذكرها، و«إذا» فى البيت اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وليس معمولا للفعل قبله «يخزى» أى لا يقهر وإنما هو معمول لجوابه «عفت» ولذلك يقول النحاة فى إعرابه: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه (لأنه يضاف إليه) منصوب بجوابه.

ومن ذلك قول راشد اليشكرى فى هجاء قيس الشيبانى وفراره عن الأخذ بثأر صديقه عمرو حين تحقق منهم وأنهم جناته:

رأيتُك لما أن عرفتَ وجوهنا صددتَ وطبتَ النَّفْسَ -يا قيسُ- عن عمرو

و «أن» فى البيت زائدة، و «لما» اسم شرط غير جازم مبنية فى محل نصب على الظرفية الزمانية، وهى ليست معمولة للفعل قبلها: رأى، وإنما هى معمولة لجوابها: «صددت». ومن ذلك آية البقرة: ﴿يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّما أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾. و «كلما» فى الآية اسم شرط غير جازم، و «كل» منصوبة على الظرفية، وعاملها أو ناصبها ليس فعل (يخطف) قبلها، وإنما عاملها جوابها: «مشوا». وما فى (كلما) مصدرية ظرفية وهى والفعل بعدها فى تأويل مصدر مضاف إلى كل أى فى كل وقتِ إضاءة.

قاعدتان

لعل فى جميع ما ذكرت من أمثلة ما يبين فى وضوح معنى صدارة أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وأنها تتصدر دائماً جملتها، ولا تعرب مع ما قبلها بحيث يتسلط عليها فى العمل، بل تعرب دائمًا مع ما بعدها، وبذلك نخلص إلى القاعدتين الآتيتين:

١ - تتصدر أدوات الشرط جازمة وغير جازمة جملتها.

٢ - لا يعمل فيها عامل - من فعل وغير فعل - قبلها.

المراجع:

١ - الكتاب لسيبويه ٣٢/١ وما بعدها و ٩٣ وما بعدها و ١٠٩ وما بعدها و ٢٨١ وما بعدها.

٢ - المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها و ٢٩٧/٣ و ١٢٨/٤.

٣ - الرضى على الكافية ١٤/١، ٥٣/٢ وما بعدها

٤ - المغنى لابن هشام: انظر أدوات الاستفهام والشرط.

٥ - الصبان على الأشمونى ٢/٤ وما بعدها.

١٢ - تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام

كانت لجنة الأصول قد اتخذت فى الأعلام المتتابعة فى مثل: «سافر محمد على حسن» قرارًا قديمًا بجواز تسكين هذه الأعلام فى الكلام المتصل. ورأى مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٦٥ تأجيل النظر فى ذلك إلى مؤتمر قادم. وعادت اللجنة فى سنة ١٩٧٨ إلى دراسته وانتهت وانتهى المؤتمر معها إلى اعتماده. وكنت قدمت إلى اللجنة مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءات شواهد تسوِّغ ذلك.

شواهد على تسكين الحركة الإعرابية

١ - جاءَ فى كتاب سيبويه (٢٩٧/٢) أن العرب يسكنون الحرف المرفوع والمجرور فى الشعر، كما يسكنون الحرف الثانى المكسور والمضموم فى الاسم الثلاثى مثل: فخذ وعضد، ويسوق مثالاً لذلك قولَ امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غيرَ مُسْتحقبٍ إثمًا من الله ولا واغل

ومستحقب: مكتسب، وجاءَ أيضا فى نفس الكتاب (٤٥٠/١) عن جزم المضارع أنه لا يُجْزم فى جواب الأمر والنهى فحسب، بل أيضًا قد يجزم فى جواب الاستفهام والتمنى والعرض مثل: «أين تكون أزرْك» و«ليت محمدًا عندنا يحدثْنا» و«ألا تأتينا تصبْ خيرًا» واستشهد على ذلك بأبيات منها:

متى أنام لا يؤَرِّقْنى الكَرَى ليلًا ولا أسمع أجراسَ المطِى

وذكر سيبويه فى نفس الموضع مثالين جُزم فيهما المضارع أو سُكِّن، ولم يقع فى جواب عرض ولا تمن ولا استفهام، أولهما قول بعض العرب: «اتَّقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثبْ عليه» بإسكان يثب. وثانيهما آية سورة المنافقون: ﴿فأَصَّدَّق وَأَكُنْ مِن الصَّالِحِينَ﴾ بإسكان (وأكن). وبذلك قرأ ستة من القراءِ السبعة هم: ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى كما فى «كتاب السبعة» لابن مجاهد ص ٦٣٧.

٢ - ليس هذا الحرف وحده هو الذى قُرئ بتسكين الحركة الإعرابية فى القراءات السبع، فقد قرئت حروف أخرى بالتسكين؛ من ذلك تسكين هاءِ الكناية للغائب المفرد المتصلة بالمضارع المجزوم مثل آية سورة آل عمران: ﴿يُؤَدِّهْ إليْك﴾ وآية سورة النساء: ﴿نوَلِّهْ مَا تَوَلَّى﴾ وقد جاءَت هذه الصيغة فى ستة عشر موضعًا ذكرها جميعًا ابن مجاهد (كتاب السبعة ص

٢٠٧) وتلا ذلك بأن ابن عامر مقرئ الشام سكَّن منها أربعة، وسكَّن عاصم منها عشرة، وسكَّن أبو عمرو بن العلاء منها ستة، وسكَّن حمزة منها إحدى عشرة.

٣ - يقول ابن مجاهد عن أبي عمرو بن العلاء: إنه كان يستخدم التخفيف - يريد التسكين - كثيرا (كتاب السبعة ص ١٥٥) ويروى عن عباس بن الفضل أنه كان يقرأ آية سورة البقرة: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لكم عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ بتسكين (بَارِئْكُمْ) في الموضعين. ويروى عن اليزيدى تلميذه أنه كان يقرأ في سورة البقرة: ﴿وَيُعَلِّمُهُم﴾ و ﴿يُعَلِّمُكُم﴾ و ﴿يَلْعَنُهُم اللَّاعِنُونَ﴾ وفي سورة آل عمران (يَنْصُرْكم﴾ وفي سورة الأعراف: ﴿يَأْمُرُهُم﴾ وفي سورة الطور: ﴿تَأْمُرُهم﴾، وفي سورة التغابن: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ كل ذلك بتسكين لام الفعل. ويقول ابن مجاهد بعد أن سرد هذه الألفاظ: وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات إنه كان يعمد إلى تسكين الحركة الإعرابية حين تتوسط بين حركتين كما في الأمثلة السابقة، ويقول: إنه كان يسكن في سورة البقرة: ﴿وَأَرْنا مَناسِكَنا﴾ بتسكين الراء. وذكر ابن الجزرى في كتاب النشر أن ابن محيصن أحد القراء الأربعة عشر كان مثل أبي عمرو يسكن هذه الحروف وما يماثلها، ويقول صاحب الإتحاف ص (١٣٦): إن تسكينها لغة تميم وأسد وبعض نجد طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد.

٤ - ذكر ابن مجاهد عن نافع قارئ المدينة أنه كان يقرأ في سورة الأنعام: ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ بتسكين الياء في ﴿مَحْيَايْ﴾ (كتاب السبعة ص ٢٧٤) وذكر عن حمزة والكسائى أنهما كانا يقرآن في سورة الأعراف: ﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فلَا هَادِيَ لهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ بتسكين الراء في ﴿يَذَرْهم﴾ (كتاب السبعة ص٢٩٩) وذكر عن ابن كثير مقرئ مكة أنه كان يقرأ في سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ برفع (يتقى) وتسكين (يصبر) (كتاب السبعة ص ٣٥١) وذكر أيضًا عنه أنه كان يقرأ في سورتى النمل وسبأ: ﴿جِئْتُكَ مِنَ سَبأٍ بِنبإٍ﴾ و ﴿لَقَدْ كانَ لسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ بتسكين سبأ في الموضعين (كتاب السبعة ص ٤٨٠) وذكر عن حمزة أنه كان يقرأ في سورة فاطر: ﴿ومَكْرُ السَّيِّئْ﴾ (كتاب السبعة ص ٥٣٥).

٥ - هذه الصورة من تسكين الحركة الإعرابية في بعض الألفاظ القرآنية وردت في القراءات السبع ووراءها صور كثيرة من هذا التسكين في القراءات الأخرى. ونكتفى بقراءة واحدة ذكرها ابن جنى في كتابه المحتسب، وهي قراءة طلحة بن سليمان في سورة القيامة: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى﴾ بتسكين (يحيى) فقد علق عليها ابن جنى بقوله: قال أبو العباس: «إسكان

هذه الياءِ فى موضع النصب من أحسن الضرورات حتى إنه لو أُتِىَ بها فى النثر لكان جائزًا، وشواهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يؤتى بها. ومما جاءَ منه فى النثر قولهم: «لا أكلمك حِيرِى» فأسكن الياءَ من حيرى «أى مدة» وهى فى موضع نصب».

٦ - فهم القدماءُ من عرض سيبويه لتسكين الحركة الإعرابية فى أمثلة من الشعر والقرآن الكريم وبعض أقوال العرب، أنه يجيز الإسكان فى الحركة الإعرابية شعرًا ونثرًا، ويستدرك ابن الجزرى قائلا: (ولكنه قال القياس غير ذلك) (النشر ٢/٢١٣).

ولا نريد أن نأخذ بالظاهرة على إطلاقها، إنما نريد أن نأخذ بها رخصة فى تسكين الأعلام المتتابعة فى الكلام المتصل تيسيرًا على الكتّاب والقراء.

وفى رأينا أنه فى مثل «جاءَ محمد على حسن» يعرب «محمد على حسن» فاعلا مرفوعًا تقديرًا. وتعرب جميعًا تقديرًا بحسب العوامل، فقد تكون فى موقع مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به أو مجرور.

ولعل فى كل ما قدمت ما يسوِّغ جواز تسكين الأعلام المتتابعة فى الكلام المتصل مع حذف كلمة «ابن». وتعرب جميعًا تقديرًا بحسب العوامل.

١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف

تجرى على ألسنة المعاصرين صيغ كثيرة يُفْصَلُ فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، ومن أمثلة ذلك:

وكيل أول الوزارة.
مفتش أول اللغة العربية.
أمين عام الجامعة.
مجلس حسبى طنطا.
مجلس قروى طلخا... وهلم جرا..

والصحيح المتبادر فى الأمثلة السابقة على الترتيب: وكيل الوزارة الأول، مفتش اللغة العربية الأول، أمين الجامعة العام، مجلس طنطا الحسبى، مجلس طلخا القروى.

وبذلك يتخلص التعبير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ويجرى على النسق المعتاد للعربية. وفى رأيى أنه يمكن إساغته عربيًّا بعرض صور الفصل التالية:

الفصل بالمفعول به والظرف والجار والمجرور

أجاز نحاة الكوفة فى باب الإضافة أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وبالظرف والجار والمجرور. ومن أمثلة الفصل بالمفعول به قول شاعر فى وصف رحلته:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبى مَزاده

أى زجَّ (دفع) أبى مزادة القلوصَ، وهى: الناقة الفتيّة. المزجَّة: رمح قصير. ومن ذلك قول جرير متغزلا:

تَسقى امتياحًا نَدَى المسواك ريقتِها كما تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنة الرَّصَفُ

(امتياحا: اغترافا، الرصف: الماء الصافى المنحدر من صخور)، وقد فصَل جرير بين كلمتى نَدَى وريقتها بكلمة المسواك: مفعول تسقى.

ومن ذلك قول الطِّرِمَّاح فى وصف بقر الوحش:

يطفْنَ بِحُوزِىّ المَراتع لم يُرَعْ بواديهِ منْ قَرْعِ القِسِىِّ الكَنائنِ

والحوزى: الفحل. لم يرع : لم يفزع. من قَرْعِ الكنائن القسىَّ: أى من تعرض الصياد. وواضح أنه فصل بين المضاف وهو قَرْع والمضاف إليه وهو الكنائن بالقِسِىّ وهى مفعول به.

ومن أمثلة الفصل بالظرف قول أبى حَيَّة النُّمَيْرِىّ:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما يهوديٌّ يقارب أو يَزِيلُ

ويزيل: يباعد. يريد أنه يقارب بين الخط أو يباعد وكلمة «يوما» فاصلة بين المضاف والمضاف إليه أى «بكف يهودى».

ومن أمثلة الفصل بالجار والمجرور قول ذى الرُّمَّة فى وصف إبل:

كأنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

الإيغال: شدة السير، المَيْس: شجر. وأراد ذو الرمة بأواخر المَيْس الرَّحْل المنحوت منه. يريد أن الرحل جديد فبعضه يحك بعضا. وقد فصل ذو الرمة بين أصوات وأواخرِ المَيْس بالجار والمجرور من إيغالهن بنا.

الفصل بالنداء وإما وبالمعطوف على المضاف

ذكر النحاة واللغويون أمثلة شعرية مختلفة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما مرَّ بنا آنفًا. من ذلك قول بُجَيْرِ بن زُهَيْر ينصح أخاه كعبًا بالدخول فى الدين الحنيف:

وِفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقذٌ لك من تعجيلِ تهلكةٍ والخُلْدِ فى سَقَرَا

سقر: جهنم. أى وفاق بجيرٍ يا كعب...

ومثل ذلك قول الشاعر:

كأن برْذَوْنَ أبا عصامٍ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ

أى كأن برذون زيد - يا أبا عصام - حمارٌ دُقَّ باللجامِ.

ومن ذلك الفصل بإما فى قول تأبط شرا:

هما خُطَّتا إمَّا إسارٍ ومِنَّةٍ وإما دمٍ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

إذ فصل تأبط شرا بين كلمتى «خُطَّتا» و «إسارٍ» بكلمة «إما».

ومن ذلك الفصل بمعطوف على المضاف كقول الفرزدق:

يـا من رأى عـارضًـا أرقتُ لـه بـين ذراعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ

والعارض: السحاب. وذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر. وقد فصل الفرزدق بين ذراعى والأسد بكلمة وجبهة.

الفصل بالنعت

ومن ذلك الفصل بالنعتِ بين المضاف والمضاف إليه وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الصيغ العصرية التى ذكرنا بعض أمثلتها كقول معاوية بن أبى سفيان:

نجـوتُ وقـد بَـلَّ المُـرادِيُّ سَيْفَـهُ من ابن أبى شَيْخ الأباطحِ طالِبِ

والمرادى: عبد الرحمن بن ملجم قاتل على بن أبى طالب. وأصل التعبير فى الشطر الثانى: من ابن أبى طالبٍ شيخ الأباطح، ففصل معاوية بين المضاف والمضاف إليه بالنعت. ومن ذلك قول الفرزدق:

وَلئِنْ حلفتُ عـلى يديـك لأَحْلِفَنْ بيمـينِ أصـدقَ من يمينـك مُقْسِمِ

وأصل التعبير فى الشطر الثانى بيمين مقسمٍ أصدقَ من يمينك، وواضح أن الفرزدق لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت فحسب، بل فصل بنعت ومعه متعلق.

الفصل فى القراءات

قد يقال ان هذه الأمثلة إنما جاءت فى ضرورة الشعر فلا يعتدُّ بها فى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى النثر، غير أنه بالرجوع إلى قراءات الذكر الحكيم نجد بينها قراءة تفصل بين المصدر والمضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول به فى قوله تعالى فى سورة الأنعام:و﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المُشْركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم﴾ وهى قراة ابن عامر أحد القراء السبعة، إذ فصل فيها بين لفظى: (قتل شركائهم) بالمفعول به وهو: (أولادهم). ونجد أيضا بين القراءات قراءة تفصل بين اسم الفاعل المضاف ومفعوله الأول المضاف إليه بالمفعول الثانى، وذلك فى آية سورة إبراهيم: ﴿فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدَه رسلِه﴾ إذ فُصل بين المضاف والمضاف إليه بلفظ (وعدَه) منصوبة.

ويقول ابن الجزرى فى تعليق طويل له على قراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام: «هذا الفصل» بين المضاف والمضاف إليه «الذى ورد فى قراءة ابن عامر منقول فى كلام العرب فى فصيح كلامهم... فقد ورد فى أشعارهم كثيرا، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم..

وقد صحَّ من كلام رسول الله ﷺ: «فهل أنتم تاركو لى صاحبى». ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل: تاركو ومفعوله المضاف إليه: «صاحبى».

وقد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هذا غلامُ – إن شاء الله – أخيك» فالفصل بالمفرد أسهل».

وبجانب ذلك نجد كتب اللغة والنحو تحكى عن العرب قولهم: «قطع اللهَ يَدَ ورجلَ مَنْ قالها» بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، ويقول ابن جنى: «ومنه قولهم هو خَيْرُ وأفضلُ مَنْ هناك». ثم يقول بعد أن أنشد أمثلة شعرية كثيرة للفصل بين المضاف والمضاف إليه. هذا الفصل بينها كثير، وفيما أوردناه منه كافٍ بإذن الله».

وواضح مما سبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت له شواهد قديمة فى العربية، وبدون ريب هو أكثر الفصول المذكورة بين المضاف والمضاف إليه التصاقا بالمضاف وهو بذلك أحق منها جميعا بأن يقبل استخدامه فى بعض الصيغ العصرية حين تشيع وتدور على الألسنة.

إعراب النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه

وقد يقال كيف يُعْرَبُ النعت فى الصيغ المذكورة وهل يُنَوَّن أو لا يُنَوَّن مثل المضاف منعوته؟. أما حكمه الإعرابى فمعروف وهو أن النعت يتبع المنعوت فى إعرابه وتنكيره وتذكيره وإفراده. وأرى أن يحذف منه التنوين تخفيفا، ولذلك نظائر متعددة فى قراءات الذكر الحكيم، فقد كان يعقوب أحد القراء العشرة يقرأ: ﴿فلا خوفَ عليهم﴾ بفتح (خوف) دون تنوين تخفيفا فى سورة البقرة وحيث وقعت فى الذكر الحكيم. وكان أبو عمرو بن العلاء برواية تلميذه هرون بن موسى يقرأ: ﴿قل هو الله أَحَدُ﴾ بضم أحد دون تنوين تخفيفا. وقرأ بعض القراء آية سورة يّس: ﴿ولا الليل سابقُ النهارَ﴾ بدون تنوين سابق ونصب النهار، ورُوى على مثالها لأبى الأسود الدُّؤلِىّ قوله:

فـألفيتـه غـيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكـرُ اللَّهَ إلا قليـلا

بنصب لفظ الجلالة بعد «ذاكر» على المفعولية مع حذف التنوين منها. وسمع عن العرب «سلامُ عليكم» بدون تنوين «سلام» كما يشيع فى لغتنا اليومية. وكل ذلك قصد به إلى التخفيف، مما يتيح لنا قياسا عليه حذف التنوين من النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه فى الصيغ العصرية السالفة.

ونستطيع أن نضيف مسوغا ثانيا لحذف التنوين فى نعت المضاف على هدى ما ذهب إليه النحاة من أن المضافين المتعاطفين يضافان معا إلى ما بعدهما فى مثل «هو كريمُ وشجاعُ القوم» ولذلك لا ينوَّن المعطوف. وفى رأينا أن نعت المضاف فى الصيغ العصرية المذكورة أولى بهذا الحكم لأن التحام النعت بمنعوته أقوى وأوثق من التحام المعطوف بالمعطوف عليه، إذ هو من حيث المعنى مضاف إلى ما بعده بنعته.

ولعل فى كل ما أسلفت ما يبيِّن بوضوح أن الأمثلة المذكورة الجارية على الألسن والتى فُصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت غير منون سائغة وتجرى على هدى من صياغات العربية فى باب الإضافة. ونحن إنما نسوِّغ الأمثلة التى ذكرناها ونظائرها فى لغتنا العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت فى الكتابة الأدبية، إذ كل ما نريده إنما هو إجازة الأمثلة العصرية المذكورة وما يجرى على غرارها فى الألسنة وبيان قبولها وصحتها فى العربية.

* * *

المراجع

كتب نحوية:

الخصائص لابن جنى ٤٠٤/٢ وما بعدها.

همع الهوامع للسيوطى ٢٩٥/٤ وما بعدها

حاشية الصبان على الأشمونى: باب الإضافة.

كتب قراءات:

السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٢٧٠.

النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢/٢١١.

١٤ - إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

(أ) غير

غير اسم ملازم للإضافة فى المعنى، وقد ورد عشرات المرات فى القرآن الكريم، تارة اسمًا وتارة صفة، وقد جاء مجرورًا مرارًا وتكرارًا فى مثل: ﴿إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ وجاء مرفوعًا خبرًا لمبتدأ مثل: ﴿وهُوَ فى الخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ وخبرًا لإن فى مثل: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مأْمُونٍ﴾ وجاء منصوبًا اسما لأن فى مثل: ﴿وتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ ومفعولا به فى مثل: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ ومفعولاً مطلقًا فى مثل: ﴿يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الحَقِّ﴾ وظرف زمان فى مثل: ﴿مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾. وجاء نعتًا مرارًا مثل: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ و ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُم بِضِياءٍ﴾ و ﴿لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ و ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمل﴾. ولم تأت مبتدأ فى القرآن، وجاءت عن العرب فى مثل: «غيرُك يبخل». وقول المتنبى:

غيرى بأكثر هذى الناسِ ينخدعُ إن قاتلوا جَبُنُوا أو حدَّثوا شَجُعوا

وجاءت «غير» منصوبة كثيرًا فى مواضع لاتندرج فى هذه الوجوه من الإعراب كما فى قوله عَزَّ شأنه: ﴿وما أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عادٍ فَلَا إِثْمَ﴾ أى من اضطر إلى أكل هذه الأشياء المحرمة لا باغيًا طلبها ولا متجاوزًا سَدَّ الجوع فلا إثم عليه، ومثل غير فى هذه الآية: ﴿لَا يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولى الضَّرَرِ والمجاهِدُونَ فى سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ﴾ فى قراءة من قرأ الآية بنصب: (غير) ومثل هاتين الآيتين قوله عزَّ سلطانه: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُم غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ وأَنْتُم حُرُمٌ﴾ ومعنى الآية واضح، وهو أنه أحلت لكم بهيمة الأنعام من الإبل والبقر والغنم، إلا ما يتلى عليكم تحريمه، غير محلين أو مجوِّزين الصيد وأنتم محرمون بحج أو عمرة.

إعراب «غير» فى رأى سيبويه

توقف سيبويه عند «غير» فى كتابه، وأفرد لها فصلا قصيرًا ذكر فيه عبارة تماثل العبارات القرآنية الأخيرة هى: «أتانى القوم غير زيد» وقال: إن معنى العبارة أن غير زيد جاءوا

فصارت غير فيها معنى إلا، فجرت مجرى الاسم الذى بعد إلا يقول: «وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا، لأنه اسم بمنزلته، وفيه معنى إلا». وفسَّر المبرد فى كتابه المقتضب كلام سيبويه، فقال: «اعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه بإلا جاز الاستثناء فيه بغير». وفسر النحاة كلام المبرد وسيبويه بأن «غير» تعرب إعراب الاسم التالى لإلا، بمعنى أنها تأخذ حكم ما بعد إلا، فإذا كان الكلام قبلها تامًّا موجبًا نُصبت فى مثل: «جاء القوم غيرَ زيد» بنصب «غير» على الاستثناء كما تنصب «زيدًا» فى مثل: «جاء القوم إلا زيدًا» وإذا كان الكلام تامًّا غير موجب مثل: «ما جاء القوم غيرُ زيد» جاز فى «غير» النصب على الاستثناءأوالرفع على البدلية تمامًا كما فى مثل: «ما جاء القوم إلا زيدًا أو إلا زيدٌ» بنصب زيدأورفعها، وإذا كان الكلام غير موجب وغير تام أعربت إعراب الاستثناء المفرغ بحسب ما يطلبها من العوامل، ففى مثل: «ما جاء غيرُ زيد» تعرب فاعلا مرفوعًا مثل «زيد» فى قولك «ما جاء إلا زيد» وتعرب مفعولا به فى مثل: «ما رأيت غيرَ زيد» مثل زيد فى قولك: «ما رأيت إلا زيدًا».

إعراب «غير» فى رأى أبى على الفارسى

خالف أبو على الفارسى سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة فى إعراب «غير» حين لا تأتى على وجه من وجوه الإعراب التى ذكرناها فى صدر هذه الكلمة، وتكون فى الوقت نفسه منصوبة كما فى الآيات الثلاث التى مثلنا بها، وكما فى المثال الذى ذكره سيبويه، وهو قول القائل: «جاء القوم غير زيدٍ». وقال إن «غير» ليست منصوبة على الاستثناء فى هذه الأمثلة، إنما هى منصوبة على الحالية، وهى واضحة فى الآية: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ وكذلك فى الآيتين التاليتين لها، وأيضًا فى مثال سيبويه. واعترض على الفارسىَّ بأن «غير» جامدة والأصل فى الحال أن تكون مشتقة، غير أن الحال جاءت جامدة فى مواضع كثيرة بالقرآن الكريم نصَّ عليها النحاة كما فى مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عربيًّا﴾ ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ ﴿وتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتًا﴾ ﴿هٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ﴿ولا تَمْشِ فى الأَرضِ مَرَحًا﴾ ويدور من ذلك كثير فى العربية مثل: «هو الحق صدقًا – هو علمًا أبرع منه أدبًا – صام رمضان ثلاثين يومًا – أقبل زيد أسدًا» إلى غير ذلك مما يسقط هذا الاعتراض على رأى أبى على الفارسى. ويرجِّح رأيه:

أولًا: أن الأصل فى «غير» الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حملا على إلا، وهو حمل يعفينا منه الفارسى، إذ تحوُّلُ الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير فى العربية. نقول مثلا: «صادفنى غ ب غاضب» و «صادفنى على غاضبًا» فتحول الكلمة من الوصف أى النعت إلى

الحال والعكس كثير فى العربية، بالضبط كما تقول: «هذا كتاب غير جيد» و «هذا الكتاب غير جيد» فترفع «غير» فى العبارة الأولى نعتًا، وتنصبها فى العبارة الثانية حالا، وكلنا نقرأ يوميًّا مرارًا وتكرارًا فى الصلاة آية سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بكسر راء «غير» صفة أو نعتًا للذين، وهى قراءة حَفْص عن عاصم أحد القراء السبعة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى أى ستة من القراء السبعة، واختلف عن ابن كثير مقرئ مكة فرُوى عنه بكسر الراء فى غير، ورُوِى عنه بفتحها «غيرَ» والأقرب حينئذ أن تعرب حالا لا أن تعرب استثناء، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس الذين أنعم الله عليهم إلا أن يكون استثناء منقطعًا، وهو تكلف لا داعى إلى اللجوء إليه مادام إعرابها حالا متجهًا، بل هو الوجه، لأن التبادل بين الصفة والحال كثير فى العربية كما أسلفنا.

ثانيًا: أن إعراب «غير» مستثنى فى مثل «قام القوم غير زيد» إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الخلل، إذ ليست هى المستثنى، وإنما هى وسيلة إليه، إذ المستثنى الحقيقى هو ما تضاف إليه، ففى المثال المذكور المستثنى هو زيد وليس لفظة «غير». وبذلك يتضح أن القول بأن «غير» مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق معًا، مما يرجح الأخذ برأى أبى على الفارسى: أن «غير» حين تنصب ويكون فيها شىء من معنى الاستثناء تعرب حالا لامستثنى ، أخذًا بمعناها الأساسى الذى وُضعت له وهو الوصف أو الوصفية.

ثالثًا: أن إعراب «غير» مستثنى فيه غير قليل من الصعوبة فى تعليم الناشئة، إذ يحاولون إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا فى أحواله الثلاث حين تكون العبارة قبلة تامة موجبة، وحين تكون تامة غير موجبة، وحين لا تكون تامة ولا موجبة. ولا يوقعنا إعراب الفارسى لها «حالا» فى شىء من هذا كله أو بعبارة أدق لا يجعل الناشئة فى حاجة إلى شىء من ذلك البتة.

رابعًا: إعراب «غير» حالا يردها إلى أصلها، لأن الأصل فيها أن تكون صفة، والحال فى واقعها صفة، ولذلك عرفها ابن هشام فى التوضيح بأنها «وصف لبيان الهيئة». وهذا معناه أن إعراب «غير» مستثنى فى بعض الأحوال إعراب عارض لها ، بينما إعرابها حالا - كما رأى ذلك الفارسى - رجوع بها إلى الأصل فى استعمالها.

وكل ما قدمت ينتهى بإخراج غير من باب الاستثناء كما تقضى بذلك المرجحات السابقة، وإعرابها حالا حينما تكون صالحة له، إذ تأتى - كما ذكرنا - فى صَدْر هذه الكلمة - على وجوه

كثيرة من التعبير، فقد تكون مبتدأ أو خبرًا أو مفعولا به أو مفعولا مطلقًا أو مفعولا فيه أو مجرورة، ويكثر أن تجيء صفة كما فى آية سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فغير بالجر صفة للذين، وسُمِعتْ عن ابن كثير بالفتح كما أسلفنا، وهى حينئذ تعرب حالا، ولا داعى لأن يقال: إنها يمكن أن تعرب مستثنى لأننا لسنا محتاجين إليه، فضلا عن أنه يُلْزمنا أن نقول: إنه استثناء منقطع، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس المنعم عليهم، وتوضح ذلك أيضًا الآية السالفة: ﴿لَا يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولى الضَّرَرِ والمجَاهِدُونَ فى سَبِيلِ الله بأَمْوالِهِم وأَنْفُسِهِم﴾ فقد قرئت فيها غير بالرفع، قرأها بذلك أربعة من القراء السبعة وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة، وهى حينئذ نعت للفظة (القاعدون) وقرئت بالنصب كما مثلنا بها، قرأها بذلك نافع والكسائى وابن عامر بقية السبعة وهى حينئذ حال، ومن التكلف إعرابها مستثنى، لأن التبادل بين النعت والحال كثير فى العربية كما ذكرنا، إذ كلاهما وصف.

ولعل فى ذلك كله ما يؤكد أن إعراب «غير» المنصوبة حالاً حين تفيد بحكم معناها الاستثناء هو الوجه الصحيح لأنه رجوع بها إلى أصلها وهو الوصف، وبذلك ينبغى إخراجها - دون تردد - من باب الاستثناء.

و «غير» فى كل الأمثلة لا تُقْطع عن الإضافة، وذكر لها النحاة مثالا قطعت فيه عن الإضافة وبنيت على الضم مثل قبل وبعد، وهو قولهم: «قبضت عشرة ليس غير» ويعربون اسم ليس ضميرًا يعود على المفهوم مما قبلها أى ليس المقبوض غير ذلك، وغير خبر ليس مبنية على الضم فى محل نصب. وللنحاة كلام كثير فى تعريفها: هل يجوز أن يقال «الغير» أو لا يجوز؟ ولم يرد عن العرب شواهد فى تعريفها كما تجرى فى الاستعمال الحديث مثل «الغير لا يوافق على ذلك». والقياس على غيرها من النكرات لا يمنع ذلك الاستعمال.

(ب) إعراب «سوى»

اختلف النحاة فى «سوى» فذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين إلى أنها ظرف مكان، وذهب الكوفيون إلى أن مثلها مثل «غير» تمامًا، فتخرج عن الظرفية، وتشهد لرأيهم شواهد اللغة الكثيرة، إذ تقول العرب: «قاموا سواك» كما تقول: «قاموا غيرك». وقد جاءت مثلها مجرورة فى قول الرسول ﷺ: «ما أنتم فى سواكم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود» وجاءت مضافة فى قول أحد الشعراء:

إننى - والذى يحجّ لـه النا سُ بِجَـدْوى سـواك لم أتقِ

وجاءت مرفوعة مبتدأ فى قول القائل:

وإذا تبـاع كريمةٌ أو تُشْتَرى فسواك بائعهـا وأنت المشترى

واسمًا لليس فى قول مجنون ليلى:

أأترك ليلى ليس بينى وبينهـا سوى ليلةٍ إنى - إذن - لَصَبُور

وفاعلا فى قول الفِنْد الزِّمَّانى:

ولم يَـبْـقَ سـوى الـعُـدْوا نِ دنَّـاهـم كـمـا دانـوا

وجاءت منصوبة اسما لإن فى قول القائل:

لـديـك كفيـلٌ بـالمُنَى لمؤمِّـلٍ وإنَّ سواكم مَنْ يؤمِّلهُ يَشْقَى

ومجىء «سوى» بهذه الوجوه من التعبير مجرورة ومرفوعة ومنصوبة يَشهد بأنها تخرج عن الظرفية المكانية، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، وأنها تتصرف فى وجوه من الإعراب مثل غير تمامًا، وأيضًا فإنها مثلها فى صور من التعبيرات تأتى فيها حالا، وقد توجَّه فيها على أنها مستثنى، كما صنعوا بأختها «غير» تمامًا، ومن شواهد ذلك قول قيس بن ذَريح:

وكـلُّ مصيباتِ الـزمان وجـدتُها سوى فُرْقة الأحباب هيِّنَةَ الخَطْبِ

فلفظة «سوى» فى البيت حال قياسًا على أختها «غير» ومن التكلف إعرابها مستثنى وأن نُجْرى عليها ما يقولونه من سبقها بكلام تام موجب حتى تكون منصوبة، أو بكلام تام غير موجب حتى يجوز فيها النَّصب والبدلية، أو بكلام لا تام ولا موجب حتى تعرب بحسب حاجة العوامل ومواقعها فى الكلام، فضلا عما يقولونه من الاستثناء المنقطع والمتصل. فكل ذلك لا حاجة بنا إليه، اكتفاء بأنها حال منصوبة، وقطع ابن مالك بأنها لا تكون ظرفًا أبدًا وأنها تلزم الإضافة. وواضح أنه ينبغى إخراجها مثل أختها «غير» من باب الاستثناء، وإعرابها فى المواطن التى يمكن توجيهها فيها على أنها مستثنى حالا منصوبة.

النتيجة

النتيجة لكل ما أسلفنا فى «غير» و«سوى» أنه ينبغى إخراجهما من باب الاستثناء، وإعرابهما حالا فى جميع المواضع التى يدلان فيها على مغايرة ما بعدهما لما قبلهما فى الحكم.

المراجع:

الكتاب لسيبويه (طبع بولاق) ٢٠٢/١، و ٣٧٠، ٣٧٤ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٢٧٣/٢ - ٢٧٤، ٣٤٩/٤، ٤٢٢، ٤٢٩.
الإنصاف لابن الأنبارى فى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى سوى ص ١٨٥ وما بعدها.
التسهيل لابن مالك (نشر وزارة الثقافة) ص ١٠٧ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى (طبعة الحلبى) ١١٨/٢.
همع الهوامع (طبع الكويت) ٢٧٧/٣ وما بعدها.
لسان العرب فى مادة «غير».